الهجرة الداخلية بين أقاليم مصر التخطيطية وداخلها وعلاقتها بخطط الدولة التنموية: دراسة جغرافية.

شيماء أحمد محمد السيد*
shimaa_elsayed@alexu.edu.eg

الملخص:

تناول البحث العلاقة بين تيارات واتجاهات الهجرة الداخلية في مصر سواء بين أقاليمها التخطيطية أو داخل هذه الأقاليم بين محافظاتها من جانب، وخطط الدولة التنموية من جانب آخر وبالتحديد ما اشتملت عليه هذه الخطط من أهداف سكانية واستثمارات موزعة جغرافيا على الأقاليم ومحافظاتها، وقد اعتمدت الدراسة في الكشف عن هذه العلاقة على بيانات تعداد عام ٢٠١٧ والتي تعكس حركة السكان خلال الفترة التعدادية الأخيرة (٢٠٠٦- ٢٠١٧) والتقارير الحكومية التي اشتملت على الخطط التي تم وضعها وتنفذيها خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٦).

وانتهت الدراسة إلى أن إقليم القاهرة هو إقليم الجذب الوحيد على خريطة أقاليم مصر التخطيطية، وأن تيارات الهجرة خلال الفترة التعدادية الأخيرة تكشف عن أن الأهداف السكانية لخطط الدولة التنموية لم تتحقق كليا حيث تحقق بعضها جزئيا وبعضها الآخر لم يتحقق. أما عن توزيع الاستثمارات جغرافيا على الأقاليم فقد ارتبط بعلاقة طردية قوية بصافي الهجرة بين الأقاليم وبعضا البعض.

وأظهرت دراسة تيارات واتجاهات الهجرة داخل الأقاليم التخطيطية وبين محافظاتها أن الأهداف السكانية لخطط الدولة التنموية داخل الأقاليم تحققت بشكل جزئي ومحدود وأن العلاقة بين صافي الهجرة للمحافظات من حركة السكان داخل إقليمها وتوزيع الاستثمارات على محافظات الأقاليم لم تتخذ اتجاها واحدا، بل تباينت من إقليم لآخر. وانتهت الدراسة إلى ضرورة إعادة النظر في تقسيم الأقاليم التخطيطية وتحديد الأهداف السكانية بشكل أوضح وأكثر دقة مما يمكن من قياسها، وتوزيع الاستثمارات بحيث تحظى كل من مناطق الطرد

* مدرس الجغرافية البشرية - كلية التربية - جامعة الإسكندرية

السكاني والمناطق المستهدف جذب السكان لها على النسبة الأكبر من الاستثمارات التنموية مما قد يسهم في توجه تيارات الهجرة إليها ويحقق الأهداف السكانية لخطط الدولة التنموية.

الكلمات المفتاحية: الهجرة الداخلية – الأقاليم التخطيطية – خطط الدولة التنموية – الاستثمارات العامة – جغرافية السكان.

المقدمة:

يحظى موضوع الهجرة الداخلية في مصر بأهمية كبيرة في مجال الدراسات الجغرافية عامة ودراسات جغرافية السكان خاصة، حيث اهتم الجغرافيون مبكرًا منذ منتصف القرن العشرين بتحديد حجم الهجرة الداخلية في مصر وتطوره، والكشف عن تياراتها الرئيسية، ومدى تغيرها أو ثباتها على مدار الفترات التعدادية المتعاقبة، فضلا عن إبراز أهم مناطق الجذب والطرد على خريطة الدولة المصرية وتحديد أسباب ودوافع السكان في التحرك بينهما سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، بالإضافة إلى أهم نتائج هذه الحركة السكانية خاصة فيما يتعلق بمدى إسهامها في إعادة توزيع السكان بشكل أنسب بما يمكّن الدولة من الاستفادة من كل مواردها ويساعدها على تحقيق التنمية المكانية المتوازنة المنشودة.

ويُنظر إلى الهجرة الداخلية من منظور التنمية في بعض الأحيان على أنها مشكلة يجب علاجها، حيث تكون حركة السكان مدفوعة بالفقر ونقص فرص العمل وانخفاض دخل الفرد (Bakewell, ٢٠٠٨, P.١٣٤٥)، في حين يُنظر للهجرة الداخلية في مصر على أنها أمرٌ مرغوبٌ فيه ومطلوب شريطة أن تتوجه تياراتها إلى مناطق اللامعمور والتي تسعى الدولة منذ الثلث الأخير من القرن الماضي إلى تنميته اقتصاديًا واجتماعيًا لرفع قدرته على جذب تيارات الهجرة الداخلية (حمد، ٢٠٠٣، ص ٥٥٩).

١. أهمية الدراسة وإطارها المكاني:

تتداخل وتتشابك أبعاد العلاقة بين الهجرة والتنمية نظرًا لاختلاف أنماط الهجرة من جانب وتعدد مجالات التنمية من جانب آخر، بحيث يصعب الفصل بينهما، فلا يمكن تصور تحقيق تنمية مكانية دون حدوث تغير في توزيع السكان داخل هذا الحيز المكاني، وفي ذات الوقت لا يمكن القول بوجود تحركات سكانية في إقليمٍ ما دون أن يرتبط ذلك بتغييرات في مستوى النمو الاقتصادي والاجتماعي بالإقليم صعودًا كان أم هبوطًا (Skeldon, ٢٠١٠, P.١٤٥). ومبكرًا تضمنت قوانين "رايفنشتين Ravenstein" للهجرة في أواخر القرن التاسع عشر ربطا واضحًا بين الهجرة والتنمية، فقد أشار إلى أن الهجرة تنشأ لأسباب اقتصادية، ويزداد حجمها بتسارع وتيرة النمو الاقتصادي، وأن اتجاهها الرئيسي يكون نحو المراكز الصناعية والتجارية، وأن المسافة التي يقطعها المهاجر تتناسب طرديًا مع حجم هذه المراكز (Ravenstein, ١٨٨٥, Jun, PP. ١٩٨,١٩٩.) وبعده جاء "ستوفر Stouffer" عام ١٩٤٠ ليؤكد في نظريته على العلاقة الوثيقة بين الهجرة والتنمية، حيث أشار إلى وجود علاقة مباشرة بين تحرك السكان وعدد الفرص المتاحة للفرد، والتي تنشأ في الأساس من خلال عمليات ومشروعات التنمية (Stouffer, ١٩٤٠, Dec, P. ٨٤٧).

ومع بداية القرن الحادي والعشرين بدأت تُطرح تساؤلات مختلفة عن العلاقة بين الهجرة والتنمية، نتيجة للتغيرات التي شهدتها التحركات السكانية على مستوى العالم، والتحولات المستمرة في مفهوم وسياسات التنمية، حيث أشار "كاستليز Castles" إلى أنه لم يعد من المفيد النظر إلى العلاقة بين الهجرة والتنمية من منظور السببية أحادية الاتجاه، وأن التساؤل المستمر عما إذا كانت الهجرة أم التنمية تأتي أولًا إنما هو تساؤل غير منطقي، ذلك لأن التنمية وما

تحدثه من تغير اقتصادي واجتماعي من جانب، والهجرة وما تحدثه من إعادة لتوزيع السكان من جانب آخر، إنما هما عمليتان متفاعلتان بشكل مستمر (Castles, ٢٠٠٩, PP. ١،٢).

وفي مصر الدولة التي تعاني من نمط توزيع سكاني متركز في نسبة محدودة من مساحتها تُعرف بالمعمور المصري، مقابل مناطق اللامعمور التي تشكل النسبة الأكبر من المساحة، تظهر بوضوح العلاقة التبادلية والتفاعلية بين الهجرة والتنمية، ففي الوقت الذي تعكس فيه تيارات الهجرة الداخلية عمليات التنمية ومدى فاعليتها وتوازنها بين أقاليم الدولة، تسعى الدولة من خلال سياستها واستثماراتها التنموية لتوجيه تيارات الهجرة بما يحقق ويخدم أهدافها السكانية، والتي يأتي في مقدمتها إعادة توزيع السكان بشكل أنسب على إجمالي الحيز المكاني للدولة.

وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من محاولة الكشف عن حجم وتيارات الهجرة الداخلية في مصر خلال الفترة التعدادية الأخيرة (٢٠٠٦- ٢٠١٧)، ومحاولة تقييمها في ضوء الأهداف السكانية لخطط الدولة التنموية خلال ذات الفترة، فضلا عن محاولة ربط حركة الهجرة الداخلية للسكان بالتوزيع الجغرافي للاستثمارات التي رصدتها الدولة بذات الخطط، وذلك لإبراز العلاقة بين الهجرة الداخلية وخطط الدولة التنموية.

وتمثل أقاليم مصر التخطيطية الإطار المكاني الأنسب لإجراء هذه الدراسة، فمنذ أن بدأت مصر تطبيق نظام الإدارة المحلية عام ١٩٦٠ وخلال تخطيطها وتنفيذها للبرامج التنموية ظهر أن المحافظات لا تمثل وحدات يسهل تطبيق أسلوب التخطيط من أجل التنمية عليها، وأن هناك ضرورة لتقسيم مصر إلى وحدات مكانية أكبر أو أقاليم، ولذلك صدر عام ١٩٧٧ قرار رئيس

الجمهورية رقم (٤٩٥) بتقسيم مصر إلى ثمانية أقاليم تخطيطية، وهي (القاهرة، الإسكندرية، مطروح، القناة، الدلتا، شمال الصعيد، أسيوط، جنوب الصعيد)، ثم أدخِل عليها تعديلٌ بضم مطروح لإقليم الإسكندرية* (معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٣، يناير، ص ٢٠٥) لتصبح بذلك سبعة أقاليم (شكل ١).

ويُعرّف الإقليم التخطيطي على أنه مساحة من الأرض تُطبق عليها خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة زمنية محددة، ويمثل تقسيم الدولة إلى أقاليم الخطوة الأولى نحو وضع سياسة التنمية المناسبة لكل إقليم بما يتوافق مع إمكانيات كل إقليم وفي إطار السياسة التنموية العامة للدولة، ومن ثم تُعد الأقاليم التخطيطية أداة رئيسية لتسهيل تحقيق أهداف خطط التنمية وتخصيص الاستثمارات (معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٣، يناير، ص ص ٩- ٢٢) وهو ما يجعلها الإطار المكاني الأنسب لإجراء هذه الدراسة، ويوضح ملحق (١) الخصائص المساحية والسكانية لأقاليم مصر التخطيطية.

٢. الدراسات السابقة:

تتعدد الدراسات التي تناولت موضوع الهجرة الداخلية في مصر، حيث تناول بعضها الهجرة على المستوى القومي كدراسة "زهري Zohary" (٢٠٠٥) والذي حاول فيها الكشف عن العلاقة بين الهجرة الداخلية والدولية في مصر، واعتمد في دراسة الهجرة الداخلية على بيانات تعداد ١٩٩٦ (Zohary, ٢٠٠٥)، ومنها ما أُجري على مستوى أحد أقاليم الدولة كدراسة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٠٥) عن الهجرة من وإلى إقليم القاهرة الكبرى والكشف عن أهم تيارات الهجرة من المحافظات المصرية للإقليم

*** ظهر عقب التقسيم أن إقليم مطروح -والذي كان يضم محافظة مطروح فقط- يفتقد للهيكل الاقتصادي المناسب والذي يمكن الاعتماد عليه في تنمية الإقليم، ولذلك تم تعديل التقسيم بضم محافظة مطروح لإقليم الإسكندرية. (معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٣ يناير، ص٢٠٥).**

والعكس بناء على بيانات تعداد ١٩٩٦(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٥). كما أُجريت العديد من الدراسات على مستوى المحافظات المصرية منها دراسة عبد الستار (٢٠١٦) عن الهجرة المغادرة من محافظة الفيوم ومدى تغير حجمها واتجاهاتها خلال الفترات التعدادية من ١٩٧٦ إلى ٢٠٠٦ (عبد الستار، ٢٠١٦)، في حين ركزت دراسات أخرى على الهجرة في إطار مكاني أصغر سواء كان قسمًا أو مركزًا إداريًا أو مدينة، ومنها دراسة "عبد الجليل" (٢٠١٣) عن الهجرة الوافدة لمدينة الغردقة بمحافظة البحر الأحمر بناء على بيانات التعدادات من عام ١٩٧٦ إلى ٢٠٠٦ وعينة للدراسة (عبد الجليل، ٢٠١٣)، ودراسة "زكي" (٢٠١٧) عن الهجرة بمنطقة حلوان جنوبي القاهرة وأثرها على نموها العمراني اعتمادًا على التعدادات بذات الفترة (زكي، ٢٠١٧).

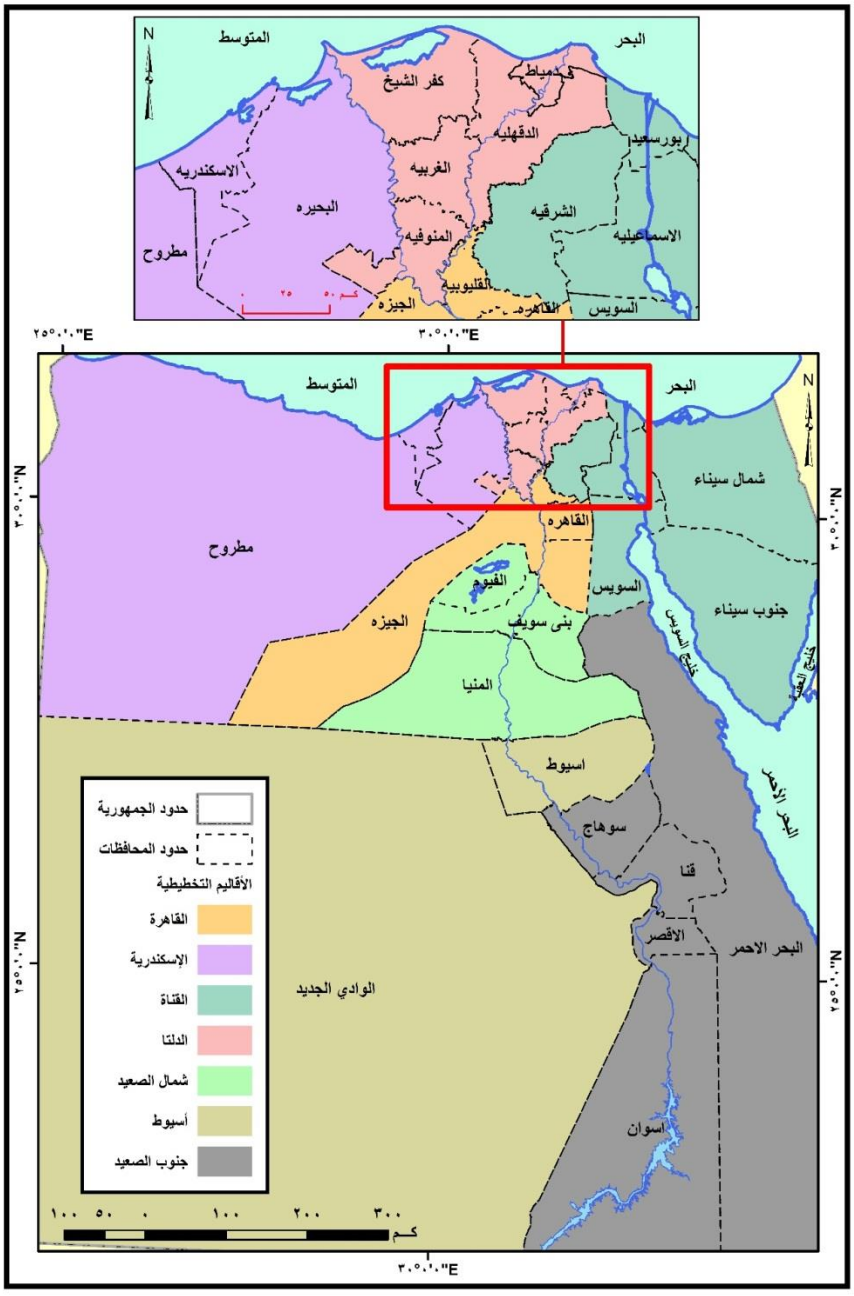

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ٢٠٢١.

شكل (١) أقاليم مصر التخطيطية عام ٢٠٢١.

وبخلاف الدراسات السابق الإشارة إليها، تناولت بعض الدراسات العلاقة بين الهجرة الداخلية والتنمية في مصر، ومنها ما يلي:

- دراسة "حسانين" (٢٠٠٩) عن الهجرة الداخلية في مصر خلال النصف الثاني من القرن العشرين، والذي تتبع فيها مراحل تطور الهجرة الداخلية وحجمها وتياراتها ومعدلاتها موضحًا أهم مناطق الطرد والجذب السكاني على خريطة الجمهورية والتحول الذي شهدته، وذلك اعتمادًا على التعدادات السكانية ما بين عامي ١٩٦٠- ١٩٩٦. كما حاولت الدراسة تفسير اتجاهات الهجرة الداخلية في ضوء مجموعة من العوامل ورصد أبرز نتائجها، فضلا عن الكشف عن أهم خصائص المهاجرين بناء على عينة للدراسة، وقد انتهت الدراسة إلى أن معدل الهجرة الداخلية في مصر انخفض خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وأن محافظات إقليم القاهرة الكبرى فضلا عن المحافظات الحضرية والحدودية تعد أهم مناطق الجذب السكاني، في حين تمثل محافظات الدلتا والوادي أهم مناطق الطرد، وأن حركة السكان من مناطق الطرد إلى الجذب تخضع لمجموعة من العوامل أهمها العوامل الاقتصادية، وفي تنبؤها بمستقبل الهجرة في مصر خلصت الدراسة إلى أن خطط التنمية الإقليمية سوف تؤدي إلى خفض تيار الهجرة لمحافظات إقليم القاهرة الكبرى ومحافظة الإسكندرية، وأن ذلك سوف يستغرق عددًا من السنوات وقد يتحقق مع منتصف القرن الحادي والعشرين (حسانين، ٢٠٠٩).
- دراسة "هيريرا وبدر Herrera & Badr" (٢٠١٢) ضمن أوراق العمل ودراسة السياسات التي يصدرها البنك الدولي، وتناولت حجم الهجرة الداخلية في مصر وتياراتها الرئيسية على مستوى أقاليم مصر الجغرافية خاصة الهجرة لدوافع اقتصادية بحثا عن فرص للعمل أو رغبة في زيادة

الدخل، وذلك اعتمادًا على بيانات مسح القوى العاملة الذي أصدره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن الربع الأول من عام ٢٠١٠، وانتهت الدراسة إلى أن معدل الهجرة الداخلية في مصر منخفض قياسًا بالمعايير الدولية، وأن أهم تيارت الهجرة الداخلية ما زالت هي المتجهة إلى محافظة القاهرة من محافظات جنوب مصر، كما أشارت الدراسة إلى أن أهم النتائج الاقتصادية للهجرة تتمثل في زيادة فرصة حصول المهاجرين على فرص للعمل وانخفاض نسبة البطالة بينهم فضلا عن ارتفاع الأجور مقارنة بغير المهاجرين، وخلصت الدراسة إلى أن مصر رغم ما حققته من تنمية اقتصادية خلال العقد الأول من القرن الحالي إلا أنها اتسمت بالتفاوت المكاني مما أدى إلى استمرار تيار الهجرة المتجه إلى محافظة القاهرة واقليمها (Herrera & Badr, ٢٠١٢).

- دراسة أبو سالم (٢٠١٩) عن الهجرة الداخلية بين الأقاليم التخطيطية وعلاقتها بالتنمية، والتي اعتمد فيها على تعداد عام ٢٠٠٦ لبيانات الهجرة وتقرير التنمية البشرية لمصر بذات العام لبيانات مؤشرات التنمية، وهدفت الدراسة إلى تحديد حجم الهجرة واتجاهاتها للكشف عن أقاليم الجذب والطرد السكاني، وربطها بمستوى التنمية بالأقاليم بناء على أحد عشر مؤشرًا من مؤشرات التنمية البشرية، وانتهت الدراسة إلى أن أقاليم القاهرة والإسكندرية والقناة تمثل أقاليم الجذب على خريطة مصر، بينما كانت بقية الأقاليم طاردة للسكان، وفي ربطها بين حركة السكان ومستوى التنمية بالأقاليم خلصت الدراسة إلى أن الهجرة بين الأقاليم هي محصلة للمستويات التنموية المتباينة للأقاليم التخطيطية، حيث كانت أقاليم الجذب أعلى في مستواها التنموي من أقاليم الطرد، وأوصت الدراسة بضرورة تضييق الفجوة التنموية بين أقاليم مصر التخطيطية وتحقيق التوازن الإقليمي من خلال إعطاء الأولوية في

جهود الدولة التنموية لأقاليم الطرد السكاني، كما أوصت بإعلان إقليم القاهرة إقليمًا مغلقا أمام المهاجرين لوقف تيار الهجرة المستمر إليه (أبو سالم، ٢٠١٩).

ومن عرض الدراسات السابقة يتضح أن الهجرة الداخلية في مصر خلال الفترة التعدادية الأخيرة (٢٠٠٦- ٢٠١٧) لم تحظ بالقدر الكافي من الدراسات فضلا عن ربطها بخطط الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي نُفذت خلال ذات الفترة تقريبًا، وتأتي أهمية هذه الفترة ليس فقط من كونها أحدث الفترات التعدادية والتي تعكس واقع الهجرة الداخلية في مصر، بل تكتسب أهمية مضاعفة لسببين؛ الأول: التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها مصر خلال هذه الفترة والتي قد تترك أثرها على حركة السكان الداخلية بالدولة وعلى مدى فاعلية خططها التنموية، أما الثاني: فهو إعلان رئيس الجمهورية في فبراير ٢٠١٦ دخول مصر مرحلة جديدة من التخطيط للتنمية بإطلاق استراتيجية التنمية الشاملة في مصر (مصر ٢٠٣٠) باعتبارها خطة طويلة الأمد للتنمية المستدامة الشاملة اقتصاديًا واجتماعيًا وعمرانيًا وبيئيًا (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٠)، وهو ما يتطلب تقييما للبرامج والخطط السابقة من منظور علاقتها بحركة السكان الداخلية على رقعة الدولة المصرية للاستفادة من النجاح أو الإخفاق الذي حققته هذه الخطط في المرحلة الجديدة من التخطيط للتنمية في مصر.

٣. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة من خلال تناولها للعلاقة بين الهجرة الداخلية من واقع بيانات تعداد عام ٢٠١٧ وخطط التنمية بالدولة إلى تحقيق الأهداف التالية:

أ- تحديد حجم الهجرة بين الأقاليم التخطيطية ومعدلاتها وتياراتها الرئيسية لتحديد أقاليم الجذب السكاني وأقاليم الطرد على خريطة مصر.

ب- تقييم الأهداف السكانية لخطط الدولة التنموية في ضوء حركة الهجرة بين الأقاليم التخطيطية لبيان إلى أي مدى توافقت تيارات الهجرة مع هذه الأهداف وساعدت على تحقيقها.

ج- قياس حجم الهجرة داخل الأقاليم التخطيطية بين محافظتها، وتحديد اتجاهاتها الرئيسية بين محافظات الجذب والطرد السكاني داخل كل إقليم.

د- إبراز مدى توافق الغايات السكانية التي استندت إليها سياسات التنمية لكل إقليم بالدولة مع اتجاهات الهجرة داخل الأقاليم التخطيطية ومن ثم الكشف عن مدى تحقق هذه الأهداف من عدمه.

ه- توزيع الاستثمارات التنموية جغرافيًا على أقاليم مصر التخطيطية، وربطها بصافي الهجرة بين الأقاليم التخطيطية لبيان نوع وقوة العلاقة بينهما.

و- تحديد النصيب النسبي لمحافظات كل إقليم من الاستثمارات الموجهة له بخطط الدولة التنموية وعلاقة هذا النصيب النسبي بصافي الهجرة بين محافظات كل إقليم لإبراز قوة الارتباط بينهما ونوعه.

٤. فروض الدراسة:

تحاول الدراسة التحقق من صحة الفروض التالية:

أ- انخفاض حجم الهجرة الداخلية في مصر خلال الفترة التعدادية الأخيرة استمرارًا لما كان سائدًا في أواخر القرن العشرين.

ب- استحواذ الهجرة الداخلية بين أقاليم مصر التخطيطية على النسبة الكبرى من التحركات السكانية على خريطة مصر.

ج- تمثل أقاليم القاهرة والإسكندرية والقناة أقاليم الجذب لتيارت الهجرة الداخلية بين أقاليم مصر التخطيطية، بينما تمثل بقية الأقاليم مناطق الطرد السكاني عام ٢٠١٧.

د- عدم توافق تيارات الهجرة بين أقاليم مصر التخطيطية مع الأهداف السكانية لخطط الدولة التنموية.

ه- اتجاه تيارات الهجرة داخل الأقاليم نحو المحافظات الحضرية ومحافظات الحدود والتي تعد مناطق الجذب السكاني التقليدية على خريطة مصر.

و- عدم توافق تيارات الهجرة داخل الأقاليم مع ما تسعى الدولة لتحقيقه من أهداف سكانية شملتها خطتها للتنمية الإقليمية.

ز- وجود علاقة طردية قوية بين التوزيع الجغرافي للاستثمارات التنموية على الأقاليم التخطيطية وحجم صافي الهجرة بينها.

ح- ارتباط النصيب النسبي لمحافظات كل إقليم من الاستثمارات التنموية الموجهة لإقليمها بحجم صافي الهجرة لهذه المحافظات من حركة الهجرة داخل إقليمها بعلاقة طردية قوية.

٥. مناهج الدراسة وأساليبها:

اتبعت الدراسة المنهج الإقليمي في تناولها للهجرة الداخلية على مستوى أقاليم مصر التخطيطية، وإبرازها للتباين بين هذه الأقاليم في معدلات الهجرة سواء كانت تلك التي تحدث بين الأقاليم وبعضها البعض أم التي تحدث داخل الإقليم ذاته بين محافظاته، ومحاولة تفسير هذا التباين في ضوء خصائص الأقاليم الجغرافية، فضلا عن ربط هذه التحركات السكانية بين الأقاليم وداخلها بخطط الدولة التنموية، وتحديدًا بالأهداف السكانية التي شملتها هذه الخطط وبالاستثمارات الموزعة جغرافيًا على الأقاليم.

أما عن الأساليب، فقد اعتمدت الدراسة على عدد من الأساليب الإحصائية لدراسة الهجرة السكانية، وذلك في حساب معدلات الهجرة الوافدة والنازحة والصافية والكلية، فضلا عن دليل الكفاية، ونسبة التركز ومنحنى لورنز لإجمالي التبادل السكاني، كما استخدمت الدراسة أحد أساليب التحليل الإحصائي وهو معامل الارتباط لبيان العلاقة بين صافي الهجرة بين الأقاليم ومحافظاتها من جانب وتوزيع الاستثمارات التنموية على الأقاليم وداخلها من جانب آخر، فضلا عن ذلك استخدمت الدراسة بعض الأساليب الكارتوجرافية في إنتاج الأشكال البيانية وخرائط الهجرة، وتم الاستعانة في ذلك ببرامج Spss ٢٢ و Excel ٣٦٥ و ArcGIS ١٠,٢.

٦. مصادر الدراسة:

اعتمدت الدراسة في تتبعها لاتجاهات الهجرة الداخلية وربطها بخطط الدولة التنموية على نوعين رئيسيين من المصادر هما:

أ- مصادر دراسة الهجرة الداخلية:

يمثل التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت عام ٢٠١٧ وبالتحديد الجزء الذي تناول نتائج الاستمارة المطولة وصدر في فبراير ٢٠١٩ المصدر الرئيسي لبيانات الهجرة التي اعتمدت عليها الدراسة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٩، فبراير)، ورغم أن هذه البيانات تم جمعها من عينة تمثل ١٠٪ من سكان الجمهورية، ثم تم حساب الأوزان النسبية لها للوصول إلى التقديرات السكانية لإجمالي الجمهورية، إلا أنها تظل البيانات الأفضل لدراسة الهجرة الداخلية في مصر، حيث أشار أبو عيانة إلى أن التعدادات السكانية تعد أهم مصادر البيانات في دراسة حجم الهجرة الداخلية وتياراتها على المستوى القومي (أبو عيانة، ٢٠٠٠، ص ٢٤٩).

ورغم إمكانية تقدير صافي الهجرة ببعض الطرق الإحصائية كمعادلة الموازنة والتي تعتمد على الفرق بين حجم الزيادة الطبيعية من خلال الإحصاءات الحيوية وحجم الزيادة الكلية بواسطة نتائج التعدادات فإنها تظل طريقة تقديرية فضلا عن أنها لا تمكن من تحديد مصادر الإرسال والاستقبال للمهاجرين (حمد، ٢٠٠٣، ص٥٦٠) ومن ثم تحديد تيارات الهجرة التي تعد أساسية في هذه الدراسة لتقييم أهداف الدولة السكانية في ضوءها.

وقد تم جمع بيانات الهجرة الداخلية بتعداد عام ٢٠١٧ بطريقة محل الإقامة السابق، وبناء على ذلك تعتمد هذه الدراسة على تعريف المهاجر هجرة داخلية بأنه الشخص الذي اختلف آخر مكان إقامة له خلال الفترة التعدادية (من نوفمبر ٢٠٠٦ إلى إبريل ٢٠١٧) عن مكان إقامته فعليًا وقت إجراء التعداد.

ب- مصادر دراسة خطط الدولة التنموية:

يرجع تاريخ التخطيط للتنمية في مصر إلى منتصف القرن الماضي وبالتحديد بإطلاق برنامج السنوات الخمس للصناعة (١٩٥٥- ١٩٦٠) والذي تلاه خطة شاملة للتنمية طويلة الأجل لمدة عشر سنوات (١٩٦٠- ١٩٧٠) والتي حالت الظروف السياسية والعسكرية دون تنفيذها، لتعود الدولة مرة أخرى إلى التخطيط من أجل التنمية عام ١٩٨٢ بالخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٢ – ١٩٨٦) وهو النظام الذي استمر حتى الخطة الخمسية (٢٠١٣- ٢٠١٧) (معهد التخطيط القومي، ٢٠١٦، أغسطس، ص ٨) والتي قبل الانتهاء منها أعلنت مصر عام ٢٠١٦ البدء في خطة جديدة للتنمية المستدامة عرفت باستراتيجية التنمية الشاملة (مصر ٢٠٣٠)، وذلك في ضوء الأهداف الدولية التي وضعتها الأمم المتحدة.

وقد اعتمدت الدراسة في رصدها للأهداف السكانية بخطط الدولة التنموية، ودراستها للتوزيع الجغرافي للاستثمارات التنموية على الأقاليم التخطيطية ومحافظاتها على المصادر التالية:

- التقرير العام لخريطة التنمية والتعمير في مصر بحلول عام ٢٠١٧: صدر هذا التقرير من الهيئة العامة للتخطيط العمراني في يوليو عام ١٩٩٨ ليضم تقييمًا لخطط التنمية التي نُفذت خلال الفترة (١٩٨٧ – ١٩٩٧) وعرضًا لأهداف ومحاور وأبعاد خطة التنمية التي تسعى الدولة لتنفيذها خلال الفترة (١٩٩٧ – ٢٠١٧) (الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ١٩٩٨، يونيو).
- استراتيجية التنمية لأقاليم مصر التخطيطية ومحافظاتها: سلسلة إصدارات للهيئة العامة للتخطيط العمراني خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨، وعرضت فيها تقييمًا لسياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة للدولة، وأيضًا لسياسة التنمية الإقليمية* والتي تمت خلال الفترة (٢٠٠٣ – ٢٠٠٧)، كما احتوت على أهداف خطط الدولة التنموية وآليات تنفيذها للفترة (٢٠٠٨ – ٢٠١٢) (الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ٢٠٠٦-٢٠٠٨).
- إصدارات معهد التخطيط القومي: وهما إصداران، يتناول الأول المعايير التي اعتمدت عليها الدولة في تقسيمها للأقاليم التخطيطية والمميزات والعيوب التي اشتمل عليها هذا التقسيم فضلا عن خصائص

*** يقصد بسياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة (الشاملة) مجموعة القرارات الكلية والإجراءات والأفعال التي تقوم الدولة بها بغرض تحقيق التنمية خلال فترة زمنية محددة تمثل الإطار الزمني لتنفيذ هذه السياسة، في حين يقصد بسياسة التنمية الإقليمية السياسة الاقتصادية والاجتماعية لجزء أو حيز مكاني محدد من الدولة سواء كان إقليمًا واحدًا أو عدة أقاليم، بحيث تسعى هذه السياسة إلى تحقيق أهداف محددة أو حل مشكلات قائمة، وهي أداة رئيسية لتحقيق التنمية المكانية ووسيلة لإحداث توازن نسبي في مستويات الأقاليم التنموية، (معهد التخطيط القومي، ٢٠١٦، أغسطس، ص ص ١٥-١٧).**

الأقاليم التخطيطية السبع والتي من المرجح أنها تؤثر على قابلية هذه الأقاليم للتنمية ومدى قدرتها على الاحتفاظ بسكانها وجذب السكان من غيرها من الأقاليم أو خسارتها لسكانها لصالح أقاليم أخرى (معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٣، يناير). أما الإصدار الثاني فقد اشتمل على عرض للخطط التي نفذتها الدولة بغرض التنمية الإقليمية خلال الفترة (٢٠٠٨- ٢٠١٦) موضحًا حجم الاستثمارات العامة الموجهة لكل إقليم وتوزيعها النسبي على محافظاته (معهد التخطيط القومي، ٢٠١٦، أغسطس).

وبخلاف المصادر السابق الإشارة إليها، اعتمدت الدراسة على بعض البيانات والخرائط المنشورة على موقع الهيئة العامة للتخطيط العمراني (http://gopp.gov.eg/)، وموقع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (https://mped.gov.eg/)، وموقع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (https://www.investinegypt.gov.eg/Arabic/Pages/default.aspx).

وتنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة عناصر رئيسية، يتناول الأول حجم وتيارات الهجرة الداخلية بين الأقاليم التخطيطية وبعضها البعض خلال الفترة التعدادية (٢٠٠٦ – ٢٠١٧) ومدى توافقها مع الأهداف السكانية لخطط التنمية التي وضعتها ونفذتها الدولة بذات الفترة تقريبًا، في حين يختص العنصر الثاني بدراسة حجم وتيارات الهجرة داخل الأقاليم التخطيطية بين محافظاتها وبيان مدى إسهامها في تحقيق الأهداف السكانية التي اشتملت عليها خطط الدولة التنموية الموجهة لهذه الأقاليم، في حين يركز الجزء الأخير من الدراسة على الكشف عن التوزيع الجغرافي للاستثمارات العامة للدولة على مستوى الأقاليم

الجغرافية ومحافظاتها ومدى ارتباط هذا التوزيع بصافي الهجرة بين الأقاليم من جهة، وبين محافظات كل إقليم من جهة أخرى.

أولا: حجم وتيارات الهجرة الداخلية بين الأقاليم التخطيطية في الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٧) وعلاقاتها بالأهداف السكانية لخطط الدولة التنموية:

بلغ عدد سكان مصر ٩٤,٧٩٨,٨١٩ نسمة تبعًا لتعداد ٢٠١٧، استحوذ إقليم القاهرة على ربع هذا العدد السكاني (٢٥,١%)، وتجاوز النصيب النسبي لإقليم الدلتا الخمس (٢١,٨%) في حين تزيد نسبة سكان أقاليم شمال الصعيد والإسكندرية وجنوب الصعيد والقناة عن العشر بقليل لكل إقليم على حدة، بينما سجل إقليم أسيوط* أقل حجم سكاني لا يتجاوز ٥٪، حيث يضم الإقليم محافظتين فقط؛ إحداهما من محافظات الحدود ذات الحجم السكاني القزمي (الوادي الجديد). وبمقارنة النصيب النسبي لأقاليم مصر التخطيطية عام ٢٠١٧ بمثيلتها عام ٢٠٠٦ يتضح أن كل إقليم احتفظ تقريبًا بنصيبه النسبي من إجمالي سكان الجمهورية على مدار آخر تعدادين (ملحق ١).

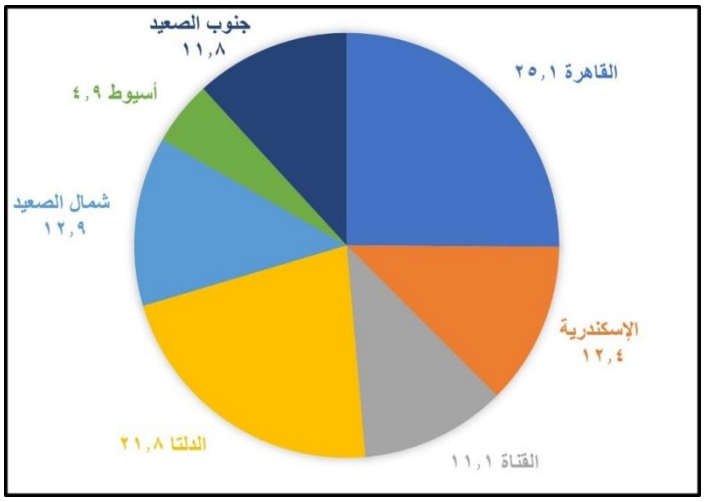

المصدر: ملحق (١)

شكل (٢) التوزيع النسبي للسكان على أقاليم مصر التخطيطية عام ٢٠١٧.

* **يتم الإشارة أحيانا إلى إقليم أسيوط في إصدارات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ومعهد التخطيط القومي والهيئة العامة للتخطيط العمراني بإقليم (وسط الصعيد) إلا أن هذه الدراسة تعتمد على مسمى الإقليم الوارد بقرار تقسيم الأقاليم التخطيطية رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ والذي سبقت الإشارة إليه.**

وقد بلغ حجم الهجرة الداخلية في مصر (١,١٠٤,٥٦٦ نسمة) عام ٢٠١٧ وهو ما يعادل ١,٢٪ من إجمالي السكان، ويعد هذا المعدل للهجرة الداخلية هو الأقل مقارنة بالفترات التعدادية السابقة والتي مال فيها المعدل للانخفاض، من ٧,٥٪ عام ١٩٨٦، إلى ٦,٧٪ عام ١٩٩٦ (حسانين، ٢٠٠٩، ص٧)، ثم ٥,١٪ عام ٢٠٠٦ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٨، مايو، ص٤٠٩). يتفق ذلك مع ما أشار إليه "هيريرا وبدر" في دراستهما إلى أن معدل الهجرة الداخلية بين قوة العمل في مصر شهد انخفاضًا مفاجئًا عام ٢٠١٠ ليصل إلى ٨٪ من إجمالي قوة العمل* مقارنة بالمتوسط العالمي والذي يبلغ ١٥٪ (Herrera & Badr, ٢٠١٢, P.٣)، وأيضًا مع ما ذكره "بيل" وزملاؤه في دراستهم لقياس حجم الهجرة الداخلية في ٩٦ دولة اعتمادًا على بيانات التعدادات السكانية أو سجلات السكان إلى أن معدل الهجرة في مصر كان الأقل بين الدول التي شملتها الدراسة وبلغ ٦٪ (Bell, et al., ٢٠١٥ Mar., P.٥٤)، ومن ثم فإن الانخفاض في معدل الهجرة الداخلية في مصر عام ٢٠١٧ يمثل استمرارًا لما كان سائدًا خلال ما يزيد على ربع قرن، غير أن الأمر اللافت للنظر هو مقدار هذا الانخفاض بالفترة التعدادية الأخيرة.

وتعد الهجرة ظاهرة معقدة حيث تتأثر بعوامل متعددة مما يجعل من الصعب في بعض الأحيان تفسيرها (Lee, ١٩٦٦, P.٥٧)، وينبغي قبل محاولة تفسير هذا الانخفاض في حجم الهجرة الداخلية في مصر التأكد من أن بيانات الهجرة تم جمعها وفقا لنفس التعريفات التي كانت سائدة في التعدادات السابقة، وأنها تمثل إجمالي الفترة التعدادية، حيث تمت الإشارة في مقدمة تعداد ٢٠١٧ إلى اتفاقه مع التعدادات السابقة في المفاهيم والتعريفات التي تم على أساسها جمع البيانات (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٧،

* **بلغ معدل الهجرة الداخلية في مصر من إجمالي قوة العمل عام ٢٠١٧ (١,٨%).**

ديسمبر، ص١٨)، وبالرجوع إلى الاستمارة المطولة للتعداد والتي اشتملت على أسئلة الهجرة الداخلية، أمكن التأكد من أن البيانات تم جمعها لتمثل إجمالي الفترة التعدادية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٠).

ومن المرجح أن انخفاض حجم الهجرة الداخلية في مصر خلال الفترة التعدادية الأخيرة هو محصلة ونتيجة لعدد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها مصر بهذه الفترة، ومنها أولا: الأزمة الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨ والتي تأثرت بها مصر كغيرها من دول العالم الأمر الذي أدى إلى انكماش اقتصادي وانخفاض في حجم الاستثمارات الخاصة ومن ثم تقلص فرص العمل المتاحة (معهد التخطيط القومي، ٢٠١٦، أغسطس، ص ٥٤) والتي تُعد أحد أهم عوامل دفع السكان للتحرك على خريطة الجمهورية، وثانيًا: الأحداث التي شهدتها الدولة منذ بداية عام ٢٠١١ واستمرت حتى عام ٢٠١٤ والتي تزامن معها تقييد لحركة السكان والمركبات على الطرق خلال فترات متقطعة من هذه الأعوام، وكانت بعض محافظات الجذب التقليدية على خريطة مصر خلال الفترات التعدادية السابقة مسرحًا لكل هذه الأحداث خاصة القاهرة والجيزة والإسكندرية والسويس وشمال سيناء، وهو ما أثر على قوة جذب بعضها للسكان ومن ثم حجم الهجرة الداخلية في مصر، وثالثا: الأثر الذي تركته الأحداث السابق الإشارة إليها على الاقتصاد المصري حيث أدت إلى إغلاق بعض الشركات والمصانع نتيجة الاحتجاجات العمالية، وانخفاض حجم الاستثمارات الخاصة مرة أخرى مع بداية العام ٢٠١١ (معهد التخطيط القومي، ٢٠١٦، أغسطس، ص٥٥)، ومن ثم انخفض عدد منشآت الإنتاج الصناعي في القطاع الخاص ما بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٤ بنسبة -١٤,٨٪، وارتبط ذلك بارتفاع معدل البطالة بين ذات العامين بنسبة ٤٤٪ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢١). يؤكد ذلك أيضا ما ذكره

"إسماعيل" في دراسته للهجرة في محافظة البحر الأحمر من واقع بيانات تعداد ٢٠١٧ والتي أشار فيها إلى تأثر حجم الهجرة بالمحافظة بالأحداث التي شهدتها الدولة مع بداية عام ٢٠١١ (إسماعيل، ٢٠٢٠، ص٨٧).

وتتفق التفسيرات السابق ذكرها مع ما أشار إليه "لي Lee" في نظريته عن الهجرة من أن حجم الهجرة يتأثر بالظروف الاقتصادية وأنه يتراجع في فترات الأزمات الاقتصادية، كما أكد أنه حتى ومع استمرار وجود عوامل الطرد والجذب السكاني في مناطق الإرسال والاستقبال فإن حجم الهجرة قد يظل منخفضًا نتيجة وجود عوائق وعقبات تمنع الانتقال والتحرك السكاني (Lee, ١٩٦٦, PP.٥١-٥٧).

١. الهجرة الوافدة والنازحة بين الأقاليم التخطيطية:

يشكل حجم الهجرة الداخلية في مصر بين الأقاليم التخطيطية وبعضها البعض ما يزيد قليلا على نصف التحركات السكانية داخل الجمهورية (٥٥,٢%) عام ٢٠١٧، في حين تمثل النسبة المتبقية (٤٤,٨%) حجم الهجرة داخل الأقاليم التخطيطية بين محافظاتها، ومن الملاحظ أن حجم الهجرة بين الأقاليم قد تقلص عما كان عليه عام ٢٠٠٦ (٦٥,٥%) وذلك في مقابل زيادة الحركة السكانية داخل الأقاليم والتي لم تكن تتعدى ٣٤,٥٪ عام ٢٠٠٦ (أبو سالم، ٢٠١٩، ص ٣٠٤).

ويوضح جدول (١) والشكل (٣) النصيب النسبي لكل إقليم من الهجرة الوافدة والنازحة بين الأقاليم، ومنهما يمكن ملاحظة ما يلي:

أ- استقبل إقليم القاهرة أكثر من نصف حجم الهجرة الوافدة إلى داخل الأقاليم (٥٤,٨%) في حين اتجه ما يقل عن النصف إلى بقية الأقاليم الأخرى، بحيث يقترب نصيب أقاليم الإسكندرية والقناة والدلتا من العُشر أو يتجاوزه بقليل لكل إقليم على حدة، ويقل نصيب أقاليم الصعيد الثلاثة

مجتمعة (شمال الصعيد، وأسيوط، وجنوب الصعيد) عن العُشر، ويُعد استحواذ إقليم القاهرة على هذه النسبة الكبيرة من الهجرة إلى داخل الأقاليم ليس جديدًا على خريطة الهجرة المصرية، فقد أشارت دراستا الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن الهجرة من بيانات تعدادات ١٩٨٦ و١٩٩٦ و٢٠٠٦ إلى أن الإقليم استقبل ٥٥٪ و٥٦,٣٪ و٥٢,٩٪ من حجم الهجرة الوافدة بالجمهورية بالتعدادات الثلاثة على الترتيب (سليمان وخلاف، ١٩٩٢، يناير، ص٣) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٠، يناير، ص٦١).

جدول (١) حجم ومعدل الهجرة الوافدة والنازحة بين أقاليم مصر التخطيطية عام ٢٠١٧.

الأقاليم	الهجرة الوافدة	%	معدل الهجرة الوافدة في الألف	الهجرة النازحة	%	معدل الهجرة النازحة في الألف
القاهرة	٣٣٤٩١٢	٥٤,٨	١٤,١	٩٨١٦٤	١٦,١	٤,١
الإسكندرية	٦٥٠٤١	١٠,٧	٥,٥	٨٣٤٥٤	١٣,٧	٧,١
القناة	٦٤٦٤٢	١٠,٦	٦,٢	١٣٦٠٢٦	٢٢,٣	١٣,٠
الدلتا	٥٦٨٩٥	٩,٣	٢,٨	١٢٧٧٢٩	٢٠,٩	٦,٢
شمال الصعيد	٣٠٤٠١	٥,٠	٢,٥	٨٣٤٢١	١٣,٧	٦,٨
أسيوط	١٩٢٦٩	٣,٢	٤,٢	٣١٨٤٨	٥,٢	٦,٩
جنوب الصعيد	٣٩٠٨٦	٦,٤	٣,٥	٤٩٦٠٤	٨,١	٤,٤
إجمالي الجمهورية	٦١٠٢٤٦	١٠٠,٠	٦,٤	٦١٠٢٤٦	١٠٠,٠	٦,٤

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٩، فبراير)، والنسب والمعدلات من حساب الباحثة.

ب- يرتفع معدل الهجرة الوافدة بإقليم القاهرة نتيجة استحواذه على أكثر من نصف حجمها ليبلغ المعدل ١٤,١ في الألف، وهو ما يمثل أكثر من ضعف المعدل للإقليم الذي يحتل المرتبة الثانية وهو إقليم القناة، كما يتخطى المعدل العام للجمهورية والبالغ ٦,٤ في الألف، وتتراوح

المعدلات لبقية الأقاليم ما بين ٦,٢ في الألف لإقليم القناة و٢,٥ في الألف لإقليم شمال الصعيد.

ج- يظهر إقليما القناة والدلتا كجهات رئيسية لخروج المهاجرين نحو بقية أقاليم، حيث نزح من كل منهما ما يزيد على خُمس حجم الهجرة النازحة (٢٢,٣٪ و٢٠,٩٪ على الترتيب)، ويليهما إقليم القاهرة بنسبة ١٦,٣٪ في حين يخرج من إقليم أسيوط أقل نسبة من المهاجرين بلغت ٥,٢٪، ويُعد ظهور إقليم الدلتا كإقليم طرد رئيسي بين الأقاليم التخطيطية ليس جديدًا حيث تمثل الدلتا أحد مناطق الطرد السكاني الرئيسية على خريطة مصر منذ منتصف القرن العشرين (حسانين، ٢٠٠٩، ص ١٩)، إلا أن الأمر ليس كذلك بالنسبة لإقليم القناة.

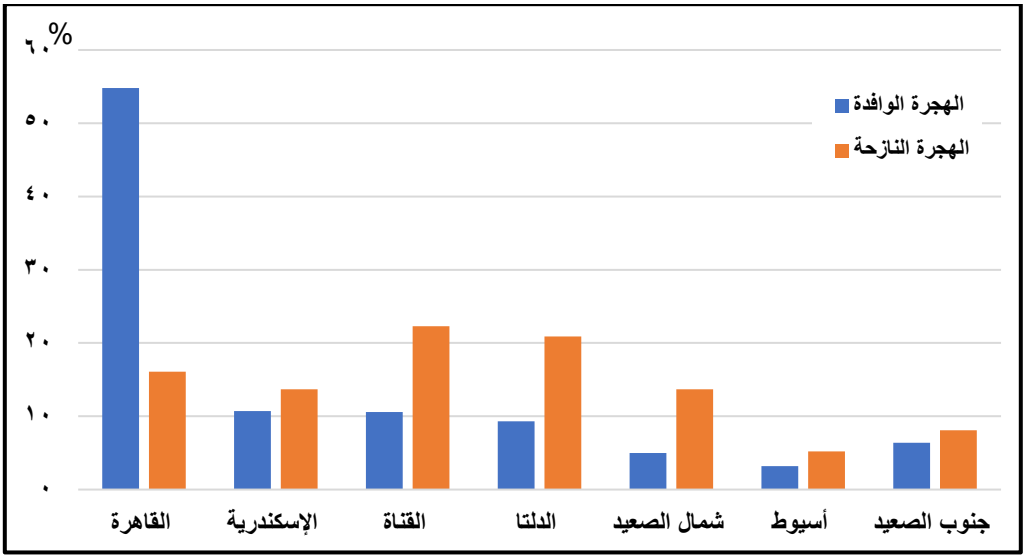

المصدر: جدول (١).

شكل (٣) النصيب النسبي للأقاليم التخطيطية من إجمالي حجم الهجرة الوافدة والنازحة بالجمهورية عام ٢٠١٧.

د- سجل إقليم القناة أعلى معدل للهجرة النازحة بين الأقاليم حيث بلغ ١٣ في الألف وهو ما يمثل تقريبًا ضعف معدل إقليم الإسكندرية الذي جاء بالمرتبة الثانية، كما يتجاوز معدل إقليم القناة المعدل العام للجمهورية والبالغ ٦,٤ في الألف، ويليه أقاليم الإسكندرية وأسيوط وشمال الصعيد والدلتا بمعدلات تقترب كثيرًا من المعدل العام للجمهورية أو تتجاوزه بقليل، في حين سجل إقليما جنوب الصعيد والقاهرة أقل معدلات الهجرة النازحة والتي بلغت ٤,٤ و٤,١ في الألف على الترتيب، ورغم نزوح المهاجرين بنسب متقاربة من إقليمي القناة والدلتا فإن معدلات الهجرة النازحة متفاوتة بينهما ليبلغ المعدل بالقناة ضعف مثيله بالدلتا وهو ما يرجع لتباين حجمهما السكاني والذي يصل بالدلتا ضعف مثيله بالقناة، ويعد تصدّر إقليم القناة للأقاليم التخطيطية في حجم ومعدل الهجرة إلى الخارج حدثًا جديدًا وغير متوقع على خريطة الهجرة المصرية، خاصة مع ما يحظى به الإقليم من أهمية وأولوية تنموية لدى الدولة المصرية، وهو ما ستسعى الدراسة لتفسيره من خلال الدراسة التفصيلية لتيارات الهجرة بالإقليم.

ويتضح مما سبق ذكره التباين الشديد بين أقاليم مصر التخطيطية في الحجم النسبي ومعدل الهجرة الوافدة في حين يقل هذا التفاوت والتباين في النصيب النسبي ومعدل الهجرة النازحة بين الأقاليم، ويعرض الجدولان (٢) و(٣) والملحق (٢) اتجاهات وتيارات الهجرة الوافدة بين أقاليم مصر التخطيطية والتي يمكن تحديدها كما يلي:

جدول (٢) التوزيع النسبي للهجرة الوافدة بين أقاليم مصر التخطيطية عام ٢٠١٧.

الأقاليم	القاهرة	الإسكندرية	القناة	الدلتا	شمال الصعيد	أسيوط	جنوب الصعيد	إجمالي الهجرة الوافدة
القاهرة	٠,٠	١٧,٠	٢٨,٥	٢٠,٤	١٩,٦	٦,٠	٨,٣	١٠٠
الإسكندرية	٢١,٢	٠,٠	١٧,٥	٣٥,٧	٥,٦	٥,٦	١٤,٥	١٠٠
القناة	٣٢,٧	٩,٦	٠,٠	٣٥,٤	١٠,٧	٣,١	٨,٥	١٠٠
الدلتا	٤١,٦	٢٢,٣	٢٦,١	٠,٠	٣,٤	٢,٦	٤,٠	١٠٠
شمال الصعيد	٥٩,٨	٧,١	١٤,١	٧,٣	٠,٠	٦,١	٥,٥	١٠٠
أسيوط	٣٤,٢	٦,٧	١١,٨	٢٦,٤	٦,٥	٠,٠	١٤,٤	١٠٠
جنوب الصعيد	٣٧,٩	١٠,٥	١٩,٧	١٥,٠	١٠,٠	٦,٨	٠,٠	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٩، فبراير)، والنسب من حساب الباحثة.

إقليم القاهرة: بلغ حجم الهجرة الوافدة إلى الإقليم ما يزيد على ٣٣٠ ألف نسمة وشكل إقليم القناة جهة الإرسال الرئيسية للمهاجرين إلى إقليم القاهرة بنسبة ٢٨,٥٪، يليه إقليم الدلتا بنسبة ٢٠,٤٪، وتشكل الهجرة الوافدة لإقليم القاهرة من إقليمي القناة والدلتا ما يزيد على ربع حجم الهجرة الوافدة بالجمهورية (٢٦,٩%) عام ٢٠١٧، ويبدو هنا تأثير عامل المسافة على تحركات السكان من هذين الإقليمين نحو إقليم القاهرة، في المقابل كان إقليما جنوب الصعيد وأسيوط هما الأقل في إرسال المهاجرين باتجاه القاهرة حيث شكل الوافدون منهما ٨,٣٪ و٦٪ من إجمالي الهجرة الوافدة للإقليم على الترتيب، ويعد تيار الهجرة نحو إقليم القاهرة من الدلتا تيار رئيسي وتاريخي على خريطة مصر، بينما شهد تيار الهجرة بين القاهرة والقناة تحولات عدة تمثلت في اتجاه المهاجرين من إقليم القناة نحو إقليم القاهرة خلال فترة الحرب (١٩٦٧-١٩٧٣) ثم تيار هجرة عكسي بعد نهاية الحرب خلال الربع الأخير من القرن

العشرين (حسانين، ٢٠٠٩، ص ص ٧٠-٧٩) ليعود إقليم القاهرة لاستقبال نسبة كبيرة من المهاجرين من إقليم القناة خلال الفترة التعدادية الأخيرة، وقد يظهر هنا تأثير توجيه حجم كبير من الاستثمارات للمنطقة الواقعة بين الإقليمين خاصة نحو مشروع العاصمة الإدارية الجديدة بإقليم القاهرة وهو ما شكل عامل جذب لسكان الإقليم المجاور، مما نتج عنه إسهامه بنسبة ٢٨,٥٪ من حجم الوفود لإقليم القاهرة عام ٢٠١٧ رغم أن هذه النسبة لم تتعد ١٢٪ عام ٢٠٠٦ (أبو سالم، ٢٠١٩، ص ٣٠٥). وعلى مستوى محافظات الإقليم شكلت القاهرة جهة الاستقبال الرئيسية بإقليمها، في حين كانت محافظات الإرسال الرئيسية هي الشرقية والسويس بإقليم القناة ودمياط بإقليم الدلتا، ويلي القاهرة محافظة الجيزة والتي تستقبل مهاجرين من محافظتي السويس بإقليم القناة ودمياط بالدلتا.

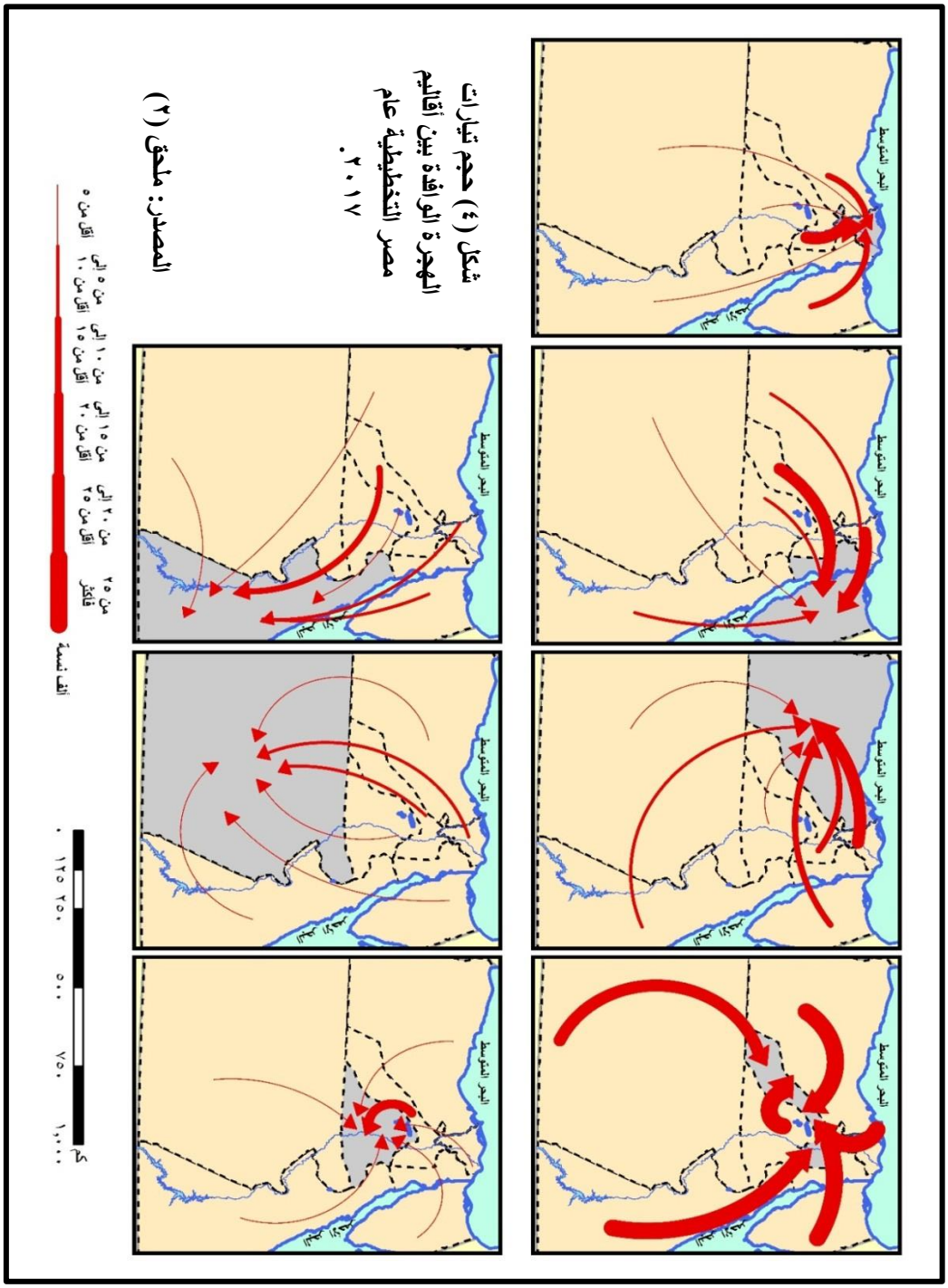

شكل (٤) حجم تيارات الهجرة الوافدة بين أقاليم مصر التخطيطية عام ٢٠١٧.

المصدر: ملحق (٢)

جدول (٣) تيارات الهجرة الوافدة الرئيسية بين الأقاليم التخطيطية في مصر عام ٢٠١٧

إقليم الوصول	إقليم الأصل	% من حجم الهجرة إلى إقليم الوصول	% من حجم الهجرة من إقليم الأصل	% من حجم الهجرة الداخلية بالجمهورية	التيارات الرئيسية بين محافظات الإقليمين
القاهرة	القناة	٢٨,٥	٧٠,٢	١٥,٧	إلى القاهرة من الشرقية إلى القاهرة من السويس إلى الجيزة من السويس
	الدلتا	٢٠,٤	٥٣,٦	١١,٢	إلى الجيزة من دمياط إلى القاهرة من دمياط
الإسكندرية	الدلتا	٣٥,٧	١٨,٢	٣,٨	إلى الإسكندرية من كفر الشيخ
	القاهرة	٢١,٢	١٤	٢,٣	إلى الإسكندرية من القاهرة
القناة	الدلتا	٣٥,٤	١٧,٩	٣,٧	إلى الشرقية من الدقهلية إلى الشرقية من دمياط
	القاهرة	٣٢,٧	٢١,٥	٣,٥	إلى الشرقية من القاهرة
الدلتا	القاهرة	٤١,٦	٢٤,١	٣,٩	إلى المنوفية من القاهرة إلى الغربية من القاهرة
	القناة	٢٦,١	١٠,٩	٢,٤	إلى الدقهلية من الشرقية إلى الدقهلية من بورسعيد
	الإسكندرية	٢٢,٣	١٥,٢	٢,١	إلى كفر الشيخ من الإسكندرية إلى المنوفية من البحيرة
شمال الصعيد	القاهرة	٥٩,٨	١٨,٥	٣	إلى الفيوم من القاهرة إلى المنيا من القاهرة
أسيوط	القاهرة	٣٤,٢	٦,٧	١,١	إلى أسيوط من القاهرة
	الدلتا	٢٦,٤	٤	٠,٨	إلى أسيوط من دمياط إلى الوادي الجديد من كفر الشيخ
جنوب الصعيد	القاهرة	٣٧,٩	١٥,١	٢,٤	إلى البحر الأحمر من القاهرة إلى سوهاج من القاهرة

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٩، فبراير)، والنسب من حساب الباحثة.

إقليم الإسكندرية: استقبل ما يزيد قليلا على ٦٥ ألف نسمة كهجرة وافدة من الأقاليم الأخرى، وكانت أهم جهات الإرسال إقليم الدلتا بما يتجاوز ثلث الوافدين للإقليم (٣٥,٧%)، يليه إقليم القاهرة بنسبة ٢١,٥٪، ويمثل الوافدون من كلا الإقليمين ٦,١٪ من إجمالي حجم الهجرة الوافدة بالجمهورية عام ٢٠١٧. وتعد علاقة الهجرة من إقليم الدلتا إلى إقليم الإسكندرية علاقة قديمة ومستمرة على

خريطة مصر وإن مالت للانخفاض حيث شكّل الوافدون من الدلتا إلى الإسكندرية النصف تقريبًا عام ٢٠٠٦. على النقيض كان أقل الأقاليم إرسالا للمهاجرين نحو إقليم الإسكندرية إقليمي شمال الصعيد وأسيوط بنسبة بلغت ٥,٦٪ لكل إقليم على حدة، وتمثل الإسكندرية محافظة الاستقبال الرئيسية بالإقليم، في حين شكلت محافظتا كفر الشيخ والقاهرة جهات إرسال المهاجرين الرئيسية بإقليميها نحو إقليم الإسكندرية.

إقليم القناة: اتجه إلى إقليم القناة ما يزيد على ٦٤ ألف نسمة عام ٢٠١٧، خرجت النسبة الأكبر منهم من إقليمي القاهرة والدلتا بنصيب نسبي لكل إقليم يمثل الثلث أو يتجاوزه (٣٥,٧٪ و٣٢,٧٪ على الترتيب)، وهو ما يعادل ٧,٢٪ من حجم الهجرة الداخلية بمصر، في حين كانت أقل الأقاليم في نسبة وفود سكانها لإقليم القناة إقليم أسيوط (٣,١%). وتتجه التيارات الرئيسية للهجرة الوافدة للإقليم إلى محافظة الشرقية، في حين تتمثل محافظات الإرسال الرئيسية في دمياط والدقهلية بإقليم الدلتا والقاهرة بإقليمها.

إقليم الدلتا: بلغ حجم الهجرة الوافدة للإقليم ما يقترب من ٥٧ ألف نسمة، ووفدت للإقليم النسبة الأكبر من إقليم القاهرة (٤١,٦%)، ويليه إقليما القناة (٢٦,٢%) والإسكندرية (٢٢,٣%). وتمثل التيارات الثلاثة الوافدة لإقليم الدلتا ٨,٤٪ من حجم الهجرة الوافدة بين الأقاليم التخطيطية بالجمهورية، وتتسم تيارات الهجرة الوافدة لإقليم الدلتا بسمة مميزة عن الإقليمين السابقين وهي تعدد جهات الاستقبال حتى للتيار الوافد من إقليم واحد، وهو ما يرجع في الأساس إلى التجانس والتشابه الجغرافي بين محافظات الإقليم الخمس، حيث يتجه التيار الوافد من إقليم القاهرة وبالتحديد محافظة القاهرة إلى محافظتي المنوفية والغربية، في حين كانت الدقهلية جهة الوصول لتيار الهجرة القادم من محافظتي بورسعيد والشرقية بإقليم القناة، بينما شكلت كفر الشيخ والمنوفية

جهات الاستقبال لتيار الهجرة الوافد من محافظتي الإسكندرية والبحيرة بإقليم الإسكندرية، وتظهر بتيارات الهجرة الوافدة للإقليم جهات جديدة لإرسال المهاجرين، منها بورسعيد وذلك نتيجة عامل القرب المكاني والتجاور مع الدقهلية، والبحيرة وذلك بتأثير مدينة السادات وموقعها بينها وبين المنوفية وانتقال تبعيتها الإدارية منها إلى المنوفية.

إقليم شمال الصعيد: استقبل ما يزيد قليلا على ٣٠ ألف نسمة عام ٢٠١٧، وشكل إقليم القاهرة جهة الإرسال الرئيسية حيث أسهم بما يزيد على نصف الوفود للإقليم (٥٩,٨%) وهو ما يعادل ٣٪ من إجمالي حجم الهجرة إلى داخل الأقاليم التخطيطية، ويعد تيار الهجرة من محافظة القاهرة والمتجه نحو محافظتي الفيوم والمنيا أهم تيارات الهجرة بين محافظات الإقليمين، وقد أشار "زهري Zohary" في دراسته للحركة السكانية المتبادلة بين إحدى قرى محافظات هذا الإقليم (بني سويف) وأحد أحياء القاهرة إلى أن تيار الهجرة الخارج من القاهرة والمتجه لشمال الصعيد يرتبط بعودة المهاجرين إلى محافظاتهم الأصلية والتي تركوها في وقت سابق قاصدين محافظة القاهرة (Zohary, ٢٠٠٥,Jul, p. ٧٨).

إقليم أسيوط: يتجه للإقليم أقل حجم من الهجرة الوافدة بين الأقاليم بالجمهورية، لا يتجاوز ٢٠ ألف نسمة، حيث يضم الإقليم محافظتين فقط إحداهما جهة طرد رئيسية للسكان على خريطة مصر خلال الفترات التعدادية السابقة وهي محافظة أسيوط، وتأتي النسبة الأكبر من الهجرة الوافدة لهذا الإقليم من إقليمي القاهرة (٣٤,٢%) والدلتا (٢٦,٤%)، ولا يتعدى حجمهم النسبي من إجمالي حركة السكان الوافدة بالجمهورية ١,٩٪. ومن الملاحظ أن الإقليم كان عام ٢٠٠٦ يستقبل أكثر من ثلث الوافدين إليه من إقليم جنوب الصعيد (٣٧,٧%) (أبو سالم، ٢٠١٩، ص ٣٠٥)، غير أن هذه النسبة انخفضت إلى ١٤,٤٪ عام

٢٠١٧، ويبدو أن إقليم جنوب الصعيد أصبح خلال الفترة التعدادية الأخير أكثر احتفاظًا بسكانه، أو أنه أصبح يرسلهم لأقاليم أخرى غير إقليم أسيوط، أما عن تيارات الهجرة الوافدة على مستوى محافظتي الإقليم، فكان أكبرها حجمًا تيار الهجرة من القاهرة إلى أسيوط، وتيار الهجرة من دمياط وكفر الشيخ والمتجه نحو أسيوط أولا ثم الوادي الجديد.

إقليم جنوب الصعيد: بلغ حجم الهجرة الوافدة للإقليم ما يقرب من ٤٠ ألف نسمة، ويعد هذا الإقليم هو أكثر أقاليم الصعيد استقبالا للمهاجرين، وتأتي النسبة الأكبر من حركة الوفود للإقليم من إقليم القاهرة، حيث بلغت ٣٧,٩٪ بما يمثل ٢,٤٪ من حجم الهجرة الوافدة بين أقاليم مصر التخطيطية عام ٢٠١٧، وتتمثل أهم تيارات الهجرة بين الإقليمين في تيار الهجرة الخارج من محافظة القاهرة والمتجه إلى محافظتي البحر الأحمر وسوهاج على الترتيب، ويمكن النظر إلى تيار الهجرة من القاهرة إلى سوهاج على أنه تيار هجرة عائد لسكان الإقليم الذين انتقلوا إلى القاهرة في فترات سابقة كما هي الحال مع محافظات أقاليم الصعيد الأخرى، في حين يُعد تيار الهجرة من القاهرة للبحر الأحمر تيار هجرة واعد حيث تجذب أحد المحافظات الصحراوية مهاجرين من العاصمة التي تمثل أكبر محافظات الجذب السكاني بالجمهورية، ورغم ذلك لا يُعد هذا التيار تيارًا جديدًا على خريطة الهجرة الداخلية في مصر، حيث أشار حمد إلى أن عُشر المهاجرين إلى محافظة البحر الأحمر خلال الفترة التعدادية (١٩٨٦- ١٩٩٦) وفدوا إليها من محافظة القاهرة، كما أكد على ارتباط هذا التيار بمشروعات التنمية السياحية بمحافظة البحر الأحمر (حمد، ٢٠٠٣، ص٥٦٦).

ويتضح من العرض السابق ذكره تأثير المسافة والتجاور المكاني إلى حد ما على حركات الوفود السكاني، فتيارات الهجرة الوافدة الرئيسية بين أقاليم مصر التخطيطية خرجت بالأساس من أقاليم مجاورة لإقليم الوفود، ليس فقط في

أقاليم شمال مصر، بل أيضًا بإقليمي أسيوط وجنوب الصعيد المجاورين لإقليم القاهرة من جهة الجنوب، كما يُلاحظ على تيارات الوفود بين الأقاليم التخطيطية أن هناك أقاليم تمثل محافظات الاستقبال الرئيسية بها أكبر محافظاتها سكانا، كالإسكندرية في إقليمها مع غياب تام لمحافظة مطروح، والشرقية بإقليم القناة مع عدم ظهور لمحافظتي شمال وجنوب سيناء، في المقابل تظهر بعض المحافظات ذات الحجم السكاني القزمي والتي تدخل ضمن مناطق اللامعمور كجهات وصول رئيسية بإقليمها كالوادي الجديد بإقليم أسيوط والبحر الأحمر بجنوب الصعيد مع الأخذ في الاعتبار تباين حجم هذه التيارات.

ويعرض الملحق (٢) والجدولان (٤) و(٥) الحجم العددي والنسبي لتيارات الهجرة النازحة بين الأقاليم التخطيطية وبعضها البعض، ومنها يمكن ملاحظة ما يلي:

جدول (٤) التوزيع النسبي للهجرة النازحة بين أقاليم مصر التخطيطية عام ٢٠١٧.

الأقاليم	القاهرة	الإسكندرية	القناة	الدلتا	شمال الصعيد	أسيوط	جنوب الصعيد
القاهرة	٠,٠	٦٨,٣	٧٠,٢	٥٣,٦	٧٨,٩	٦٣,٥	٥٦,٣
الإسكندرية	١٤,٠	٠,٠	٨,٤	١٨,٢	٤,٣	١١,٤	١٩,٠
القناة	٢١,٥	٧,٤	٠,٠	١٧,٩	٨,٣	٦,٣	١١,١
الدلتا	٢٤,١	١٥,٢	١٠,٩	٠,٠	٢,٣	٤,٦	٤,٦
شمال الصعيد	١٨,٥	٢,٦	٣,٢	١,٧	٠,٠	٥,٨	٣,٤
أسيوط	٦,٧	١,٥	١,٧	٤,٠	١,٥	٠,٠	٥,٦
جنوب الصعيد	١٥,١	٤,٩	٥,٧	٤,٦	٤,٧	٨,٣	٠,٠
إجمالي الهجرة النازحة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٩، فبراير)، والنسب من حساب الباحثة.

إقليم القاهرة: يقترب حجم الهجرة الخارجة منه من ١٠٠ ألف نسمة عام ٢٠١٧، واتجهت النسبة الأكبر نحو إقليمي الدلتا (٢٤,١%) والقناة (٢١,٥%)، وهو ما يمثل ٧,٤٪ من حجم الهجرة الخارجة بالجمهورية عام ٢٠١٧، ويعكس

هذا النصيب النسبي لإقليم القناة تراجعًا مقارنة بمثيله عام ٢٠٠٦، حيث استقبل هذا الإقليم ٦١,٦٪ من حجم الهجرة النازحة من إقليم القاهرة (أبو سالم، ٢٠١٩، ص٣٠٥)، ويبدو أن حركة السكان بين الإقليمين قد شهدت تبدلا وتحولا خلال الفترة التعدادية الأخيرة عما كانت عليه من قبل، وتعد أهم تيارات الهجرة الخارجة من إقليم القاهرة هي التيارات النازحة من محافظة القاهرة والمتجهة نحو محافظتي المنوفية ثم الغربية بإقليم الدلتا ونحو الشرقية بإقليم القناة.

إقليم الإسكندرية: نزح من الإقليم خلال الفترة التعدادية (٢٠٠٦- ٢٠١٧) ما يزيد قليلا على ٨٣ ألف نسمة، اتجه أكثر من ثلثيهم (٦٨,٣%) إلى إقليم القاهرة فيما يُعد أكبر تيار هجرة إلى خارج الإقليم، ويشكل عُشر (٩,٣%) حجم الهجرة النازحة بين الأقاليم تقريبا، وتمثل محافظة الإسكندرية جهة الخروج الرئيسية لتيارات الهجرة النازحة من الإقليم في حين يتجه هذا التيار نحو القاهرة والجيزة على الترتيب، يتفق ذلك مع ما أشارت إليه دراسة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء من أن الإسكندرية أصبحت عام ٢٠١٧ واحدة من أهم محافظات الهجرة النازحة على خريطة الجمهورية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٠، يناير، ص ٦١).

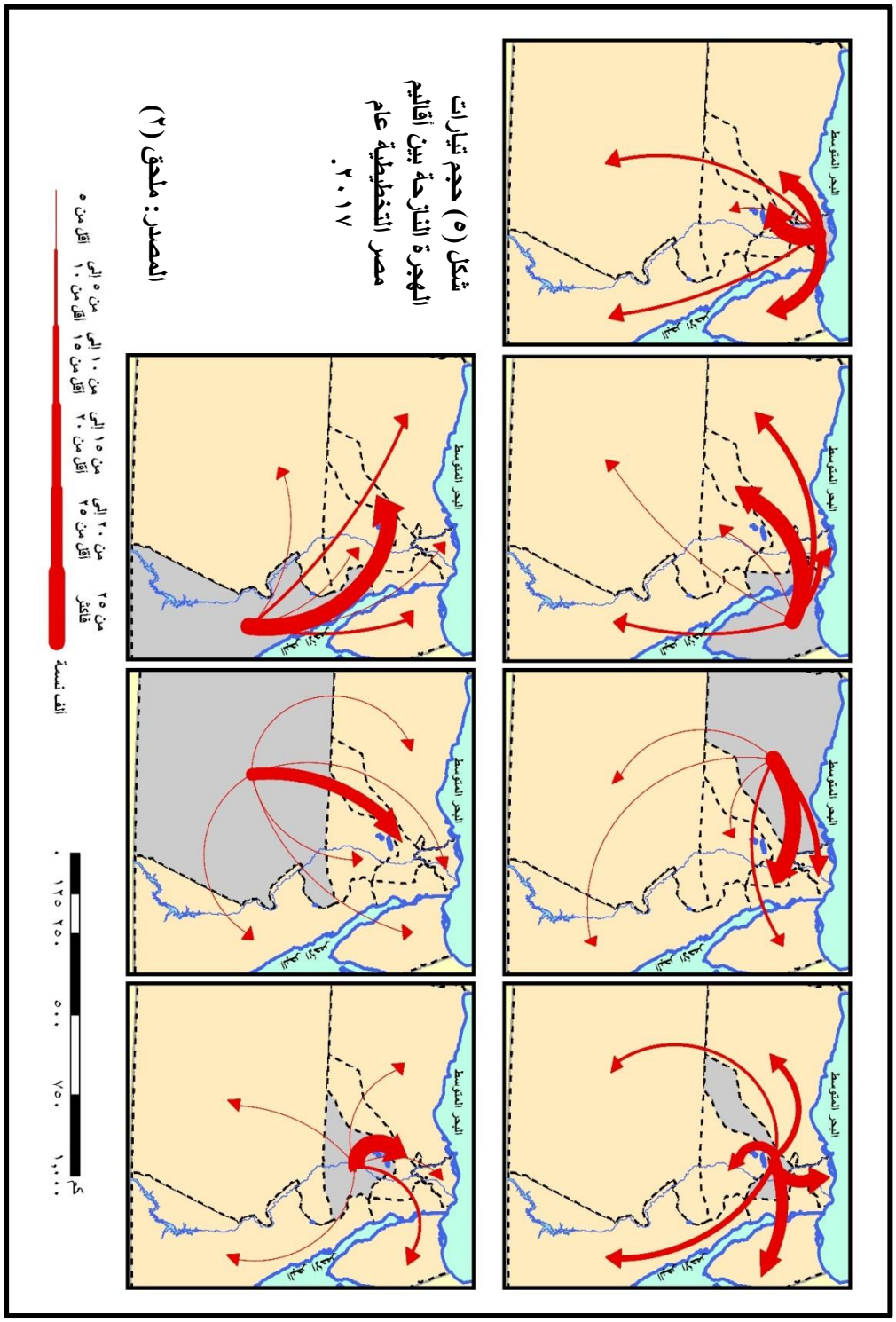

شكل (٥) حجم تيارات الهجرة النازحة بين أقاليم مصر التخطيطية عام ٢٠١٧.

المصدر: ملحق (٢)

جدول (٥) تيارات الهجرة النازحة الرئيسية بين الأقاليم التخطيطية في مصر عام ٢٠١٧.

تيارات الهجرة النازحة	إقليم الوصول	% من حجم الهجرة من إقليم الأصل	% من حجم الهجرة إلى إقليم الوصول	% من حجم الهجرة الداخلية بالجمهورية	التيارات الرئيسية بين محافظات الإقليمين
القاهرة	الدلتا	٢٤,١	٤١,٦	٣,٩	من القاهرة إلى المنوفية من القاهرة إلى الغربية
	القناة	٢١,٥	٣٢,٧	٣,٥	من القاهرة إلى الشرقية
الإسكندرية	القاهرة	٦٨,٣	١٧	٩,٣	من الإسكندرية إلى القاهرة من الإسكندرية إلى الجيزة
القناة	القاهرة	٧٠,٢	٢٨,٥	١٥,٧	من الشرقية إلى القاهرة من السويس إلى القاهرة من السويس إلى الجيزة
الدلتا	القاهرة	٥٣,٦	٢٠,٤	١١,٢	من دمياط إلى القاهرة من دمياط إلى الجيزة
شمال الصعيد	القاهرة	٧٨,٩	١٩,٦	١٠,٨	من الفيوم إلى الجيزة من المنيا إلى القاهرة
أسيوط	القاهرة	٦٣,٥	٦,٠	٣,٣	من أسيوط إلى القاهرة
جنوب الصعيد	القاهرة	٥٦,٣	٨,٣	٤,٦	من سوهاج إلى القاهرة من سوهاج إلى الجيزة

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٩، فبراير)، والنسب من حساب الباحثة.

إقليم القناة: على الرغم من استحواذ هذا الإقليم على أكبر عدد من مشروعات الدولة الاستثمارية بلغ عددها ١٢ مشروعًا (الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، ٢٠٢١) إلا أنه يتصدر الأقاليم التخطيطية من حيث حجم الهجرة النازحة والذي يتجاوز ١٣٥ ألف نسمة عام ٢٠١٧، واتجهت أكبر تيارات الهجرة الخارجة من الإقليم (٧٠,٢%) نحو إقليم القاهرة، وهو ما يعادل ١٥,٧٪ من إجمالي حجم الهجرة النازحة بالجمهورية، وتعد السويس جهة الإرسال الأساسية بالإقليم ويليها الشرقية، في حين يقصد السكان النازحون من إقليم القناة محافظة القاهرة كجهة استقبال رئيسية بإقليمها، ويليها الجيزة.

إقليم الدلتا: خرج من الإقليم وفقا لبيانات تعداد ٢٠١٧ ما يقرب من ١٣٠ ألف نسمة، استقبل إقليم القاهرة أكثر من نصفهم (٥٣,٦%) في أكبر تيار هجرة

خارج من إقليم الدلتا بما يعادل ١١,٢٪ من حجم الهجرة إلى خارج الأقاليم التخطيطية بالجمهورية، وتعد محافظة دمياط محافظة النزوح الرئيسية بإقليم الدلتا، حيث يخرج منها السكان متجهين نحو إقليم القاهرة وبالتحديد محافظتي القاهرة والجيزة، ويدل ذلك على تحول واضح في تيارات الهجرة بين الإقليمين خلال الفترة التعدادية الأخيرة عما كان سائدًا خلال التعدادات السابقة، فقد كانت محافظة المنوفية تشكل جهة الطرد الرئيسية بإقليم الدلتا، حيث ترسل سكانها لمحافظة القاهرة (حسانين، ٢٠٠٩، ص٥١)، إلا أن الخروج السكاني منها تقلص في التعداد الأخير وهو ما يمكن تفسيره بزيادة حركة السكان المحلية داخل المحافظة وخاصة صوب مدينة السادات والتي زاد حجمها السكاني ما بين تعدادي ٢٠٠٦ و٢٠١٧ بنسبة ٢٨,٦٪*، في حين يعد ظهور دمياط كجهة نزوح رئيسية بالإقليم أمرًا غير متوافقٍ تمامًا مع توطين أحد مشروعات التنمية الصناعية على خريطة مصر الاستثمارية بها وهو مشروع مدينة الأثاث كمدينة متكاملة ومتخصصة في صناعة الأثاث وغيرها من الصناعات المرتبطة بها (الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، ٢٠٢١).

إقليم شمال الصعيد: بلغ حجم الهجرة النازحة من الإقليم ٨٤ ألف نسمة تقريبًا عام ٢٠١٧، واتجهت أكبر تيارات الهجرة الخارجة من الإقليم إلى إقليم القاهرة، مستفيدة من عامل التجاور والقرب المكاني ليشكل هذا التيار ٧٨,٩٪ من حجم الهجرة الخارجة بالإقليم وما يزيد على عُشر (١٠,٨٪) حجم الهجرة النازحة بين كل الأقاليم، ويمثل هذا التيار أحد تيارات الهجرة الداخلية التقليدية والمستمرة منذ ما يزيد على نصف قرن على خريطة مصر (حسانين، ٢٠٠٩، ص١٤١) وبذات الأهمية النسبية تقريبًا، حيث شكل هذا التيار ٨٠٪ من إجمالي

* ارتفع الحجم السكاني لمدينة السادات من ١٤٠ ألف نسمة إلى ١٨٠ ألف نسمة بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٧ على الترتيب. راجع: (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٨، مايو و٢٠١٩، فبراير).

الخروج من الإقليم عام ٢٠٠٦ (أبو سالم، ٢٠١٩، ص ٣٠٥)، وعلى مستوى المحافظات يبرز هنا تياران رئيسيان؛ يتجه الأول من الفيوم إلى الجيزة، بينما يخرج الثاني من المنيا صوب القاهرة.

إقليم أسيوط: لا يتعدى حجم الهجرة الخارجة من الإقليم ٣٢ ألف نسمة، ليحتل بهم المرتبة الأخيرة بين الأقاليم التخطيطية في حجم الهجرة النازحة، ويخرج ثلثا هذا الحجم تقريبًا (٦٣,٥٪) من الإقليم باتجاه إقليم القاهرة بما يشكل ٣,٣٪ من إجمالي الهجرة النازحة بالجمهورية عام ٢٠١٧، وتعد أسيوط جهة الخروج الأساسية بالإقليم، في حين يتجه التيار الخارج منها إلى القاهرة التي تمثل جهة الوصول الرئيسية بإقليمها.

إقليم جنوب الصعيد: خرج من الإقليم خلال الفترة التعدادية الأخيرة ما يقرب من ٥٠ ألف نسمة، وكغيره من أقاليم الصعيد يُعد إقليم القاهرة جهة الاستقبال الرئيسية لتيار الهجرة النازح من هذا الإقليم والذي استحوذ على ٥٦,٣٪ من الهجرة النازحة من الإقليم وهو ما يمثل ٤,٦٪ من إجمالي الهجرة النازحة بالجمهورية عام ٢٠١٧، ويتسم النصيب النسبي لتيار الهجرة إلى إقليم القاهرة من إجمالي الخروج من جنوب الصعيد بالثبات إلى حد ما حيث بلغ ٥٩,٤٪ عام ٢٠٠٦ (أبو سالم ،٢٠١٩، ص ٣٠٥)، وتعد سوهاج جهة الخروج الرئيسية بالإقليم، حيث ترسل المهاجرين إلى محافظتي القاهرة والجيزة.

ونخلص مما سبق ذكره إلى أن إقليم القاهرة شكل جهة الوصول لمعظم تيارات الهجرة الخارجة من الأقاليم التخطيطية، بنصيب نسبي تجاوز نصف الهجرة النازحة من جميع الأقاليم، وتجذب محافظة القاهرة ويليها الجيزة تيارات الهجرة الخارجة من الأقاليم في غياب تام لمحافظة القليوبية، أما عن جهات الإرسال والنزوح الرئيسية بالأقاليم فقد تعددت ببعض الأقاليم كالقناة وشمال

الصعيد، بينما كانت محافظة واحدة هي مصدر الخروج الرئيسي بأقاليم الإسكندرية والدلتا وجنوب الصعيد.

٢. صافي الهجرة بين الأقاليم التخطيطية:

يعد صافي الهجرة بين الأقاليم محصلة لحجم تيارات الهجرة الوافدة إلى الأقاليم والنازحة منها، ويوضح جدول (٦) حجم صافي الهجرة بين الأقاليم ومعدلاتها، ومنه يظهر إقليم القاهرة كإقليم الجذب الرئيسي والوحيد بالجمهورية عام ٢٠١٧، وذلك مقارنة بثلاثة أقاليم جذب سكاني عام ٢٠٠٦ وهي القاهرة والإسكندرية والقناة (أبو سالم، ٢٠١٩، ص٣٠٤)، ومن ثم يُعد التحول الأبرز بالهجرة الداخلية بين الأقاليم التخطيطية بالفترة التعدادية الأخيرة هو تحول إقليمي القناة والإسكندرية لأقاليم طرد سكاني، بينما يعد إقليم القاهرة منطقة الجذب الرئيسية وأقاليم الدلتا والصعيد أقاليم طرد تاريخية على خريطة الجمهورية (حسانين، ٢٠٠٩، ص ٤٨).

ويتصدر إقليم القناة أقاليم الطرد السكاني بنسبة ٣٠,٢٪ من إجمالي صافي الهجرة السالبة، متفوقا بذلك على إقليم الدلتا (٢٩,٩%) الذي جاء في المرتبة الثانية، يليهما إقليم شمال الصعيد (٢٢,٤٪)، لتستحوذ الأقاليم الثلاثة على ٨٢,٥٪ من إجمالي صافي الهجرة السالبة بين الأقاليم التخطيطية، وفي المقابل سجل إقليم جنوب الصعيد أدنى نصيب نسبي من صافي الهجرة السالبة بلغ ٤,٤٪.

جدول (٦) حجم ومعدل صافي الهجرة بين أقاليم مصر التخطيطية عام ٢٠١٧.

الأقاليم	حجم صافي الهجرة	%	معدل صافي الهجرة في الألف
	أقاليم الجذب		
القاهرة	+٢٣٦٧٤٨	١٠٠	٩,٩
	أقاليم الطرد		
الإسكندرية	-١٨٤١٣	-٧,٨	-١,٦
القناة	-٧١٣٨٤	-٣٠,٢	-٦,٨
الدلتا	-٧٠٨٣٤	-٢٩,٩	-٣,٤
شمال الصعيد	-٥٣٠٢٠	-٢٢,٤	-٤,٣
أسيوط	-١٢٥٧٩	-٥,٣	-٢,٧
جنوب الصعيد	-١٠٥١٨	-٤,٤	-٠,٩
إجمالي المكسب	+٢٣٦٧٤٨	-	-
إجمالي الخسارة	-٢٣٦٧٤٨	-	-

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٩، فبراير)، والنسب والمعدلات من حساب الباحثة.

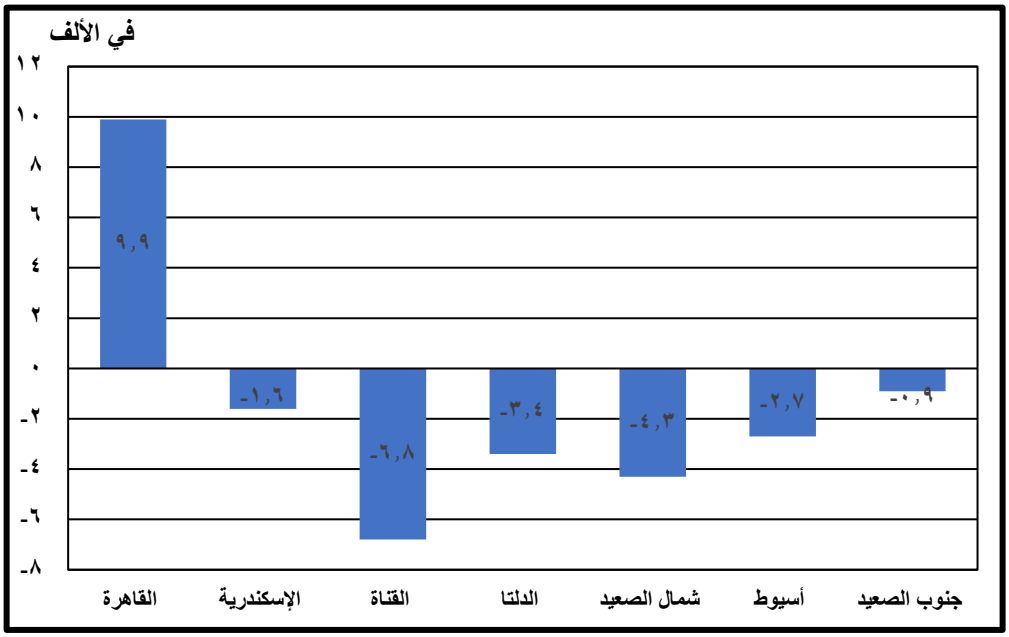

المصدر: جدول (٦)

الشكل (٦) معدل صافي الهجرة بين الأقاليم التخطيطية عام ٢٠١٧.

وإذا كان ظهور إقليم الإسكندرية ضمن أقاليم الطرد السكاني أمرًا متوقعًا وله ما يفسره، بتراجع مقدار ما تكسبه محافظة الإسكندرية من صافي الهجرة خلال النصف الثاني من القرن العشرين (حسانين، ٢٠٠٩، ص ٦٦) وهي التي تعد حاضرة الإقليم ومركز ثقله السكاني، مما كان يعد تمهيدًا لخسارة إقليمها للسكان لصالح الأقاليم التخطيطية الأخرى خاصة وأن نصيبه من صافي الهجرة السالبة محدود لا يتجاوز العُشر، على النقيض يعد ظهور إقليم القناة ضمن أقاليم الطرد بل وتصدره لها واستحواذه على النسبة الأكبر من صافي الهجرة السالبة حدث جدير بالتفسير، خاصة وأن الإقليم يضم محافظتين حضريتين (بورسعيد والسويس) ومحافظتين حدوديتين (شمال وجنوب سيناء) والتي شكلت جهات الجذب الرئيسية على خريطة مصر خلال الفترات التعدادية السابقة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٠، يناير، ص٦٦)، وهو ما يمكن تفسيره بعدة عوامل؛ منها أن بعض محافظات الجذب التقليدية بالإقليم كانت مسرحًا للأحداث التي شهدتها مصر منذ بداية ٢٠١١ كالسويس وجنوب وشمال سيناء، وهو ما قلل قدرة هذه المحافظات على جذب السكان، خاصة محافظتي سيناء والتي أدت تطورات الأوضاع فيها إلى إحكام الدولة كامل السيطرة على حركة السكان إليها.

وهناك تفسير آخر لظهور إقليم القناة كإقليم طرد سكاني، يرتبط هذا التفسير بتوطين بعض المشروعات التنموية في المنطقة الواقعة شرقي إقليم القاهرة كمشروع مدينة الجلود، إلا أن المشروع الأهم هو مشروع العاصمة الإدارية الجديدة وما يترتب عليه من مشروعات للبنية الأساسية وللنقل أدت إلى جذب السكان من أقرب الأقاليم وهو القناة باتجاه القاهرة حيث لا يبتعد موقع العاصمة الإدارية الجديدة عن مدينتي السويس والعين السخنة بإقليم القناة إلا بحوالي ٦٠ كيلو متر (الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، ٢٠٢١)، أضف إلى ذلك أن

هذه المنطقة الواقعة شرقي إقليم القاهرة متاخمة تمامًا لإقليم القناة من جهة الغرب وتضم عددًا من المدن الجديدة والتي تتابع إنشاؤها خلال العقود الماضية منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين، كالشروق والعبور والقاهرة الجديدة، والتي سجلت معدلات نمو سكاني مرتفعة فيما بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٧، بلغت على الترتيب (١٢,١ %، و٩,٨٪، و٧,٩٪) في حين لم يتجاوز معدل نمو إجمالي سكان إقليمها ٢,٤٪* (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٨، مايو) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٩، فبراير)، ويعد إقليم القناة بتأثير القرب المكاني وقصر المسافة أكثر الأقاليم التي يمكن أن ترسل سكانها نحو هذه المدن، خاصة وأن وقوع مثل هذه المدن بإقليم القاهرة يمكن أن يطبع حركة سكان إقليمها ذاته نحوها بطابع الحركة اليومية وليس الإقامة الدائمة كالمحافظات من الأقاليم الأخرى المجاورة خاصة القناة.

يتفق مع التفسير السابق نتائج بعض الدراسات التي تتبعت بشكل تفصلي جهات وفود سكان بعض المدن الجديدة، والتي خلصت إلى أن المحافظات الأقرب هي دائمًا من ترسل سكانها نحو هذه المدن، منها دراسة "سعد" والتي أكد فيها جذب مدن النوبارية وبرج العرب والسادات للسكان من المحافظات المجاورة أكثر من المحافظات الأبعد (سعد، ٢٠٠٣، ص٢٦٠)، ودراسة "عبد العظيم" والذي كشف فيها عن أن مدينة وادي النطرون استقبلت السكان من المحافظات الأقرب خاصة القاهرة والمنوفية والفيوم بخلاف البحيرة التي تتبعها إداريًا (Abd El-Azeem, ٢٠١٣, P.٥٥)، كما ذكر "عبد الستار" في تتبعه للهجرة المغادرة من محافظة الفيوم أن نسبة تقترب من الخمس تتجه للمدن الجديدة القريبة من المحافظة خاصة ٦ أكتوبر بمحافظة الجيزة (عبد الستار، ٢٠١٦، ص٢٠٦)، وأخيرًا أشارت "زكي" إلى أن محافظات الوجه البحري

* المعدل من حساب الباحثة.

المجاورة لمدينة ١٥ مايو ساهمت بنسبة ١٦,٧٪ من الهجرة الوافدة للمدينة وفقا لعينة الدراسة (زكي، ٢٠١٧، ص ١٢٧).

ومن ثم يمكن القول إن توطين المشروعات بالمنطقة المحصورة بين إقليمي القاهرة والقناة مع وجود عددٍ من المدن الجديدة بالمنطقة، وقصر المسافة أسهم بشكل كبير في ظهور إقليم القناة كإقليم طارد، يؤكد ذلك أن اتجاه تيار الهجرة الأكبر الخارج من الإقليم اتجه نحو إقليم القاهرة.

ويعكس معدل صافي الهجرة للأقاليم التخطيطية عام ٢٠١٧ العلاقة بين ما تكسبه أو تخسره الأقاليم من جهة وحجمها السكاني من جهة أخرى، وقد سجل إقليم القاهرة معدل صافي هجرة موجب بلغ ٩,٩ في الألف، في حين سجلت بقية الأقاليم معدلات سالبة وبقيمة أقل من قيمة معدل إقليم القاهرة، حيث بلغت معدلات الهجرة الصافية السالبة -٦,٧ في الألف لإقليم القناة ويليه إقليم شمال الصعيد بمعدل بلغ -٤,٣ في الألف ثم إقليم الدلتا بمعدل -٣,٤ في الألف، فإقليم الإسكندرية -١,٦ في الألف، في حين سجل إقليم جنوب الصعيد أقل معدل هجرة صافية سالبة قلت قيمته عن -١ في الألف.

ويبدو من معدلات صافي الهجرة أن تغيرًا قد حدث بأقاليم الطرد السكاني، بتراجع الدلتا إلى المرتبة الثالثة والتي تعد جهة طرد تقليدية، إلا أن التغير الأهم هو تسجيل إقليم جنوب الصعيد لأقل معدل صافي هجرة سالب على خريطة الجمهورية، حيث يشهد الإقليم منذ الفترات التعدادية السابقة حركة تبادل سكاني بين محافظاته، أسهم في ذلك ظهور جهات جذب سكاني داخلية بالإقليم أصبحت تستقبل الهجرات الخارجة من محافظات الإقليم ذاته (حمد، ٢٠٠٣، ص٥٦٦) ومن المرجح أن هذه التحركات السكانية قد زادت خلال الفترة التعدادية الأخيرة في مقابل انخفاض حجم صافي الهجرة السالبة بين الإقليم وبقية الأقاليم.

ويوضح جدول (٧) حجم تيارات صافي الهجرة بين الأقاليم التخطيطية وبعضها البعض، ويمكن من هذا الجدول ومقارنته بصافي الهجرة بالفترة التعدادية السابقة (١٩٩٦- ٢٠٠٦) (أبو سالم، ٢٠١٩، ص ص ٣٠٤-٣٠٦) ملاحظة ما يلي:

جدول (٧) حجم صافي الهجرة بين أقاليم مصر التخطيطية عام ٢٠١٧.

الأقاليم	القاهرة	الإسكندرية	القناة	الدلتا	شمال الصعيد	أسيوط	جنوب الصعيد	إجمالي صافي الهجرة
القاهرة	٠	٤٣٢٢٥	٧٤٣٩٨	٤٤٧٩٧	٤٧٥٩٧	١٣٦٤١	١٣٠٩٠	٢٣٦٧٤٨
الإسكندرية	-٤٣٢٢٥	٠	٥١٨٨	١٠٥٣٢	١٤٦١	٢٣٣١	٥٣٠٠	-١٨٤١٣
القناة	-٧٤٣٩٨	-٥١٨٨	٠	٨٠٤٢	٢٦٢١	-٢٧٠	-٢١٩١	-٧١٣٨٤
الدلتا	-٤٤٧٩٧	-١٠٥٣٢	-٨٠٤٢	٠	-٢٩٧	-٣٦٠٩	-٣٥٥٧	-٧٠٨٣٤
شمال الصعيد	-٤٧٥٩٧	-١٤٦١	-٢٦٢١	٢٩٧	٠	٦١١	-٢٢٤٩	-٥٣٠٢٠
أسيوط	-١٣٦٤١	-٢٣٣١	٢٧٠	٣٦٠٩	-٦١١	٠	١٢٥	-١٢٥٧٩
جنوب الصعيد	-١٣٠٩٠	-٥٣٠٠	٢١٩١	٣٥٥٧	٢٢٤٩	-١٢٥	٠	-١٠٥١٨

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٩، فبراير)، والنسب من حساب الباحثة.

إقليم القاهرة: يجذب الإقليم السكان من كل الأقاليم التخطيطية، بعد أن كان عام ٢٠٠٦ يكسب السكان منها جميعًا عدا إقليم القناة، إلا أن العلاقة بين الإقليمين قد تبدلت بالفترة التعدادية الأخيرة كما سبقت الإشارة، ليصبح تيار الهجرة من القناة إلى القاهرة أكبر تيار صافي هجرة على خريطة مصر ويمثل تقريبا ثلث (٣١,٤%) ما يكسبه إقليم القاهرة في علاقته السكانية بغيره من الأقاليم، ويليه إقليم شمال الصعيد والذي ساهم بخمس (٢٠,١%) صافي الهجرة الموجب لإقليم القاهرة، ثم الدلتا بنسبة ١٨,٩٪، أي أن صافي الهجرة بين هذه الأقاليم الثلاثة وإقليم القاهرة يعادل ٧٠,٤٪ من إجمالي صافي الهجرة الموجب للإقليم، في حين كان تيار صافي الهجرة الموجب المتجه من إقليم جنوب الصعيد لإقليم

القاهرة أقل التيارات حجمًا بنسبة بلغت ٥,٥٪ من إجمالي صافي الهجرة الموجب لإقليم القاهرة.

إقليم الإسكندرية: يجذب الإقليم السكان من خمسة أقاليم ويخسر سكانه لصالح إقليم واحد هو القاهرة، ونظرًا لأن حجم ما يخسره إقليم الإسكندرية من سكان في علاقته بإقليم القاهرة يفوق ما يكسبه من بقية الأقاليم، لذلك ظهر ضمن أقاليم الطرد السكاني، ويعد التغير الرئيسي بتيارات صافي الهجرة للإقليم عام ٢٠١٧ عن التعداد السابق عليه هو تحول تيار الهجرة بين الإسكندرية والقناة من تيار لصالح إقليم القناة، إلى تيار صافي هجرة موجب لإقليم الإسكندرية، ويعد تيار صافي الهجرة بين الإقليم وإقليم الدلتا أكبر تيار هجرة موجب والذي يشكل ٤٢,٤٪ من إجمالي مكسب الإقليم من المهاجرين.

إقليم القناة: يعد إقليم القناة أكثر الأقاليم التي شهدت تغيرًا في صافي الهجرة خلال الفترة التعدادية الأخيرة عما كان سائدًا في الفترة السابقة عليها، فبعد أن كان الإقليم يعد جهة جذب رئيسية تجذب السكان من جميع الأقاليم التخطيطية عام ٢٠٠٦، أصبح في عام ٢٠١٧ يخسر سكانه لصالح أربعة أقاليم في حين يمثل جهة جذب للسكان من إقليمين فقط هما الدلتا وشمال الصعيد، ويمثل إقليم الدلتا الجهة الرئيسية التي يكسب منها إقليم القناة سكانًا على خريطة الهجرة في مصر، حيث يمثل هذا التيار ٧٠,٤٪ من إجمالي صافي الهجرة الموجبة بالإقليم، في حين يشكل إقليم القاهرة الجهة الرئيسية التي يخسر إقليم القناة سكانه لصالحها، حيث يمثل هذا التيار ٩٠,٧٪ من إجمالي ما يخسره الإقليم من سكان في علاقته ببقية الأقاليم التخطيطية.

إقليم الدلتا: تعد السمة الأهم لصافي الهجرة بإقليم الدلتا هي أنه الإقليم الوحيد الذي يعد طاردًا للسكان لكل الأقاليم، حيث يخسر سكانه لصالح جميع الأقاليم التخطيطية، ولا يختلف ذلك كثيرًا عما كان سائدًا عام ٢٠٠٦، حيث كان الإقليم

يخسر سكانه لصالح جميع الأقاليم عدا شمال الصعيد، ويمثل تيار الهجرة بين إقليم الدلتا والقاهرة أكبر تيارات صافي الهجرة السالبة حيث يشكل ٦٣,٢٪ من إجمالي ما يخسره الإقليم من سكان ويليه بفارق كبير تيار الهجرة من الدلتا إلى الإسكندرية بنسبة ١٤,٩٪.

إقليم شمال الصعيد: يخسر الإقليم سكانه لصالح أربعة أقاليم، في حين يعد إقليم جذب لسكان إقليمي أسيوط والدلتا، وهو الإقليم الذي كان يعد طاردًا للسكان إلى كل أقاليم مصر التخطيطية عام ٢٠٠٦. ويُعد تيار الهجرة المتجه للقاهرة أكبر تيارات صافي الهجرة السالبة بالإقليم والذي يشكل ٨٨,٣٪، في حين يعد تيار الهجرة من إقليم أسيوط إلى شمال الصعيد أهم تيار لصافي الهجرة الموجبة حيث تبلغ نسبته ٦٧,٣٪ من إجمالي ما يكسبه الإقليم من مهاجرين.

إقليم أسيوط: يمثل الإقليم جهة طرد سكاني في علاقته بثلاثة أقاليم تخطيطية وهي القاهرة والإسكندرية وشمال الصعيد، في حين يشكل جهة جذب لسكان ثلاثة أقاليم أخرى هي الدلتا والقناة وجنوب الصعيد، ولا يختلف ذلك كثيرًا عما كان سائدًا عام ٢٠٠٦، حيث كان الإقليم يطرد سكانه لصالح أربعة أقاليم ويجذب السكان من إقليمين فقط، ويعد تيار الهجرة المتجه من الإقليم صوب القاهرة أكبر تيارات صافي الهجرة التي يخسر بها الإقليم سكانه والذي يشكل ٨٢,٣٪ من إجمالي صافي الهجرة السالبة بالإقليم، في حين يعد تيار الهجرة المتجه من إقليم الدلتا نحو إقليم أسيوط أكبر تيارات الهجرة التي يكسب منها الإقليم سكانا بنسبة ٩٠,١٪ من إجمالي صافي الهجرة الموجب للإقليم.

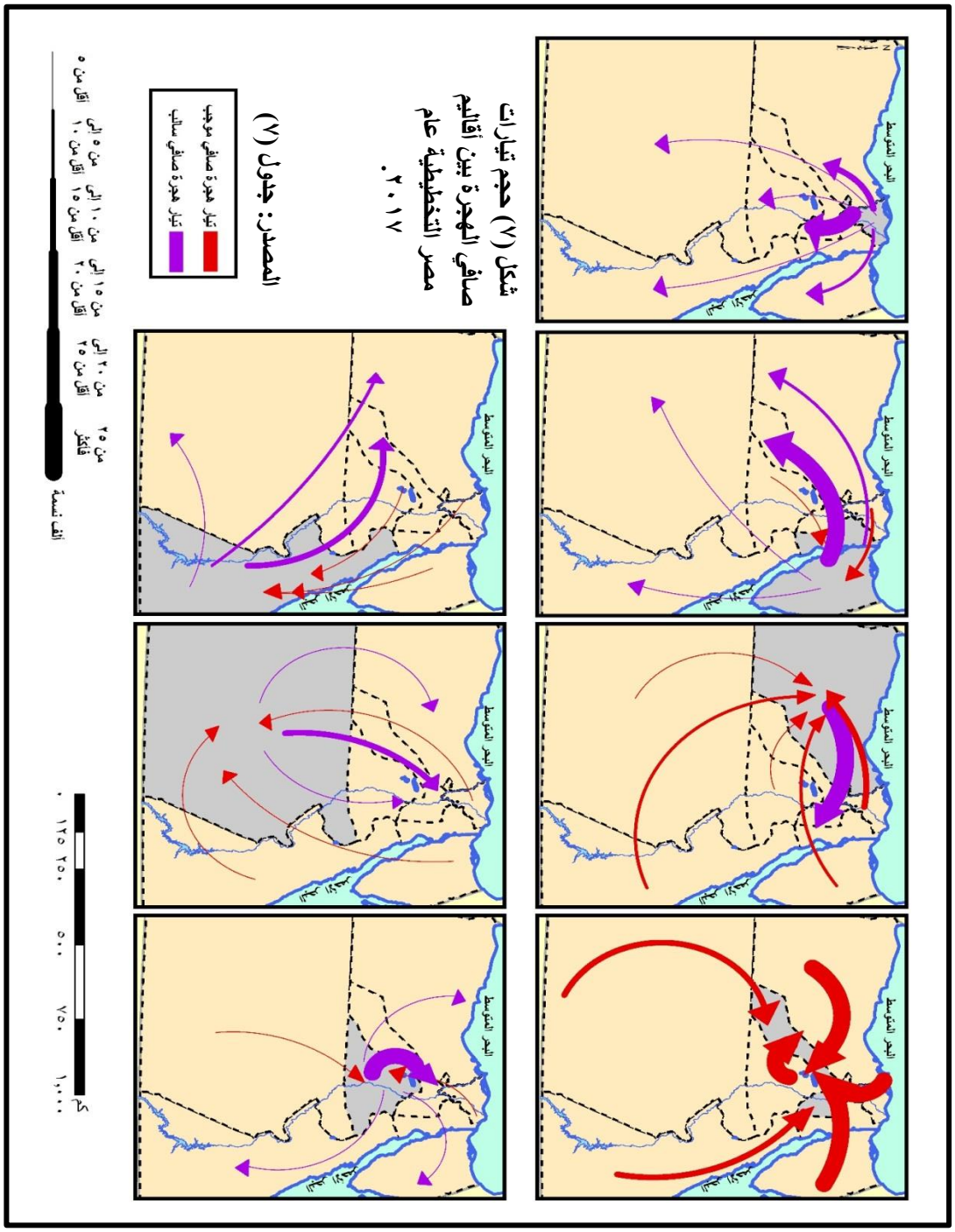
شكل (٧) حجم تيارات صافي الهجرة بين أقاليم مصر التخطيطية عام ٢٠١٧.
المصدر: جدول (٧)
تيار هجرة صافي موجب
تيار هجرة صافي سالب
من ٢٥ فأكثر
من ٢٠ إلى أقل من ٢٥
من ١٥ إلى أقل من ٢٠
من ١٠ إلى أقل من ١٥
من ٥ إلى أقل من ١٠
أقل من ٥
ألف نسمة
كم
١٢٥ ٢٥٠ ٥٠٠ ٧٥٠ ١٠٠٠
البحر المتوسط

إقليم جنوب الصعيد: يتشابه هذا الإقليم مع الإقليم السابق في أنه يجذب السكان من نصف عدد الأقاليم التخطيطية (الدلتا، شمال الصعيد، القناة)، في حين يرسل سكانه لثلاثة أقاليم أخرى (القاهرة، الإسكندرية، أسيوط)، مع اختلافٍ كما يبدو في الجهات التي يجذب منها أو يرسل لها، كما يتشابه هذا الإقليم مع سابقه في أنه شهد ذات التغير ما بين الفترتين التعداديتين الأخيرتين، من كونه جهة طرد لأربع أقاليم وجذب لاثنين عام ٢٠٠٦، إلى تساوى جهات الجذب والطرد عام ٢٠١٧، ويعد تيار الهجرة الخارج من الإقليم قاصدًا إقليم القاهرة أكبر تيارات صافي الهجرة السالبة للإقليم بنسبة ٧٠,٧٪، في حين شكل تيار الهجرة القادم للإقليم من إقليم الدلتا أكبر تيارات صافي الهجرة الموجبة بنسبة ٤٤,٥٪.

ونخلص من العرض السابق ذكره لحجم وتيارات صافي الهجرة بين الأقاليم التخطيطية إلى أن إقليم القاهرة يمثل إقليم الجذب الرئيسي، فهو يجذب المهاجرين من جميع الأقاليم، وإقليم القناة والدلتا أقاليم الطرد الرئيسية حيث يسجل إقليم القناة أكبر صافي هجرة سالبة، ويخسر إقليم الدلتا سكانه لصالح جميع الأقاليم، ومن ثم تشهد أقاليم شمال مصر أكبر حركة تبادل سكاني خلال الفترة التعدادية محل الدراسة.

٣. الهجرة الكلية بين أقاليم مصر التخطيطية:

تُمثل الهجرة الكلية مجموع التحركات السكانية بين الأقاليم التخطيطية بعيدًا عن حسابات الجذب والطرد أو المكسب والخسارة، حيث تعكس الهجرة الكلية إجمالي التبادل السكاني ومدى كثافة الحركة السكانية بين الأقاليم وبعضها البعض، ويوضح الجدول (٨) أن إجمالي التبادل السكاني بين الأقاليم عام ٢٠١٧ بلغ ما يقترب من المليون وربع المليون نسمة، استحوذ إقليم القاهرة على ما يزيد على ثلث هذا الحجم (٣٥,٥%) ويليه أقاليم القناة والدلتا والإسكندرية بما يتجاوز العُشر لكل منها، في حين يقل نصيب الأقاليم الثلاثة الأخرى عن العُشر، ويتضح

من هذا التوزيع النسبي للهجرة الكلية بين الأقاليم أن أقاليم شمال مصر الأربعة (القاهرة، القناة، الدلتا، الإسكندرية) تستحوذ على ما يعادل أربعة أخماس (٧٩,٢%) إجمالي التبادل السكاني بين الأقاليم، بينما اكتفت أقاليم الجنوب الثلاثة بنصيب الخُمس (٢٠,٨%).

جدول (٨) حجم ومعدل الهجرة الكلية بين أقاليم مصر التخطيطية ودليل الكفاية عام ٢٠١٧.

الأقاليم	حجم الهجرة الكلية	%	معدل الهجرة الكلية في الألف	دليل الكفاية
القاهرة	٤٣٣٠٧٦	٣٥,٥	١٨,٢	٥٤,٧
الإسكندرية	١٤٨٤٩٥	١٢,٢	١٢,٦	-١٢,٦
القناة	٢٠٠٦٦٨	١٦,٤	١٩,١	-٣٥,٦
الدلتا	١٨٤٦٢٤	١٥,١	٨,٩	-٣٨,٤
شمال الصعيد	١١٣٨٢٢	٩,٣	٩,٣	-٤٦,٦
أسيوط	٥١١١٧	٤,٢	١١,١	-٢٤,٦
جنوب الصعيد	٨٨٦٩٠	٧,٣	٧,٩	-١١,٩
إجمالي الجمهورية	١٢٢٠٤٩٢	١٠٠	١٢,٩	-

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٩، فبراير)، والنسب والمعدلات من حساب الباحثة.

ويوضح الشكل (٩) تماثل وتطابق التوزيع النسبي لإجمالي حركة التبادل السكاني بالجمهورية بين الأقاليم عام ٢٠١٧ مع توزيع السكان الفعلي على هذه الأقاليم، في حين يبتعد توزيع حجم الهجرة الكلية عن التوزيع المثالي والمتعادل على إجمالي مساحة الجمهورية، ومن ثم يمكن القول إن إجمالي حركة السكان على رقعة الدولة خلال الفترة التعدادية الأخيرة بين الأقاليم لا تسهم بشكل كبير في إعادة توزيع السكان في مصر، بل ترتبط بالتوزيع السكاني المتركز ومناطق المعمور المصري، يدل على ذلك أيضًا نسبة التركز لتوزيع كل من إجمالي السكان وإجمالي الهجرة الكلية على الأقاليم التخطيطية، وهي النسبة التي

تدل على أن توزيع السكان مثاليّ ومشتت على إجمالي المساحة إذا بلغت صفرًا أو اقتربت منه، وكلما زادت هذه النسبة واقتربت من ١٠٠٪ دل ذلك على شدة تركز التوزيع وابتعاده عن التوزيع المتساوي والمثالي (أبو عيانة، ١٩٨٦، ص٢٠٦)، وقد بلغت نسبة التركز لتوزيع إجمالي سكان الأقاليم التخطيطية ٥٣,٤٪ مقارنة بمثيلتها لتوزيع إجمالي التبادل السكاني بين الأقاليم وقيمتها ٥٨,٨٪، أي أن الهجرة الكلية للسكان عام ٢٠١٧ تتسم بالتركز مقارنة بمساحة الأقاليم بنسبة تزيد قليلا عن تركز إجمالي السكان بأقاليم مصر التخطيطية.

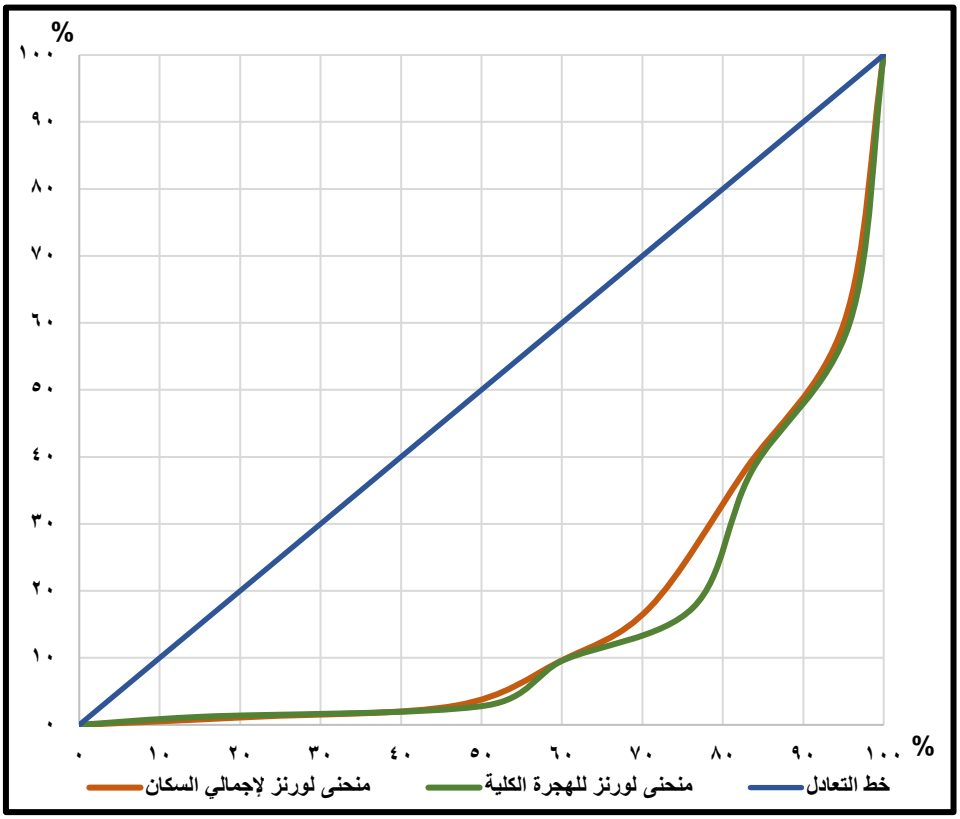

المصدر: التوزيع النسبي للمساحة والسكان عام ٢٠١٧ بملحق (١)، والتوزيع النسبي للهجرة الكلية بجدول (٨).

شكل (٨) العلاقة بين النصيب النسبي للأقاليم التخطيطية من الهجرة الكلية ونصيبها النسبي من إجمالي السكان والمساحة عام ٢٠١٧.

وقد انعكس النصيب النسبي لكل إقليم من إجمالي الهجرة الكلية وإجمالي السكان على معدلات الهجرة الكلية للأقاليم، حيث سجل إقليم القناة أعلى معدل للهجرة الكلية بلغ ١٩,١ في الألف وكانت أكبر حركة تبادل سكاني له مع إقليم القاهرة بنسبة تزيد على النصف (٥٨,١%)، وكان ثاني أعلى معدلات الهجرة الكلية من نصيب إقليم القاهرة بمعدل بلغ ١٨,٢ في الألف، وتمثلت أكبر جهات التبادل السكاني مع الإقليم في إقليمي القناة والدلتا على الترتيب حيث ساهما معًا بما يقترب من نصف حركة التبادل السكاني (٤٨,٢%) التي شهدها إقليم القاهرة (ملحق ٣).

ويلاحظ أن معدلي الهجرة الكلية لإقليمي القناة والقاهرة هما فقط المعدلان اللذان يتخطيان المعدل العام للجمهورية والبالغ ١٢,٩ في الألف، في حين ينخفض المعدل ببقية الأقاليم عن هذا المتوسط العام، ليتراوح ما بين ١٢,٦ في الألف لإقليم الإسكندرية، و٧,٩ في الألف لإقليم جنوب الصعيد، ويشكل إقليم القاهرة أهم جهات التبادل السكاني مع غيره من الأقاليم حيث استحوذ على أعلى نصيب نسبي من حجم الهجرة الكلية للأقاليم تراوح ما بين ٧٣,٨٪ بإقليم شمال الصعيد و٤٧,٦٪ لإقليم الإسكندرية.

ويمكن الكشف عن العلاقة بين صافي الهجرة والهجرة الكلية للإقليم من خلال قيمة دليل الكفاية*، حيث يعكس الدليل نسبة ما احتفظ به الإقليم أو خسره من مهاجرين من جملة السكان الذين تم تبادلهم مع غيره من الأقاليم، وتبلغ القيمة الأعلى للدليل ١٠٠٪ كإشارة إلى أن الهجرة تؤثر تأثيرًا كاملا في الإقليم وأنها تتم في اتجاه واحد بحيث يتساوى حجم صافي الهجرة مع حجم الهجرة الكلية، وكلما قلّت قيمة الدليل عن ١٠٠٪ يعني ذلك انخفاض تأثير الهجرة بالإقليم،

*** دليل الكفاية هو ناتج قسمة حجم صافي الهجرة بين كل إقليم وبقية الأقاليم التخطيطية على حجم الهجرة الكلية بين الإقليم وبقية الأقاليم التخطيطية مضروبًا في ١٠٠. (سليمان & خلاف، ١٩٩٢، ص ٣٠).**

وتكشف إشارة الدليل الموجبة أو السالبة عن مدى احتفاظ الإقليم بالسكان أو خسارتهم (سليمان وخلاف، ١٩٩٢، يناير، ص٢٠)، ومن الجدول (٨) يتضح أن إقليم القاهرة يعد أكثر الأقاليم التخطيطية تأثرًا بحركة الهجرة، حيث سجل أعلى قيمة لدليل الكفاية بين أقاليم مصر التخطيطية، بلغت ٥٤,٧٪، فضلا عن ذلك يعد هو الإقليم الوحيد الذي كانت قيمة دليله موجبة، حيث يمثل إقليم الجذب الوحيد على خريطة مصر، في حين جاءت قيم دليل الكفاية لبقية الأقاليم سالبة كنتيجة لكونها أقاليم طرد سكاني، وتراوحت القيم بين – ٤٦,٦٪ لشمال الصعيد كأثر إقليم طارد للسكان تأثرًا بحركة الهجرة، ثم إقليمي الدلتا (-٣٨,٤%) والقناة (-٣٥,٦%)، يليهما إقليم أسيوط (-٢٤,٦٪)، وفي آخر القائمة يأتي إقليما الإسكندرية وجنوب الصعيد بأدنى قيمتين لدليل الكفاية بلغتا -١٢,٦٪ و-١١,٩٪، حيث يعدان أقل الأقاليم تأثرًا بحركة الهجرة عام ٢٠١٧.

ونخلص من دراسة الهجرة الداخلية في مصر بين أقاليمها التخطيطية في الفترة التعدادية (٢٠٠٦ -٢٠١٧)، أن حجم الهجرة تأثر بالأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها مصر خلال هذه الفترة، وأن تيارات الهجرة الرئيسية تخرج من جميع الأقاليم باتجاه إقليم القاهرة الذي يشكل إقليم الجذب الوحيد بين أقاليم مصر التخطيطية، في حين تعد بقية الأقاليم أقاليم الطرد السكاني، وتمثل التحركات السكانية في شمال مصر أربعة أمثال الحركة السكانية بأقاليم الجمهورية متمشية في ذلك مع توزيع السكان على الأقاليم، في حين تبتعد تمامًا عن التوزيع المساحي بما لا يسهم بشكل كبير في إعادة توزيع السكان نسبيًا على خريطة الجمهورية.

٤. الأهداف السكانية لخطط الدولة التنموية وتقييمها في ضوء تيارات الهجرة بين الأقاليم التخطيطية:

تختلف استراتيجيات التنمية الإقليمية من دولة إلى أخرى تبعًا لمرحلة التنمية التي تمر بها الدولة، ودرجة الفوارق بين أقاليمها، ومن الطبيعي أن تختلف قدرات الأقاليم على تحقيق التنمية باختلاف ما تملكه من موارد طبيعية وبشرية واقتصادية، وهو تفاوت مبررٌ يمكن أن يختفي من خلال ما يُبذل من جهود للتنمية، غير أن هناك تفاوتا غير مبرر، ينتج في الأساس من خلل في برامج التنمية التي تتركز جهودها في أقاليم محددة وتقل وتندر في أقاليم أخرى، وهو ما ينتج عنه تباين حاد في مستوى التنمية بين أقاليم الدولة مما يُحدث فجوة تنموية بينها (معهد التخطيط القومي، ٢٠١٦، أغسطس، ص ص ٤-١٠).

وقد اعتمدت التنمية الإقليمية في مصر منذ ستينيات القرن العشرين على استراتيجية تنموية تُعرف بالتركيز (Concentration) أي تركيز جهود التنمية والاستثمارات في عدد من الأقاليم خاصة القاهرة والإسكندرية، ومع بداية الثمانينيات أضيف إليهما إقليم القناة، ويرجع السبب في اتباع هذه الاستراتيجية في التنمية إلى محدودية الموارد، والرغبة في تحقيق أعلى عائد في فترة قصيرة، غير أنها أدت إلى تعميق التفاوتات الإقليمية في عملية التنمية، مما ترتب عليه وجود تيار هجرة كبير نحو الأقاليم التي تم التخطيط لتنميتها (معهد التخطيط القومي، ٢٠١٦، أغسطس، ص ص ١-٨).

وقد أشار التقرير الصادر عن الهيئة العامة للتخطيط العمراني في يوليو ١٩٩٨ والخاص بوضع تصور لخريطة التنمية والتعمير بمصر عام ٢٠١٧، إلى أن أحد أهم أوجه القصور التي عانت منها خطط التنمية الإقليمية السابقة هو عدم التوازن الجغرافي في توزيع الاستثمارات العامة (الهيئة العامة للتخطيط

العمراني، ١٩٩٨، يوليو، ص ٥٧)، وأكد على أن تحقيق التوازن الجغرافي في التنمية بين الأقاليم هدف أساسي لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية، حيث حدد التقرير الأقاليم الطاردة للسكان وهي أقاليم الصعيد الثلاثة والدلتا كمناطق أولى بالرعاية والتنمية (الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ١٩٩٨، يوليو، ص ٣٢).

وبعد هذا الاستعراض الموجز للوضع العام لخطط التنمية الإقليمية بمصر خلال النصف الثاني من القرن العشرين، ينبغي عرض أهم الأهداف السكانية لخطط التنمية التي تزامنت تقريبًا مع الفترة التعدادية الأخيرة (٢٠٠٨- ٢٠١٦) سواء كانت أهدافًا عامة على المستوى القومي أو أهدافًا إقليمية تخص إقليمًا محددًا ومحاولة تقييمها في ضوء تيارات الهجرة بين الأقاليم التخطيطية السابق الإشارة إليها، وسيعتمد هذا الجزء من الدراسة في تحديد الأهداف السكانية لخطط الدولة على استراتيجية تنمية محافظات الجمهورية وأقاليمها والتي أصدرتها الهيئة العامة للتخطيط العمراني في سلسلة خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨.

وتمثلت أهم الأهداف السكانية العامة لخطط الدولة التنموية خلال فترة الدراسة في جذب السكان نحو مناطق جديدة خارج المعمور المصري وتكثيف الاستيطان البشري بالمحافظات الصحراوية الحدودية ضمن المشروع القومي لتنمية الظهير الصحراوي، وهو ما لم يتحقق كليًا، حيث كانت كل الأقاليم التي تضم داخلها مناطق من اللامعمور طاردة للسكان وهي أقاليم الإسكندرية والقناة وأسيوط وجنوب الصعيد، فضلا عن ذلك لم تظهر من المحافظات الصحراوية كجهات وصول رئيسية لتيارات الهجرة إلى داخل أقاليمها سوى الوادي الجديد بإقليم أسيوط بنسبة ٣٣,٣٪، والبحر الأحمر بإقليم جنوب الصعيد بنسبة ٤١,٩٪

من حجم الهجرة إلى داخل إقليميهما، وإذا كانت هذه النسبة إيجابية لمحافظة البحر الأحمر والتي تستحوذ بمفردها تقريبًا على خُمسي حجم الوفود لإقليمها ذي الخمس محافظات، فإن النسبة متدنية للوادي الجديد والتي تستقبل ثلث الوفود لإقليمها والذي لا يضم معها إلا محافظة أسيوط الطاردة تاريخيًا للسكان، ورغم ذلك يتجه إليها ضعف ما يتجه للوادي الجديد، يضاف إلى ذلك أن ثلاث محافظات صحراوية اختفت تمامًا من كونها جهات الوفود الرئيسية بإقليمها مما يسهم في تحقيق هذا الهدف وهي مطروح وشمال وجنوب سيناء.

ويمكن إيجاز أهم الأهداف السكانية الإقليمية بمصر خلال الفترة محل الدراسة فيما يلي:

أ- إنهاء الاستقطاب الحضري لمحافظة القاهرة وإقليمها: وهو ما لم يتحقق نهائيًا، حيث شكل إقليم القاهرة جهة الجذب الرئيسية على خريطة أقاليم مصر التخطيطية، وداخليًا كانت محافظة القاهرة تجذب معظم تيارات الهجرة المتجهة نحو الإقليم.

ب- إسهام إقليم الإسكندرية في تخفيف الضغط السكاني بمناطق المعمور من خلال جذب الإقليم للسكان وتوجيههم إلى ظهيره الصحراوي: وهو ما لم يتحقق حيث يخسر الإقليم سكانه لصالح إقليم العاصمة، كما تعد الإسكندرية هي جهة الوفود الرئيسية بالإقليم ويليها البحيرة في غياب شبه تام لمطروح والتي لا تستقبل إلا ٦,٥٪ من حجم الوفود السكاني للإقليم.

ج- التركيز على إقليم القناة خاصة محافظات السويس وبورسعيد والإسماعيلية كمناطق جذب سكاني من إقليمي القاهرة والدلتا لقربه النسبي منهما: وهو ما لم يتحقق بالنسبة لإقليم القاهرة، حيث يظهر إقليم القناة كجهة طرد سكاني ويخسر سكانه لصالح إقليم القاهرة والذي يتجه إليه ٩٠,٧٪ من صافي

الهجرة السالب لإقليم القناة، أما عن إقليم الدلتا فقد تحقق هذا الهدف نسبيًا، حيث كان صافي الهجرة بينه وبين إقليم القناة لصالح الأخير وشكل إجمالي ما يكسبه ٧٥,٤٪ من إجمالي صافي الهجرة الموجب لإقليم القناة.

د- إسهام إقليم القناة في إعادة توزيع السكان في مصر وذلك من خلال توطين ٣,٣ مليون نسمة بمحافظتي شمال وجنوب سيناء: وهو ما لم يتحقق حيث لم تستقبل المحافظتان إلا ما يزيد قليلا عن عُشر حجم الوفود السكاني بالإقليم (١١,٧%) ومن ثم اختفت المحافظتان من قائمة جهات الوفود الرئيسية بالإقليم، فضلا عن ذلك لم يصل حجمهما السكاني عام ٢٠١٧ إلا لما يزيد قليلا على نصف المليون نسمة.

ه- توجيه الفائض السكاني بإقليم الدلتا نحو المناطق الصحراوية بالأقاليم المتاخمة في القناة والإسكندرية: وهو ما تحقق جزئيًا حيث خسرت الدلتا سكانها لصالح الإقليمين بنسبة بلغت ١١,٤٪ و١٤,٩٪ من إجمالي صافي الهجرة السالب بالإقليم على الترتيب، غير أنه مع تتبع جهات وصول هذه التيارات داخل إقليمي القناة والإسكندرية، يلاحظ أن المحافظات الصحراوية بالإقليمين لم يتجه إليها إلا ٣,٥٪ فقط من حجم الهجرة النازحة من الدلتا عامة، وهو ما يعادل الخمس تقريبًا من إجمالي الهجرة الخارجة من الدلتا والمتجهة نحو الإقليمين.

و- الحد من اتجاهات الهجرة من الجنوب حيث أقاليم الصعيد الثلاثة نحو الشمال إلى إقليم القاهرة: وهو ما لم يتحقق حيث يشكل إقليم القاهرة الوجهة الرئيسية للنسبة الأكبر من المهاجرين الذين تخسرهم أقاليم الصعيد بنسب بلغت ٧٠,٧٪ لجنوب الصعيد، و٨٢,٣٪ لأسيوط، و٨٨,٣٪ لشمال الصعيد.

ز- تحويل إقليم جنوب الصعيد من جهة طرد سكاني إلى جهة جذب سكاني من خلال جذب ٢,٢ مليون نسمة للإقليم: خاصة من إقليم شمال الصعيد، ويتجه

هذا الحجم من الوفود السكاني نحو محافظتي البحر الأحمر وأسوان، معتمدة في ذلك على مشروعات التنمية السياحة ومشروع المثلث الذهبي الذي يتضمن مشروعات تعدينية وصناعية وسياحية في المنطقة الممتدة من قنا على وادي النيل إلى ساحل البحر الأحمر بمحافظته (الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، ٢٠٢١)، وقد تحقق هذا الهدف جزئيًا، حيث يجذب الإقليم تيار هجرة من أقاليم الدلتا وشمال الصعيد والقناة، اتجهت بعضها نحو المحافظات المستهدفة، كالبحر الأحمر، في حين ظل صافي الهجرة للإقليم بالسالب ليظهر كأحد جهات الطرد الرئيسية على خريطة الهجرة الداخلية بمصر يرسل معظم مهاجريه شمالا نحو إقليم القاهرة، فضلا عن ذلك لم تظهر محافظة أسوان كجهة جذب رئيسية لتيارات الهجرة الداخلة للإقليم.

ومن العرض السابق ذكره للأهداف السكانية العامة والإقليمية لخطط الدولة التنموية وتقييمها في ضوء تيارات الهجرة الوافدة والنازحة والصافية بين أقاليم مصر التخطيطية يتضح أن الأهداف السابق الإشارة إليها لم تتحقق كليًا، خاصة وقف تيار الهجرة المستمر إلى إقليم القاهرة، في حين تحقق بعضها فقط جزئيًا، وبالتحديد الأهداف المتعلقة بتوجيه السكان نحو اللامعمور ومحافظات الصحارى وأقاليمها، إلا أن مستوى الجذب السكاني للمحافظات الصحراوية وأقاليمها محدود، لا تتجاوز نسبتها ٥,٧٪ من إجمالي حجم الهجرة بين الأقاليم التخطيطية، وهي نسبة لا تسهم بشكل كبير في إعادة توزيع السكان في مصر، ويعد ذلك ليس بالأمر الجديد على خريطة الهجرة المصرية، حيث توصل "حمد" في دراسته للهجرة في المحافظات الصحراوية منذ ما يقرب من ربع قرن إلى ذات النتيجة (حمد، ٢٠٠٣، ص ٦١٠).

وينبغي هنا الإشارة إلى أن عدم تحقق الأهداف السكانية لخطط التنمية كليًا أو جزئيًا قد يرجع في الأساس إلى وجود خلل في هيكلة وتركيب بعض الأقاليم، وهو ما نتج عنه إخفاق خطط تنميتها ومن ثم تحقق أهدافها عامة والسكانية خاصة، يظهر ذلك بوضوح في إقليم شمال الصعيد، أكثر أقاليم الصعيد طردًا للسكان باتجاه القاهرة، والذي يفتقد للتنوع الجغرافي والاقتصادي، حيث يضم الإقليم ثلاث محافظات من محافظات الوادي، ذات طابع زراعي، ومن ثم يخلو من المحافظات ذات الطبيعة الحضرية، والمحافظات ذات الجبهات الساحلية فضلا عن محافظات الصحارى، كما يخلو الإقليم من قطاعات اقتصادية مهمة لتحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرصٍ للعمل كقطاع الصناعة التحويلية والسياحة والخدمات والنقل (الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ٢٠٠٨، ص ٥)، فضلا عن ذلك يفتقد الإقليم لركيزة أساسية من ركائز ومعايير تقسيم الأقاليم التخطيطية وهي وجود مركز إشعاع حضاري وقطب للنمو الاقتصادي، حيث تقترب الأهمية النسبية لمحافظات الإقليم الثلاث من بعضها البعض (معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٣، يناير، ص ص ٣٨، ٣٩)، ومع قرب الإقليم ومجاورته لإقليم القاهرة من الجنوب يفسر ذلك طرد الإقليم لسكانه نحو القاهرة.

وبخلاف إقليم شمال الصعيد، يظهر الخلل أيضًا في إقليمي أسيوط والإسكندرية، حيث اتساع المساحة بما يتجاوز القدرة على السيطرة على عمليات التنمية ومتابعتها بما يتسبب في كثير من الأحيان إلى هدر الموارد الموجهة لهذين الإقليمين في ضوء عدم تحقق العائد المأمول منها، على العكس يظهر إقليم الدلتا كإقليم ذي مساحة محدودة مما يُقلص قدرة الإقليم على استيعاب عمليات التنمية الموجهة إليه (معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٣، يناير، ص ١٥) وهو ما قد أسهم في ظهور الأقاليم الثلاثة كجهات طرد سكاني.

ومما سبق ذكره، يمكن القول إنه ليس فقط الأهداف السكانية لخطط التنمية هي ما تحتاج إلى إعادة نظر من قبل الدولة، بل إن تقسيم الأقاليم التخطيطية ذاته يحتاج أيضًا إلى مراجعة، خاصة وأن هذه الأقاليم تمثل الإطار المكاني لخطة التنمية الشاملة متوسطة المدى (٢٠١٨- ٢٠٢١) كجزء من خطة التنمية الشاملة والمستدامة في مصر حتى ٢٠٣٠ (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٨، مايو، ص ٧٣).

ثانيًا: حجم وتيارات الهجرة داخل الأقاليم التخطيطية في الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٧) وعلاقتها بالأهداف السكانية لخطط الدولة التنموية:

ينبغي لكي تكتمل صورة الهجرة الداخلية على خريطة الأقاليم التخطيطية في مصر خلال آخر الفترات التعدادية أن تتناول الدراسة الهجرة داخل الأقاليم ذاتها بين محافظاتها، ورصد العلاقة بين تيارت الهجرة داخل الأقاليم والأهداف السكانية لخطط تنميتها.

١. حجم الهجرة داخل الأقاليم التخطيطية وتياراتها:

يشكل الانتقال السكاني داخل الأقاليم التخطيطية ٤٤٪ من إجمالي حجم الهجرة الداخلية في مصر عام ٢٠١٧، ويوضح الجدول (٩) النصيب النسبي لكل إقليم من حجم الهجرة داخل الأقاليم التخطيطية بالجمهورية، كما يوضح الجدول (١٠) تيارات الهجرة الرئيسية داخل الأقاليم وأهم جهات الإرسال ومحافظات الاستقبال بكل إقليم على حدة، في حين يعرض ملحق (٤) حجم صافي الهجرة بين محافظات كل إقليم، ومن الجدولين والملحق يمكن استخلاص ما يلي:

إقليم القاهرة: تشكل حركة تبادل السكان بين محافظات إقليم القاهرة ثلاثة أرباع (٧٦,٤%) الحركة السكانية داخل الأقاليم التخطيطية، وهو ما يعادل ثلث إجمالي الهجرة الداخلية في مصر (٣٤,٢٪) عام ٢٠١٧، وذلك بعد أن كانت تمثل الخُمس فقط عام ٢٠٠٦، وهو ما يؤكد على هيمنة الإقليم على النسبة الأكبر من حركة السكان على خريطة مصر خلال الفترة التعدادية محل الدراسة، وتمثل محافظة القاهرة جهة الإرسال الرئيسية بالإقليم، حيث يشكل إجمالي ما تخسره من سكان ٩٩,٥٪ من إجمالي صافي الهجرة السالبة بالإقليم لصالح محافظتي إقليمها الجيزة والقليوبية، وعلى النقيض تعد الجيزة جهة الاستقبال الرئيسية بالإقليم حيث تكسب مهاجرين من القاهرة والقليوبية بما يمثل ٦١,٨٪ من إجمالي صافي الهجرة الموجب بالإقليم، ورغم ما تخسره القليوبية من مهاجرين لصالح الجيزة فإن حجم ما تكسبه من القاهرة أكبر، وهو ما جعل صافي الهجرة لها موجبًا، ومن ثم يتمثل أهم تيارات الهجرة بالإقليم في تيارين يخرجان من القاهرة باتجاه الجيزة والقليوبية، ويعد هذان التياران من تيارات الهجرة المستمرة على خريطة الجمهورية منذ عام ١٩٨٦ (حسانين، ٢٠٠٩، ص١٤٤).

جدول (٩) حجم ومعدل الهجرة الكلية داخل أقاليم مصر التخطيطية ٢٠١٧.

الأقاليم	سكان الإقليم	%	حجم الهجرة داخل الإقليم	% من إجمالي الهجرة داخل الأقاليم	% من إجمالي الهجرة الداخلية بالجمهورية	معدل الهجرة الكلية في الألف
القاهرة	٢٣٧٩٩١٢٠	٢٥,١	٣٧٧٥٠١	٧٦,٤	٣٤,٢	١٥,٩
الإسكندرية	١١٧٦٠٩٩١	١٢,٤	٢٨٢٦٤	٥,٧	٢,٦	٢,٤
القناة	١٠٤٩٧٧٠٥	١١,١	٣٧٠٧٠	٧,٥	٣,٤	٣,٥
الدلتا	٢٠٦٥٢٥٦٥	٢١,٨	٢٤٢٩٨	٤,٩	٢,٢	١,٢
شمال الصعيد	١٢٢٤٨١٤٩	١٢,٩	٢٧٣١	٠,٦	٠,٢	٠,٢
أسيوط	٤٦٢٤٥٣٢	٤,٩	١٥٠٦	٠,٣	٠,١	٠,٣
جنوب الصعيد	١١٢١٥٧٥٧	١١,٨	٢٢٩٥٠	٤,٦	٢,١	٢,٠
إجمالي الجمهورية	٩٤٧٩٨٨١٩	١٠٠	٤٩٤٣٢٠	١٠٠	٤٤,٨	٥,٢

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٩، فبراير)، والنسب والمعدلات من حساب الباحثة.

إقليم الإسكندرية: تمثل الهجرة بين محافظات الإقليم ٥,٧٪ من إجمالي الحركة داخل الأقاليم التخطيطية، بما يعادل ٢,٦٪ من إجمالي الهجرة الداخلية بالجمهورية عام ٢٠١٧، بانخفاض عما كانت تمثله عام ٢٠٠٦ (٣,٤%)، وتعد البحيرة أهم جهات الطرد السكاني بالإقليم حيث يمثل ما تخسره من مهاجرين لصالح محافظتي إقليمها ٨٧,١٪ من إجمالي صافي الهجرة السالبة بالإقليم، في المقابل تعد الإسكندرية جهة الجذب السكاني الرئيسية في الإقليم يليها مطروح، حيث تستحوذ الإسكندرية على ما يقرب من ثلثي صافي الهجرة الموجب (٦١,٢%)، ومن ثم تتمثل أهم تيارات الهجرة داخل الإقليم في تيار رئيسي بين البحيرة والإسكندرية، وهو ما يدل على حركة تبادل سكاني كبيرة بين المحافظتين. ورغم أن محافظة مطروح نجحت خلال فترة الدراسة في جذب السكان من محافظتي إقليمها الإسكندرية والبحيرة، إلا أن حركة السكان بينها وبين محافظتي إقليمها تظل محدودة.

إقليم القناة: استحوذ الإقليم على ٧,٥٪ من حجم الهجرة داخل الأقاليم، كثاني أعلى نصيب نسبي بين الأقاليم بعد القاهرة، وقد يرجع ذلك لتصدر الإقليم بقية الأقاليم من حيث عدد محافظاته والبالغ ٦ محافظات مع تنوعهم جغرافيًا واقتصاديًا، ويمثل حجم الهجرة بين محافظات الإقليم ٣,٤٪ من إجمالي حجم الهجرة الداخلية في مصر عام ٢٠١٧، وذلك بانخفاض عما كانت تمثله عام ٢٠٠٦ (٥,٨٪)، وتعد السويس محافظة الطرد الرئيسية بالإقليم، حيث تخسر سكانها لصالح ثلاث محافظات بالإقليم؛ وهي الإسماعيلية والشرقية وجنوب سيناء، ويشكل إجمالي ما تخسره ٢٨,٧٪ من صافي الهجرة السالب بالإقليم، ويليها الشرقية التي تخسر سكانها أيضًا لصالح ثلاث محافظات وهي الإسماعيلية وشمال وجنوب سيناء، ليمثل إجمالي خسارتها للمهاجرين ٢٢,٦٪ من إجمالي خسارة المهاجرين بمحافظات الإقليم، في حين تمثل الإسماعيلية جهة الجذب

الرئيسية حيث جاءت علاقة الهجرة بينها وبين كل محافظات إقليمها لصالحها خاصة من محافظتي الشرقية والسويس، ويشكل ما تكسبه من مهاجرين ٦٠,٣٪ من إجمالي صافي الهجرة الموجب بالإقليم، ارتبط ذلك باستحواذ المحافظة على أكبر عدد من فرص العمل بالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بين المحافظات المصرية (معهد التخطيط القومي، ٢٠١٦، أغسطس، ص٤٦)، وتتمثل تيارات الهجرة الرئيسية بالإقليم في تيارين خارجين من الشرقي ومتجهين نحو الإسماعيلية وشمال سيناء، وتيارين أيضًا خارجين من السويس نحو الإسماعيلية والشرقية، ورغم ظهور شمال سيناء كجهة استقبال لأحد تيارات الهجرة الرئيسية بالإقليم فإن صافي الهجرة الموجب لها يبلغ ٥٪ فقط، حيث لا تكسب المحافظة مهاجرين إلا من الشرقية وتخسرهم في علاقتها ببقية محافظات إقليمها، وبالمثل تختفي جنوب سيناء ولا تمثل جهة جذب رئيسية بالإقليم، رغم أنها تكسب مهاجرين من كل محافظات إقليمها عدا الإسماعيلية، غير أن حجم صافي الهجرة الموجب لها قزمي لا يتعدى ٦,٣٪.

إقليم الدلتا: يشكل حجم الهجرة داخل الإقليم ٤,٩٪ من إجمالي حجم الهجرة داخل الأقاليم بالجمهورية، وهو ما يعادل ٢,٢٪ من إجمالي الهجرة الداخلية في مصر عام ٢٠١٧، بارتفاع بسيط عما كانت تمثله عام ٢٠٠٦ (٢%)، وتعد دمياط جهة الإرسال الرئيسية للمهاجرين إلى محافظات إقليمها حيث تخسر سكانها لصالح بقية المحافظات وتسهم وحدها بنسبة ٦٨٪ من إجمالي صافي الهجرة السالب بالإقليم، في حين تمثل الدقهلية جهة الاستقبال الرئيسية في الإقليم، حيث تجذب مهاجرين من كل محافظات الإقليم عدا المنوفية، ويشكل إجمالي ما تكسبه ٣٨٪ من إجمالي صافي الهجرة بالإقليم. وتتمثل أهم تيارات الهجرة بالإقليم في تيار الهجرة من دمياط إلى الدقهلية والتيار العكسي له، وقد شهدت إحدى محافظات الإقليم تحولا في حركة الهجرة خلال الفترة التعدادية

الأخيرة وهي المنوفية التي أصبحت تجذب مهاجرين من كل محافظات إقليمها بحجم نسبي بلغ ٢٠,٧٪ من إجمالي صافي الهجرة الموجب بالإقليم بعد أن كانت تشكل جهة طرد رئيسية بالجمهورية منذ منتصف القرن الماضي، إلا أن قوة طردها السكاني أخذت في التناقص التدريجي من تعدادٍ لآخر (حسانين، ٢٠١٩، ص٢٤) لتظهر وفقا لتعداد ٢٠١٧ جاذبة للسكان داخل إقليمها.

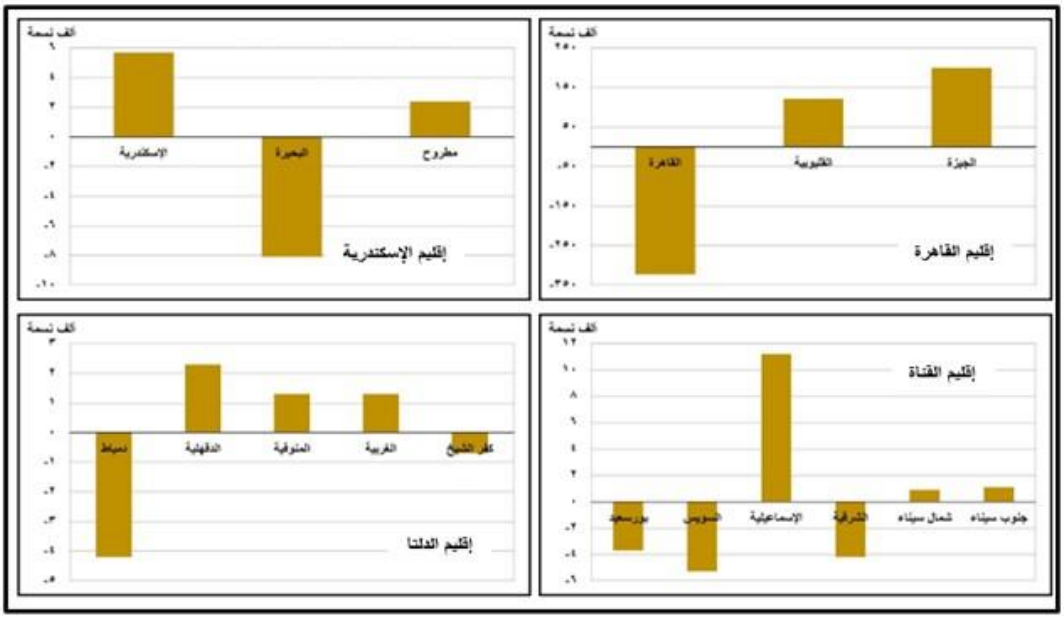

المصدر: ملحق (٤)

شكل (٩) حجم صافي الهجرة داخل أقاليم القاهرة والإسكندرية والقناة والدلتا عام ٢٠١٧.

جدول (١٠) تيارات الهجرة الرئيسية داخل أقاليم مصر التخطيطية ٢٠١٧.

الإقليم	أكبر محافظات الإقليم في حجم الهجرة الوافدة	% من حجم الهجرة داخل الإقليم	أكبر محافظات الإقليم في حجم الهجرة المغادرة	% من حجم الهجرة داخل الإقليم	أهم تيارات الهجرة داخل الإقليم
القاهرة	الجيزة	٥٧,٥	القاهرة	٩١,٨	من القاهرة إلى الجيزة من القاهرة إلى القليوبية
الإسكندرية	الإسكندرية	٥٦,٩	البحيرة	٦١	من البحيرة إلى الإسكندرية من الإسكندرية إلى البحيرة
القناة	الإسماعيلية	٤١,٠	الشرقية	٣٩,٣	من الشرقية إلى الإسماعيلية من الشرقية إلى شمال سيناء من السويس إلى الشرقية من السويس إلى الإسماعيلية
الدلتا	الدقهلية	٣٤,٤	دمياط	٣٥	من دمياط إلى الدقهلية من الدقهلية إلى دمياط
شمال الصعيد	بني سويف	٥٠,٩	بني سويف	٣٧,٣	من المنيا إلى بني سويف من الفيوم إلى بني سويف
أسيوط	الوادي الجديد	٩١,٢	أسيوط	٩١,٢	من أسيوط إلى الوادي الجديد
جنوب الصعيد	البحر الأحمر	٥٦,٨	قنا	٥٣,٣	من قنا إلى البحر الأحمر من قنا إلى أسوان

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٩، فبراير)، والنسب والمعدلات من حساب الباحثة.

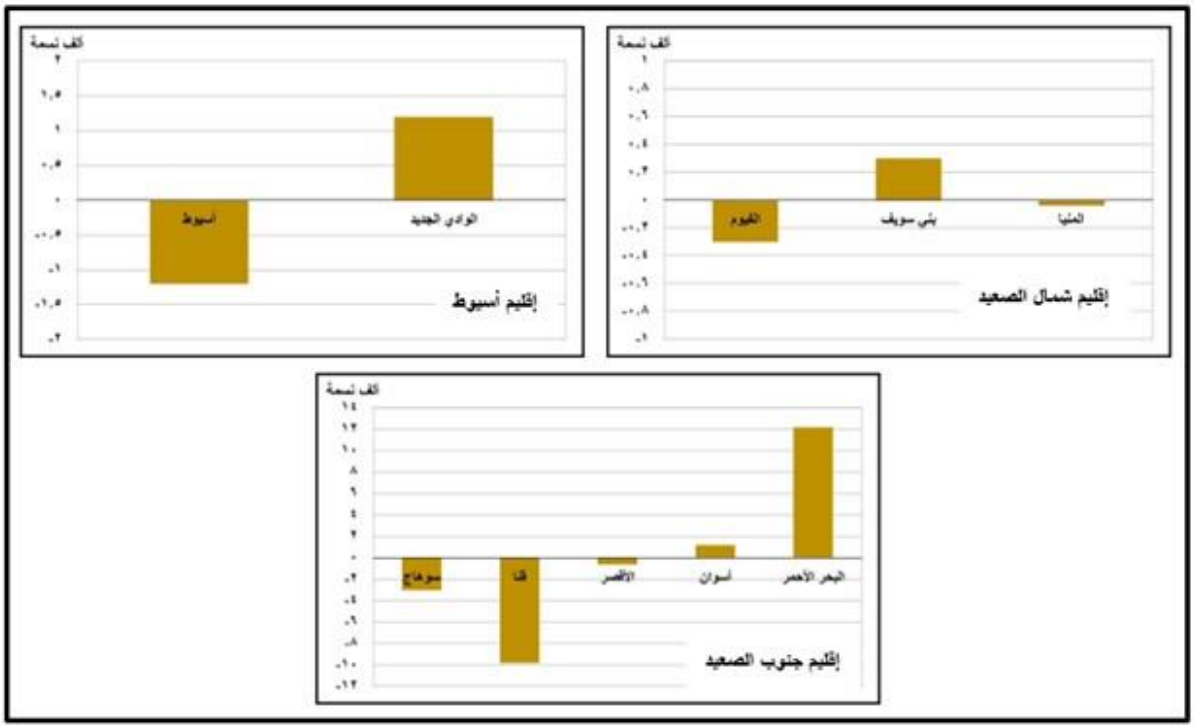

المصدر: ملحق (٤)

شكل (١٠) حجم صافي الهجرة داخل أقاليم شمال الصعيد وأسيوط وجنوب الصعيد عام ٢٠١٧.

إقليم شمال الصعيد: تمثل الهجرة داخل الإقليم ٠,٦٪ فقط من إجمالي حركة السكان داخل الأقاليم التخطيطية وهي ثاني أدنى نسبة بعد نسبة إقليم أسيوط، وهو ما يعادل ٠,٢٪ من إجمالي حجم الهجرة الداخلية في مصر عام ٢٠١٧، بتغير محدود عما كانت تمثله عام ٢٠٠٦ (٠,٣%). ولا يرجع النصيب النسبي المحدود للإقليم من إجمالي حركة السكان داخل الأقاليم لمحدودية عدد محافظاته (٣ محافظات)، حيث يضم إقليم القاهرة نفس عدد المحافظات ويتصدر بقية الأقاليم بنصيبه النسبي من حجم الهجرة داخل الأقاليم، كما لا يرجع ذلك إلى صغر حجمه السكاني، حيث يضم الإقليم ١٢,٩٪ من إجمالي سكان الجمهورية، وإنما يمكن تفسير الحركة السكانية المحدودة بين محافظات الإقليم بالتشابه الجغرافي والاقتصادي لمحافظاته ومن ثم تتشابه نسبيًا عوامل الجذب والطرد فيها، وتمثل الفيوم جهة إرسال المهاجرين الرئيسية بالإقليم حيث تخسر سكانها لصالح محافظتي إقليمها ويشكل إجمالي ما تخسره ٥٨,٣٪ من صافي الهجرة السالب بالإقليم، في حين تعد بني سويف جهة استقبال المهاجرين الرئيسية بالإقليم والتي تجذبهم من محافظتي المنيا والفيوم بما يعادل تقريبًا ثلثي (٦٥,٨%) صافي الهجرة الموجب بالإقليم، وتتمثل تيارات الهجرة الرئيسية بالإقليم في تيارين متجهين نحو بني سويف من المنيا والفيوم.

إقليم أسيوط: سجل هذا الإقليم أدنى نصيب نسبي من حجم الهجرة داخل الأقاليم التخطيطية وبلغ ٠,٣٪ وهو ما يعادل ٠,١٪ من إجمالي الهجرة الداخلية في مصر عام ٢٠١٧، وهو أقل من حجمه النسبي عام ٢٠٠٦ والبالغ ٠,٢٪، ويلعب هيكل الإقليم الإداري دورًا رئيسيًا في محدودية حركة السكان داخله، حيث يضم الإقليم محافظتين فقط هما أسيوط والوادي الجديد، لتمثل الأولى محافظة الطرد السكاني بالإقليم في حين تعد الثانية محافظة الجذب، ويصبح تيار الهجرة الرئيسي بالإقليم هو المتجه من أسيوط للوادي الجديد.

إقليم جنوب الصعيد: يشهد هذا الإقليم أكبر حركة هجرة داخلية بين محافظاته مقارنة بإقليمي الصعيد السابقين، والتي شكلت ٤,٦٪ من إجمالي الهجرة داخل الأقاليم، وهو ما يعادل ٢,١٪ من إجمالي الهجرة الداخلية في مصر عام ٢٠١٧ وبانخفاض طفيف عما كانت تمثله عام ٢٠٠٦ (٢,٣٪)، وتعد قنا محافظة الإرسال الرئيسية بالإقليم والتي تخسر سكانها لصالح كل محافظات الإقليم عدا سوهاج، ويمثل إجمالي ما تخسره ٦٤,٨٪ من إجمالي صافي الهجرة السالب بالإقليم، متخطية أحد أهم محافظات الطرد السكاني ليس فقط في الإقليم، بل على خريطة مصر وهي سوهاج، والتي رغم أنها تخسر مهاجرين لصالح كل محافظات الإقليم إلا أنها تلي قنا في نسبة ما تخسره من مهاجرين والتي بلغت ١٩,٩٪، وتعد البحر الأحمر محافظة الجذب الرئيسية بالإقليم حيث تجذب السكان من كل محافظات الإقليم وتستحوذ على ٨٠,٣٪ من صافي الهجرة الموجب بالإقليم، وتليها أسوان بفارق كبير حيث بلغت نسبتها ٨,٥٪، والتي تستقبل المهاجرين من كل المحافظات عدا البحر الأحمر، ومن ثم يعد أهم وأكبر تيارات الهجرة داخل الإقليم هي الخارجة من قنا ومتجهة للبحر الأحمر وأسوان.

وقد ترك تباين حجم الهجرة داخل الأقاليم أثره على معدلاتها الكلية، حيث يرتفع بإقليم القاهرة ليبلغ ١٥,٩ في الألف متخطيًا بذلك المعدل العام للجمهورية والبالغ ٥,٢ في الألف، في حين تقل معدلات بقية الأقاليم عن المعدل العام للجمهورية لتتراوح بين ٣,٥ لإقليم القناة ويقل عن واحد في الألف بإقليمي شمال الصعيد وأسيوط.

وعلى مستوى المحافظات يوضح الجدول (١١) والشكل (١٢) معدلات صافي الهجرة داخل الأقاليم التخطيطية، والتي تنسب إجمالي مكسب أو خسارة المحافظة للسكان من إقليمها لكل ألف من سكانها، حيث سجلت محافظة البحر

الأحمر أعلى معدل صافي هجرة موجب ليس فقط على مستوى محافظات إقليمها، بل على مستوى محافظات كل الأقاليم وبلغ +٣٥ في الألف تليها محافظتا الجيزة (+٢٣,٣) والقليوبية (+٢١,٨) بإقليم القاهرة، فجنوب سيناء (+١١,٥) في الألف بإقليم القناة، وعلى النقيض سجلت القاهرة أعلى معدل صافي هجرة سالب بلغ (-٣٣,٩) في الألف، تليها بفارق كبير السويس (-٧,٥) وبورسعيد (-٥,١) في الألف.

جدول (١١) معدل صافي الهجرة داخل الأقاليم التخطيطية عام ٢٠١٧.

محافظات الإقليم	معدل صافي الهجرة (في الألف)	محافظات الإقليم	معدل صافي الهجرة (في الألف)
إقليم القاهرة		إقليم الدلتا	
القاهرة	-٣٣,٩	دمياط	-٢,٩
القليوبية	٢١,٨	الدقهلية	٠,٤
الجيزة	٢٣,٣	المنوفية	٠,٣
إقليم الإسكندرية		الغربية	٠,٣
الإسكندرية	١,١	كفر الشيخ	-٠,٢
البحيرة	-١,٣	إقليم شمال الصعيد	
مطروح	٥,٧	الفيوم	-٠,١
إقليم القناة		بني سويف	٠,١
بورسعيد	-٥,١	المنيا	٠,٠١
السويس	-٧,٤	إقليم أسيوط	
الإسماعيلية	٨,٦	أسيوط	-٠,٣
الشرقية	-٠,٦	الوادي الجديد	٥,١
شمال سيناء	٢,١	إقليم جنوب الصعيد	
جنوب سيناء	١١,٥	سوهاج	-٠,٦
		قنا	-٣,١
		الأقصر	-٠,٥
		أسوان	٠,٩
		البحر الأحمر	٣٤,٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٩، فبراير، والمعدل من حساب الباحثة.

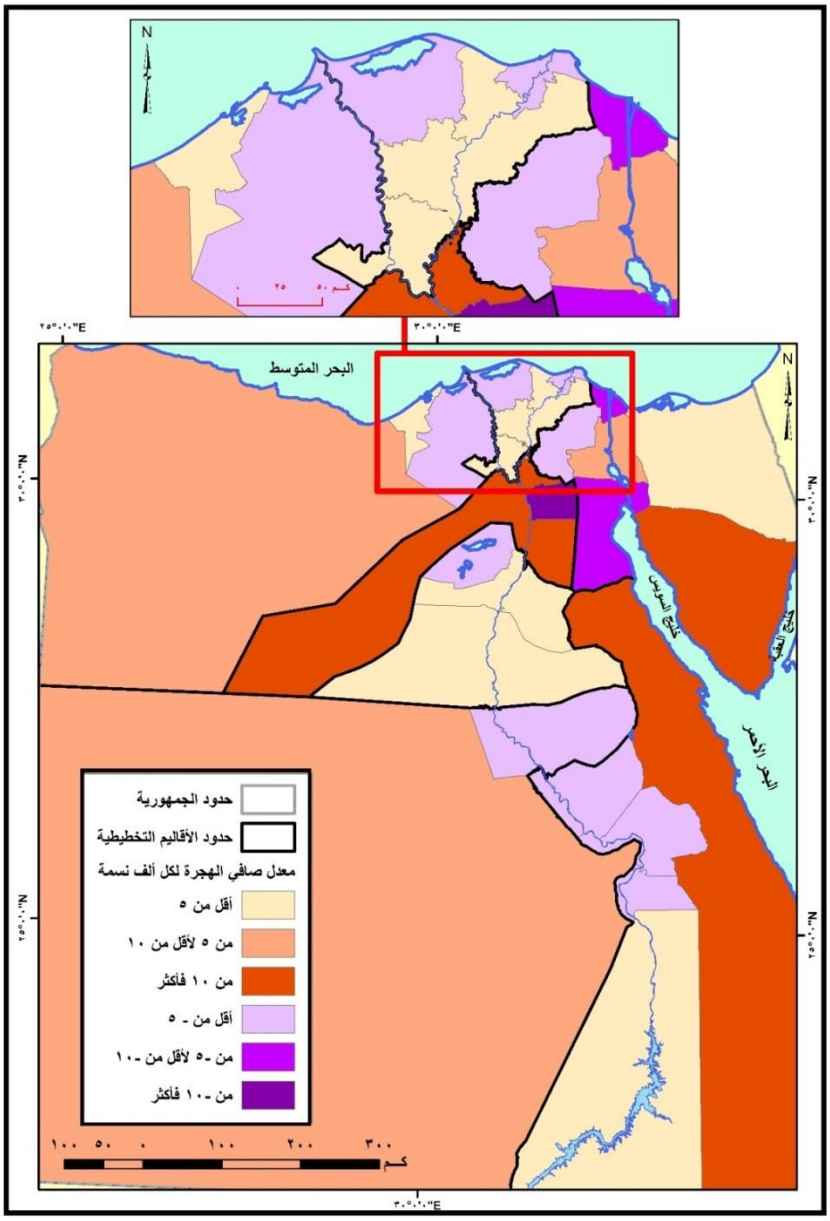

المصدر: جدول (١١).

شكل (١١) معدل صافي الهجرة داخل الأقاليم التخطيطية على مستوى المحافظات عام ٢٠١٧.

ويتضح من العرض السابق أن حجم الهجرة داخل الأقاليم ومعدلاتها يتباين في ضوء اختلاف أحجامها السكانية ومساحاتها وعدد محافظاتها فضلا عن هياكلها الاقتصادية ومدى تنوعها أو تشابهها، وتشهد بعض الأقاليم علاقات تبادل سكاني ثنائية بين محافظتين من محافظاتها كالتبادل السكاني بين الإسكندرية والبحيرة بإقليم الإسكندرية، وبين دمياط والدقهلية بإقليم الدلتا، وتدل حركة السكان هذه المركزة بين محافظتين على وجود علاقة قوية بينهما سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية فضلا عن التجاور الجغرافي (سليمان وخلاف، ١٩٩٢، يناير، ص٢٢).

ويمكن أن نخلص مما سبق ذكره ومن مقارنة قوة جذب أو طرد المحافظات للمهاجرين من داخل إقليمها بقوة جذب أو طرد المحافظات للمهاجرين من الأقاليم الأخرى إلى خمسة نماذج للمحافظات كما يلي:

أ- محافظات ظهرت كجهات جذب أو طرد سكاني داخل إقليمها رغم اختفائها على خريطة تيارات الهجرة الرئيسية بين الأقاليم، وهو ما يدل على أن العلاقات السكانية لهذه المحافظات بمحافظات إقليمها أقوى من علاقاتها بمحافظات بقية الأقاليم، كالإسماعيلية بإقليم القناة والقليوبية بإقليم القاهرة وبني سويف بإقليم شمال الصعيد في حالة الجذب، والبحيرة بإقليم الإسكندرية وقنا بإقليم جنوب الصعيد في حالة الطرد.

ب- محافظات اختفت داخل الأقاليم رغم كونها جهات جذب أو طرد سكاني لتيارات الهجرة بين الأقاليم، وهو ما يدل على ارتباط هذه المحافظات بعلاقات سكانية قوية مع محافظات الأقاليم الأخرى أكثر من محافظات إقليمها كسوهاج بإقليم جنوب الصعيد في حالتي الجذب والطرد معا.

ج- محافظات لعبت ذات الدور في جذب المهاجرين أو طردهم سواء في حركة الهجرة داخل الأقاليم أو بينها، كالوادي الجديد بإقليم أسيوط والبحر الأحمر

بإقليم جنوب الصعيد في حالة الجذب، والسويس بإقليم القناة ودمياط بإقليم الدلتا في حالة الطرد.

د- محافظات تحولت من كونها جهة جذب للسكان من كل الأقاليم إلى جهة طرد سكاني بإقليمها، وأبرز مثال هي القاهرة وكأنها تجذب وتكسب السكان لإقليمها ثم تعيد توزيعهم على محافظتي إقليمها.

ه- محافظات تحولت من كونها جهة طرد سكاني على خريطة الهجرة بين الأقاليم، إلى جهة جذب سكاني بإقليمها كالإسكندرية التي تبدو وكأنها تكسب السكان في علاقتها بإقليمها لتعود وتخسرهم في علاقة إقليمها بغيره من الأقاليم.

٢. الأهداف السكانية لخطط الدولة التنموية وتقييمها في ضوء تيارات الهجرة داخل الأقاليم التخطيطية:

بعد استعراض اتجاهات الهجرة داخل الأقاليم بين محافظاتها يمكن بالرجوع إلى التقرير الصادر عام ١٩٩٨عن الهيئة العامة للتخطيط العمراني لعرض خريطة التنمية والتعمير لمصر بحلول عام ٢٠١٧، واستراتيجية تنمية الأقاليم التخطيطية ومحافظاتها والصادرة ما بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ تلخيص أهم الأهداف السكانية لخطط تنمية هذه الأقاليم وتقييمها في ضوء تيارات الهجرة السائدة داخلها كما يلي (الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ١٩٩٨، يونيو) (الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ٢٠٠٦، ٢٠٠٨):

إقليم القاهرة: تتمثل أبرز الأهداف السكانية لخطط الدولة لتنمية الإقليم في وضع حد للهيمنة والاستقطاب السكاني لمحافظة القاهرة، هو ما تحقق من خلال خسارتها لسكانها لصالح الجيزة والقليوبية، فضلا عن ذلك هدفت خطط التنمية إلى التركيز على المدن الجديدة كأنوية عمرانية وسكانية جديدة بالإقليم خاصة المدن التي أنشئت في ثمانينيات القرن الماضي (السادس من أكتوبر، ١٥ مايو،

العبور، بدر، الشروق، الشيخ زايد) والتي كان من المخطط أن تستوعب كل منها مع بداية إنشائها ربع مليون نسمة، ثم ارتفع الحجم السكاني المستهدف لبعضها ليصل إلى ٨٥٠ ألف نسمة لمدينة ٦ أكتوبر و٤٣٠ ألف لمدينة بدر على سبيل المثال وليس الحصر، إلا أن هذا الهدف لم يتحقق فلم تصل أي مدينة من هذه المدن إلى الحجم السكاني المستهدف واستحوذت مجتمعة عام ٢٠١٧ على ما يقل عن مليون نسمة (٧٨١ ألف نسمة) وهو ما يعادل ٣,٣٪ من سكان الإقليم.

إقليم الإسكندرية: استهدفت جهود التنمية بالإقليم تخفيف التكدس السكاني بمحافظات الإقليم الجاذبة للسكان خاصة حاضرة الإقليم (الإسكندرية) وفتح آفاق جديدة للتركز السكاني بصحراء الإقليم (محافظة مطروح) والمدن الجديدة خاصة برج العرب الجديدة والنوبارية، وهو ما تحقق جزئيًا، فعلى الرغم من وجود مطروح في عزلة، بعيدة عن حركة تبادل السكان بين محافظتي البحيرة والإسكندرية المستمرة منذ أكثر من نصف قرن، فإن مطروح سجلت صافي هجرة موجب في علاقتها مع محافظتي إقليمها، كما حققت أعلى معدل صافي هجرة موجب بالإقليم بلغ ٥,٧ في الألف، ومع ذلك تظل قوة جذب المحافظة لسكان إقليمها محدودة لا تتناسب مع مساحتها ولا مواردها ولا مع أهداف التنمية المرصودة لها، يرجع ذلك في الأساس إلى البعد المكاني لمنطقة العمران الرئيسي بالمحافظة عن المناطق العمرانية الرئيسية بمحافظة الإسكندرية وغياب الاتصال الأرضي بينهما على العكس من الاتصال العمراني بين الإسكندرية والبحيرة، والذي أسهم في التبادل السكاني بين المحافظتين. ولعل البدء في مشروع مدينة العلمين الجديدة والذي يوفر فرصًا استثمارية اقتصادية وخدمية (الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، ٢٠٢١) قد يعمل على إيجاد اتصال عمراني وسكاني واقتصادي بين مطروح من جانب والإسكندرية ثم البحيرة من

جانب آخر، مما يساعد على إعادة توزيع السكان بالإقليم مستقبلا. أما عن توجيه السكان نحو مدينتي برج العرب الجديدة والنوبارية فلم تصل أي منهما للحجم السكاني المستهدف لهما عام ٢٠١٧ وهو ٥٠٠ ألف نسمة و١٤٠ ألف نسمة على الترتيب، ولم تستحوذا إلا على ١٦٥ ألف نسمة فقط وهو ما يعادل ١,٤٪ من سكان الإقليم بذات العام.

إقليم القناة: يعد من الأقاليم التي رصدت لها الكثير من المشروعات التنموية كمشروع ترعة السلام بالإسماعيلية وميناء الحاويات ببورسعيد ومشروع تنمية شمال غربي خليج السويس فضلا عن مشرع محور قناة السويس ومشروع تنمية النطاق الساحلي بشمال سيناء ومشروعات التنمية السياحية بجنوبها، وذلك بهدف أن تسهم هذه المشروعات في إعادة توزيع السكان على رقعة الإقليم وبين محافظاته، خاصة من الشرقية حيث مناطق العمران التقليدية بالإقليم والمحافظة الأكبر سكانًا، نحو المناطق الصحراوية بشمال وجنوب سيناء، ونحو أقطاب النمو الصناعي والخدمي بالإقليم (بورسعيد والإسماعيلية والسويس)، وقد تحققت هذه الأهداف جزئيًا في ضوء تيارات الهجرة الرئيسية بالإقليم حيث تظهر الإسماعيلية كجهة جذب رئيسية بالإقليم، ويليها جنوب وشمال سيناء، وسجلت المحافظات الثلاث معدلات صافي هجرة موجب كان الأعلى في جنوب سيناء يليه الإسماعيلية فشمال سيناء، وتتمثل أكبر تيارات صافي الهجرة الموجبة للمحافظات الثلاث في تيارات الهجرة الوافدة من الشرقية، وعلى النقيض لم تستطع محافظتا السويس وبورسعيد جذب سكان من محافظة الشرقية، حيث شكلتا جهتي الطرد الرئيسيتين بالإقليم، وينبغي هنا الإشارة إلى أنه رغم ظهور شمال وجنوب سيناء كمحافظات جذب سكاني بالإقليم إلا أن حجم صافي الهجرة لهما قزمي لا يتناسب مع مساحتهما وما وُجّه إليهما من مشروعات تنموية، خاصة شمال سيناء، وهو ما أشار إليه "حمد" من أن ارتباط

التنمية في شمال سيناء بالمشروعات الزراعية قلل كثيرًا من قوة جذبها للمهاجرين، كما أكد أن مستوى الجذب السكاني بجنوب سيناء رغم أنه كان أعلى من مثيله بشمال سيناء لارتباطه بالتنمية السياحية، إلا أنه مع تشبّع المحافظة من هذه المشروعات وتذبذب فرص العمل التي توفرها قد يؤثر ذلك سلبًا على مستوى جذبها للسكان (حمد، ٢٠٠٣، ص٥٦٤).

إقليم الدلتا: تعد الأهداف السكانية لخطط التنمية بهذا الإقليم محدودة نظرًا للتجانس الجغرافي والسكاني بالإقليم فضلا عن صغر حيّزه المساحي، وتمثلت هذه الأهداف في توجيه الفائض السكاني به بعيدًا عن مناطق العمران التقليدي ونحو منطقتين رئيسيتين؛ الأولى مناطق الاستصلاح الزراعي بشمال الإقليم، والأخرى المدن الجديدة بالإقليم ومن أهمها السادات ودمياط الجديدة، فيما يتعلق بالمنطقة الأولى تشير تيارات الهجرة داخل الإقليم إلى عدم تحقق هذا الهدف، حيث شكلت محافظتا شمال الإقليم (دمياط وكفر الشيخ) جهات الطرد الرئيسية بالإقليم، واللتان يتجه سكانهما جنوبًا نحو المحافظات المتاخمة لإقليم القاهرة، أما الهدف الثاني فعلى الرغم من زيادة سكان المدينتين السابق الإشارة إليهما فيما بين آخر تعدادين ليضما معًا (٢٣٠ ألف نسمة) إلا أن هذا الحجم السكاني والذي يمثل ١,١٪ من حجم سكان الإقليم، يبتعد عن الحجم المستهدف لهما والبالغ ثلاثة أرباع المليون نسمة.

إقليم شمال الصعيد: ينطبق على هذا الإقليم أيضًا ما سبقت الإشارة إليه بإقليم الدلتا، فالإقليم متجانس جغرافيًا وذو قطاع اقتصادي أحادي قائم على الزراعة، فضلا عن ضآلة عدد محافظاته، وهو ما نتج عنه محدودية الأهداف السكانية للإقليم والتي ركزت على توجيه الفائض السكاني بالإقليم نحو مدنه الجديدة والتي تم البدء في إنشائها مع نهاية القرن العشرين وأوائل الحادي والعشرين، وهي مدن الفيوم الجديدة وبني سويف الجديدة والمنيا الجديدة، والتي كان من

المستهدف أن تضم ما يقرب من نصف مليون نسمة بحلول عام ٢٠١٧، وهو ما لم يتحقق حيث لم يتجاوز حجمها السكاني ٤٣ ألف نسمة وهو ما يعادل ٠,٥٪ من سكان الإقليم بذات العام.

إقليم أسيوط: يفرض هيكل الإقليم الذي يضم محافظتين إحداهما طاردة للسكان (أسيوط) والأخرى من محافظات الصحارى المصرية (الوادي الجديد) هدفًا رئيسيًا لخطط التنمية بالإقليم، وهو توجيه السكان من أسيوط للوادي الجديد، وهو ما تحقق بحجم نسبي محدود، حيث يمثل تيار الهجرة المتجه من أسيوط للوادي الجديد (١٧,٦%) من حجم الوفود للوادي الجديد، ولا يعادل إلا ٤,٢٪ من حجم الخروج السكاني من أسيوط، فضلا عن ذلك هدفت خطط التنمية بالإقليم إلى توجيه جزء من سكان أسيوط نحو مدينة أسيوط الجديدة، والتي تم النظر إليها على أنها قطب نمو جديد بالإقليم يستوعب ١٠٠ ألف نسمة من السكان، غير أن حجمها السكاني لم يتجاوز ٨ آلاف نسمة عام ٢٠١٧.

إقليم جنوب الصعيد: هدفت خطط التنمية بالإقليم عامة إلى توجيه السكان بعيدًا عن مناطق العمران التقليدي خاصة نحو المناطق الصحراوية بالإقليم بمحافظة البحر الأحمر، فضلا عن محافظتي أسوان والأقصر والتي تم اعتبارها مناطق للاستثمار وجذب السكان بالإقليم، بالإضافة إلى المدن الجديدة. وتعكس تيارات الهجرة ومعدلات صافي الهجرة داخل الإقليم تحقق هذا الهدف بنسبة كبيرة حيث تصدرت البحر الأحمر محافظات الجمهورية بأعلى معدل صافي هجرة داخل إقليمها، وجذبت السكان من كل محافظات الإقليم، وتليها أسوان والتي جذبت السكان بنسبة أقل من كل محافظات الإقليم عدا البحر الأحمر، أما محافظة الأقصر فرغم ظهورها كمحافظة طرد سكاني فإنها خسرت سكانها لصالح البحر الأحمر وأسوان في حين كانت جهة جذب مع محافظتي سوهاج وقنا، وعن المدن الجديدة بالإقليم (سوهاج الجديدة، قنا الجديدة، أسوان الجديدة)

فتعد الأقل في حجمها السكاني بين مدن بقية الأقاليم والذي لم يتجاوز ٢٠٠٠ نسمة عام ٢٠١٧ في حين كان المستهدف أن تصل إلى ربع مليون نسمة.

ومن العرض السابق ذكره يمكن تلخيص الأهداف السكانية لخطط التنمية الإقليمية بمصر في تحريك السكان بعيدًا عن مناطق العمران التقليدي، وتوجيههم نحو ثلاثة اتجاهات؛ الأول يتمثل في المناطق الصحراوية بأقاليم (الإسكندرية، والقناة، وأسيوط وجنوب الصعيد) وهو ما تحقق جزئيًا وإن ظل حجم التحرك السكاني نحوها محدودًا، والثاني نحو أقطاب ومراكز تنموية محددة كمحافظات السويس والإسماعيلية وبورسعيد بإقليم القناة، وأسوان والأقصر بإقليم جنوب الصعيد، وهو ما تحقق جزئيًا حيث شكلت بعض هذه المحافظات جهات للجذب السكاني داخل إقليمها خاصة الإسماعيلية وأسوان، في حين كانت بعضها جهات طرد سكاني كالسويس وبورسعيد والأقصر، والهدف الأخير باتجاه المدن الجديدة داخل الأقاليم، وهو ما لم يتحقق في ضوء عدم وصول أي من هذه المدن إلى حجمها السكاني المستهدف لعام ٢٠١٧ خاصة مدن أقاليم الصعيد ذات الحجم القزمي.

ثالثًا: التوزيع الجغرافي للاستثمارات العامة بخطط الدولة التنموية وعلاقتها بتيارات الهجرة بين الأقاليم التخطيطية وداخلها:

تخضع هجرة السكان وتحركاتهم إلى عدد من العوامل يأتي في مقدمتها عوامل الطرد بمنطقة الأصل وعوامل الجذب في منطقة الوصول، وكلما زاد التباين بين المنطقتين خاصة في عمليات وفرص التنمية زاد حجم تيار الهجرة بينهما (Lee, ١٩٦٦, PP. ٥٢-٥٤)، ومن ثم يرى "تودارو Todaro" ضرورة توجيه الاستثمارات بنسبة أكبر نحو مناطق الطرد السكاني بما يسهم في إيجاد عوامل للجذب بها بدلا من توجيهها إلى مناطق الجذب مما يعزز حركة

السكان نحوها (Todaro, ١٩٦٩, p. ١٤٨)، وفي مصر يعكس نمط الهجرة الداخلية النمط المكاني للتنمية، حيث عادة ما يتحرك السكان من المناطق الأقل تنمية إلى المناطق الأعلى في مستواها التنموي (حسانين، ٢٠٠٩، ص ٢٣٦)، ومن ثم تستهدف خطط الدولة التنموية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمناطق الطرد السكاني التي ترسل الفائض من سكانها نحو مناطق الجذب، حيث أوصى التقرير الصادر من الهيئة العامة للتخطيط العمراني والذي وضع تصورًا لخريطة التعمير والتنمية لمصر بحلول عام ٢٠١٧ إلى العمل على الحد من تيارات الهجرة الداخلية القائمة على خريطة مصر وتعديل اتجاهاتها مستقبلا من خلال توجيه مزيد من الاستثمارات نحو مناطق الطرد السكاني (الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ١٩٩٨، يونيو، ص ٣٨).

وقد نفذت مصر منذ بداية القرن الحادي والعشرين وحتى عام ٢٠١٥، استثمارات كلية تجاوزت قيمتها ٢,٥ تريليون جنيه، توزعت ما بين الاستثمارات الحكومية العامة (٥٥,٧%) والاستثمارات الخاصة (٤٤,٣%)، غير أن هذا التوزيع النسبي شهد تذبذبًا من عام إلى آخر خلال هذه الفترة متأثرًا بالأحداث العالمية والمحلية، وتُوجه الاستثمارات العامة بنسب متفاوتة نحو خدمات البنية الأساسية خاصة شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء فضلا عن النقل والأنشطة الاقتصادية المختلفة، في حين تعد أهم مجالات الاستثمارات الخاصة في قطاعات البترول والغاز الطبيعي والأنشطة العقارية والاتصالات (معهد التخطيط القومي، ٢٠١٦، أغسطس، ص ص ٤٩- ٥٦).

وتعتمد الدراسة في تناولها للتوزيع الجغرافي للاستثمارات بأقاليم مصر التخطيطية على الاستثمارات العامة فقط دون الاستثمارات الخاصة، وذلك لسببين: الأول تذبذب حجم الاستثمارات الخاصة وعدم ثباتها نتيجة تأثرها الشديد

بالأحداث الاقتصادية والسياسية على المستوى العالمي والمحلي، وهو ما حدث في عام ٢٠٠٨ والفترة من ٢٠١١ وحتى ٢٠١٤ كما سبقت الإشارة، والآخر هو تركزها في قطاعات عالية وسريعة الربح وأقل عرضة للمخاطر بالإضافة إلى ميلها للمواقع الأكثر جاهزية من حيث بنيتها الأساسية وهياكلها التنموية، وهو ما يجعل من الصعب الاعتماد عليها في تحقيق تنمية إقليمية متوازنة، فضلا عن صعوبة ربطها بتيارات الهجرة الداخلية في مصر، كما ينبغي الإشارة هنا إلى أن الاستثمارات العامة لا توزع كليًا على الأقاليم التخطيطية، بل تُقتطع منها نسبة تخصص للمشروعات القومية تصل إلى الثلث تقريبًا، وهي نسبة مرتفعة تحتاج إلى إعادة نظر وتخفيض (معهد التخطيط القومي، ٢٠١٦، أغسطس، ص ص٥٧- ٦٣).

١. التوزيع الجغرافي للاستثمارات العامة على الأقاليم التخطيطية وعلاقاتها بصافي الهجرة بينها:

يفيد تقييم التوزيع الجغرافي للاستثمارات العامة على أقاليم مصر التخطيطية وفقا لخطط التنمية خلال الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠١٦) والتي تزامنت تقريبًا مع آخر الفترات التعدادية، في بيان مدى إسهام هذا التوزيع في تحقيق تنمية إقليمية متوازنة من جانب وربطه بتيارات الهجرة بين الأقاليم من جانب آخر، ويوضح الجدول (١٢) توزيع الاستثمارات العامة على الأقاليم خلال فترتين (٢٠٠٨ -٢٠١٢) و(٢٠١٣- ٢٠١٦)، والذي يلاحظ منه زيادة حجم الاستثمارات العامة الموزعة جغرافيًا على الأقاليم ما بين الفترتين بنسبة ٧٤,٥٪، وهو ما يمكن تفسيره بزيادة ضخ الحكومة للاستثمارات خلال الفترة ٢٠١٣ -٢٠١٦ لتعويض تقلص الاستثمارات الخاصة مع نهاية الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٢)، ويمكن من متوسط النصيب النسبي للأقاليم من الاستثمارات العامة

لإجمالي الفترة (٢٠٠٨ –٢٠١٦)، والذي يوضحه الجدول (١٢) والشكل (١٣) تصنيف الأقاليم إلى ثلاث فئات كما يلي:

جدول (١٢) توزيع الاستثمارات العامة على أقاليم مصر التخطيطية خلال الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٦)*.

الأقاليم	(٢٠٠٨-٢٠١٢)	%	(٢٠١٣-٢٠١٦)	%	متوسط الفترة % (٢٠٠٨-٢٠١٦)
القاهرة	٧٢	٤٤,٨	٩٥,٣	٣٣,٧	٣٩,٣
الإسكندرية	١٩,٨	١٢,٣	٣٩,٤	١٠,٤	١١,٣
القناة	٢٢,٥	١٣,٩	٧٦,٤	٢٧,١	٢٠,٥
الدلتا	١٧,٨	١١	٢٤,٦	٨,٧	٩,٨
شمال الصعيد	٨,٥	٥,٣	١٣,٧	٤,٩	٥,١
أسيوط	٤,٩	٣	١٣,٢	٤,٧	٣,٩
جنوب الصعيد	١٥,٧	٩,٧	٢٩,٧	١٠,٥	١٠,١
إجمالي الجمهورية	١٦١,٨	١٠٠	٢٨٢,٣	١٠٠	١٠٠

المصدر: معهد التخطيط القومي، ٢٠١٦، أغسطس، ص ٦٥، والمتوسط من حساب الباحثة. *
بالمليار جنيه.

الأولى: أقاليم يزيد متوسط نصيبها النسبي على ٢٠٪: تضم إقليمي القاهرة والقناة بنصيب نسبي بلغ ٣٩,٣٪ و٢٠,٥٪ على الترتيب، بحيث يستحوذان معًا على أكثر من نصف الاستثمارات العامة خلال فترة الدراسة (٥٩,٨%)، رغم أن نصيبهما النسبي من السكان عام ٢٠١٧ تجاوز الثلث بقليل (٣٦,٢%) ومساحتهما تمثل فقط (٩,٧%) أي عُشر مساحة الجمهورية، وفي الوقت الذي مال فيه نصيب إقليم القاهرة من الاستثمارات للانخفاض وهو إقليم الجذب السكاني الرئيسي على خريطة الأقاليم التخطيطية في مصر، حقق إقليم القناة وهو أكبر أقاليم الطرد السكاني زيادة ملحوظة في نصيبه النسبي من حجم الاستثمارات العامة خلال فترة الدراسة.

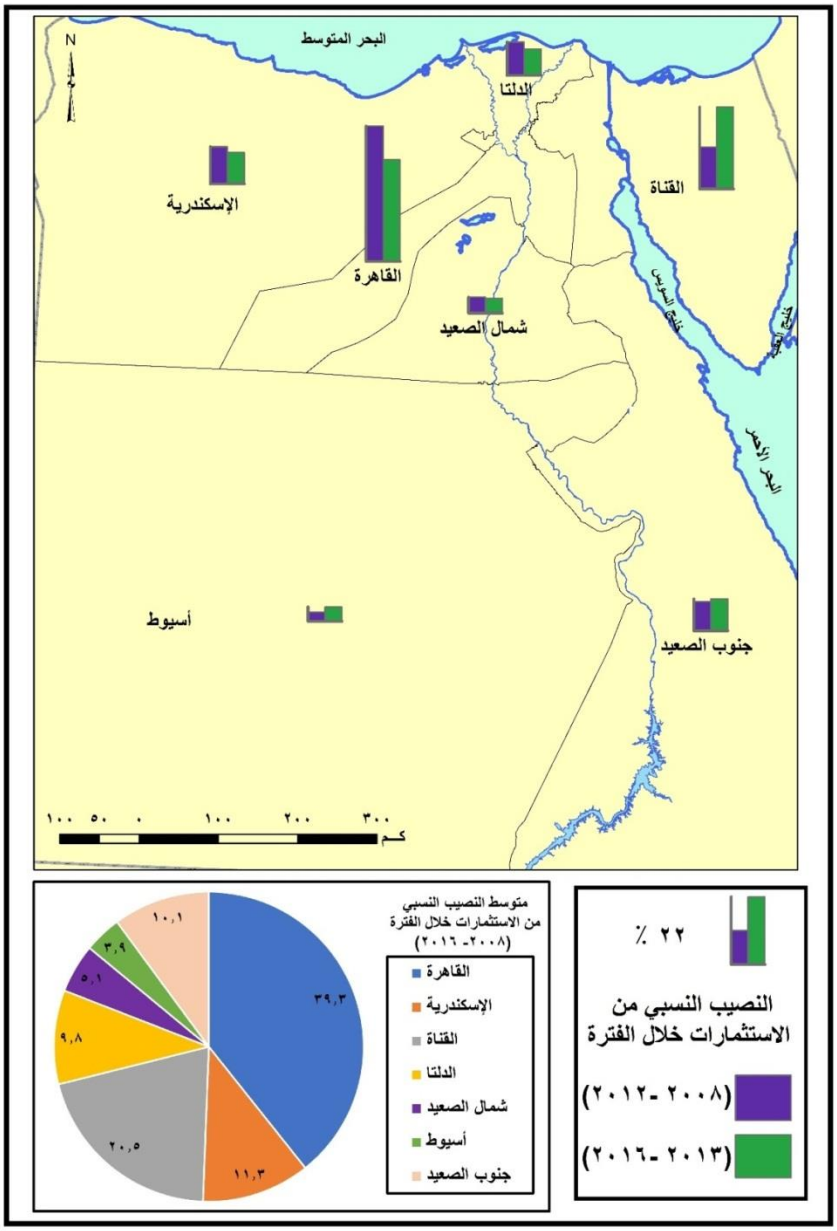

المصدر: جدول (١٢)

شكل (١٢) التوزيع النسبي للاستثمارات العامة على أقاليم مصر التخطيطية خلال الفترة (٢٠٠٨- ٢٠١٦).

الثانية: أقاليم يتراوح متوسط نصيبها النسبي من ١٠ إلى أقل من ٢٠٪: تشمل إقليمي الإسكندرية وجنوب الصعيد، حيث بلغ متوسطهما ١١,٣٪ و١٠,١٪ على الترتيب، أي أنهما يستحوذان معًا على ما يزيد قليلا على الخُمس (٢١,٤%)، وهو نصيب نسبي يتناسب مع حجمهما السكاني والبالغ (٢٤,٢%) من إجمالي الجمهورية عام ٢٠١٧، غير أنه لا يتناسب إطلاقا مع مساحتهما والتي تمثل ٤٢,٦٪ من مساحة الجمهورية، ومن الملاحظ أنه في الوقت الذي يُعد كلا الإقليمين أقاليم طاردة للسكان فقد مال نصيب الإسكندرية من الاستثمارات إلى الانخفاض البسيط خلال فترة الدراسة، في حين زاد مثيله لجنوب الصعيد زيادة طفيفة خلال ذات الفترة.

الثالثة: أقاليم يقل متوسط نصيبها النسبي عن ١٠٪: عددها ثلاثة أقاليم (الدلتا وشمال الصعيد وأسيوط) والتي وُجه إليها ٩,٨٪ و٥,١٪ و٣,٩٪ من حجم الاستثمارات في الفترة محل الدراسة على الترتيب، لتستحوذ هذه الفئة على ما يقل عن خُمس (١٨,٨%) حجم الاستثمارات العامة، رغم أنها تضم أكبر حجم سكاني (٣٩,٦%) وتشغل أكبر مساحة (٤٧,٧%) مقارنة بالفئتين السابقتين، ويأتي الثقل السكاني للفئة من إقليم الدلتا، بينما الثقل المساحي من إقليم أسيوط، ورغم أن كل أقاليم الفئة تعد أقاليم طرد سكاني خاصة إقليم الدلتا الذي يخسر سكانه لصالح بقية الأقاليم، وإقليم شمال الصعيد الذي كان وفقا لدليل الكفاية أكثر أقاليم الطرد السكاني تأثرا بحركة السكان، إلا أن النصيب النسبي لهما من حجم الاستثمارات العامة قد شهد انخفاضًا خلال فترة الدراسة بينما ارتفع النصيب النسبي لإقليم أسيوط.

ويتضح من العرض السابق للتوزيع الجغرافي للاستثمارات العامة أن إقليم الجذب الوحيد لتيارات الهجرة الداخلية بين الأقاليم التخطيطية في مصر وهو

إقليم القاهرة قد استحوذ على أعلى نسبة من الاستثمارات، في حين تباين النصيب النسبي لأقاليم الطرد وإن كان في جميعها أقل من إقليم القاهرة، وتعكس قيمة معامل الارتباط بين متوسط نصيب الأقاليم من الاستثمارات خلال الفترة (٢٠٠٨ -٢٠١٦)، وحجم صافي الهجرة لها خلال الفترة التعدادية الأخيرة وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (+٠,٨٢٢) أي أن الاستثمارات تزداد مع جذب الإقليم للمهاجرين وتقل بطرد الأقاليم لهم، وهو عكس ما أشارت إليه خطط الدولة التنموية من توجيه الاستثمارات لأقاليم الطرد كمحاولة لاحتفاظها بسكانها.

٢. التوزيع الجغرافي للاستثمارات العامة داخل الأقاليم التخطيطية وعلاقاتها بصافي الهجرة للمحافظات من داخل إقليمها:

يوضح الجدول (١٣) والشكل (١٤) توزيع الاستثمارات المرصودة لكل إقليم داخليًا على محافظاته والتي يمكن ربطها وبيان علاقتها بحركة السكان داخل الأقاليم التخطيطية، كما يلي:

جدول (١٣) التوزيع النسبي للاستثمارات العامة على محافظات أقاليم مصر التخطيطية من إجمالي إقليمها خلال الفترة (٢٠٠٨ -٢٠١٦)*.

المحافظات	(٢٠٠٨-٢٠١٢)	(٢٠١٣-٢٠١٦)	متوسط الفترة % (٢٠٠٨-٢٠١٦)
	إقليم القاهرة		
القاهرة	٦١,٦	٦١,٣	٦١,٤
الجيزة	٢٦,٣	٢٦,٦	٢٦,٥
القليوبية	١٢,١	١٢,١	١٢,١
	إقليم الإسكندرية		
الإسكندرية	٦٩,٨	٥٦,١	٦٣
البحيرة	١٧,٧	٢٤,٤	٢١
مطروح	١٢,٥	١٩,٥	١٦
	إقليم القناة		
بورسعيد	١١,٨	١٠,١	١١
السويس	١١,٦	٢٧,٤	١٩,٥
الإسماعيلية	٩,٢	٣٨,١	٢٣,٦
الشرقية	٣٣,٣	١٣	٢٣,٢
شمال سيناء	٢٩	٦,٧	١٧,٨
جنوب سيناء	٥,١	٤,٧	٤,٩
	إقليم الدلتا		
دمياط	١٤,١	١٥,١	١٤,٦
الدقهلية	١٨	٢٤,٦	٢١,٣
الغربية	٣٣,٦	١٩,٨	٢٦,٧
المنوفية	١٦,٧	٢٠,٧	١٨,٧
كفر الشيخ	١٧,٦	١٩,٨	١٨,٧
	إقليم شمال الصعيد		
بني سويف	٢٧,٥	٢٧	٢٧,٢
الفيوم	٢٨,٩	٢٩,٣	٢٩,١
المنيا	٤٣,٦	٤٣,٧	٤٣,٧
	إقليم أسيوط		
أسيوط	٦٠	٥٦,٤	٥٨,٢
الوادي الجديد	٤٠	٤٣,٦	٤١,٨
	إقليم جنوب الصعيد		
سوهاج	٢٠	٢١,٦	٢٠,٨
قنا	٢٠,٨	١٩,٩	٢٠,٤
الأقصر	٩,٥	١١	١٠,٢
أسوان	١٩,٨	٢١,٢	٢٠,٥
البحر الأحمر	٢٩,٩	٢٦,٣	٢٨,١

المصدر: معهد التخطيط القومي، ٢٠١٦، ص ٦٥، والمتوسط من حساب الباحثة. * بالمليار جنيه.

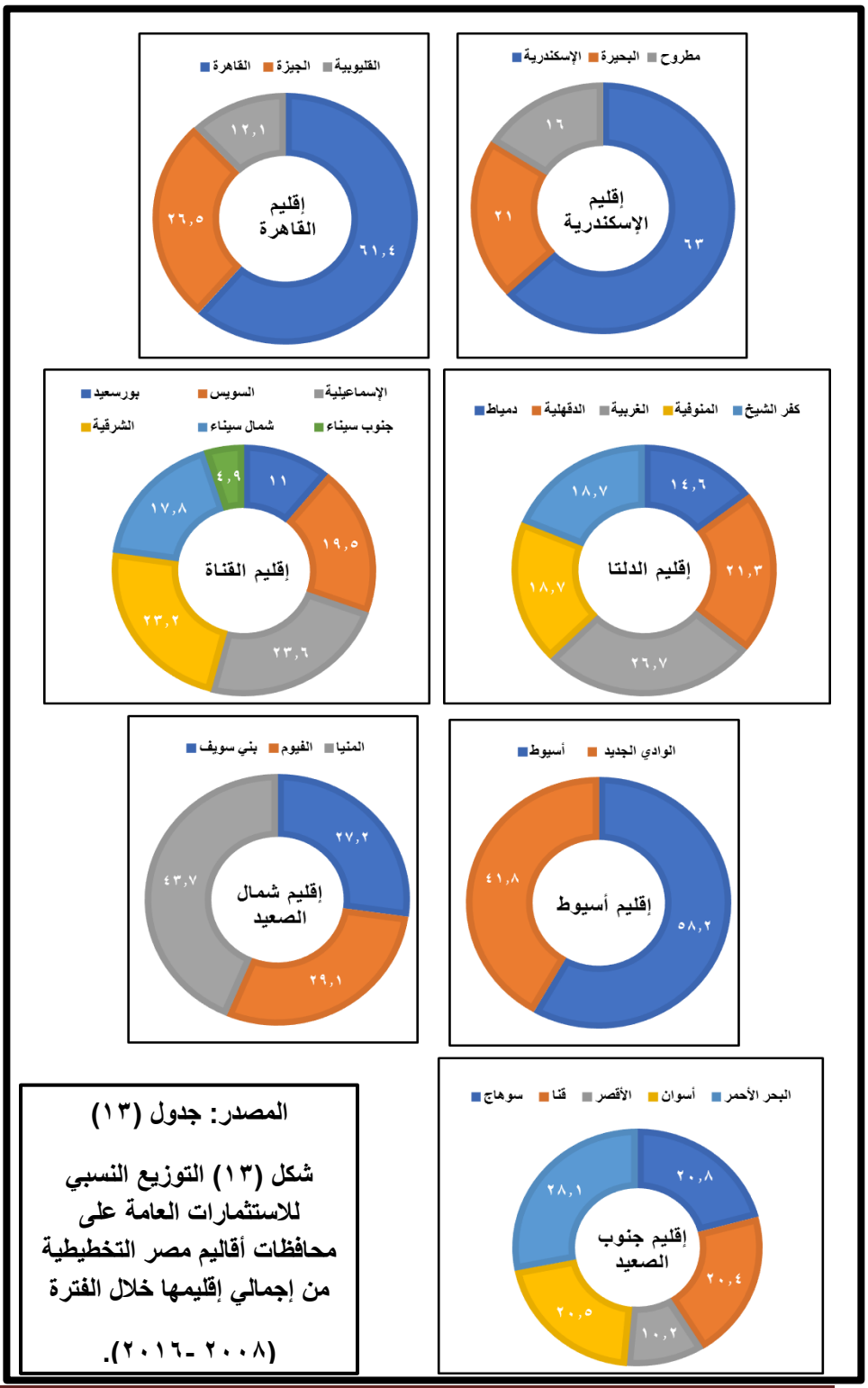

المصدر: جدول (١٣)

شكل (١٣) التوزيع النسبي للاستثمارات العامة على محافظات أقاليم مصر التخطيطية من إجمالي إقليمها خلال الفترة (٢٠٠٨ -٢٠١٦).

إقليم القاهرة: تستحوذ محافظة القاهرة على ما يقرب من ثلثي حجم الاستثمارات الموجه لإقليمها، في حين يوجه ربع الاستثمارات للجيزة والنسبة المتبقية للقليوبية، ويتسم الإقليم الذي يضم ثلاث محافظات بثبات توزيع استثماراته على المحافظات طوال فترة الدراسة، وتعكس قيمة معامل الارتباط وجود علاقة عكسية قوية بين النصيب النسبي للمحافظات من الاستثمارات وصافي الهجرة لها من داخل إقليمها حيث بلغت (-٠,٩١١)، حيث توجه للقاهرة النسبة الكبرى من الاستثمارات رغم أنها تخسر سكانها لصالح محافظتي الجيزة والقليوبية، وقد يرجع ذلك إلى كونها جهة استقبال رئيسية للمهاجرين الوافدين من الأقاليم الأخرى.

إقليم الإسكندرية: يتشابه توزيع الاستثمارات بهذا الإقليم مع إقليم القاهرة، حيث تحظى الإسكندرية بأكبر نسبة من الاستثمارات المرصودة لإقليمها، بلغت ٦٣٪، في حين يتجاوز متوسط نصيب البحيرة الخُمس بقليل (٢١%)، في حين يبلغ متوسط نصيب مطروح ١٦٪ فقط، ورغم أن هذا التوزيع لا يتناسب مع النظر لمطروح على أنها مجال التنمية المستقبلية للإقليم وسعي الدولة لتوجيه الفائض السكاني إليها ليس فقط بإقليمها، بل وفي الأقاليم المجاورة، إلا أنه من الملاحظ عند مقارنة توزيع الاستثمارات بالإقليم خلال الفترتين (٢٠٠٨- ٢٠١٢) و(٢٠١٣- ٢٠١٦) حدوث تغير بالتوزيع تمثل في تقليص حجم الاستثمارات الموجهة للإسكندرية مركز الجذب السكاني الرئيسي بالإقليم في مقابل زيادة حجم الاستثمارات الموجهة للبحيرة الطاردة للسكان ومطروح المراد تنميتها، وتشير قيمة معامل الارتباط بين متوسط النصيب النسبي لكل محافظة من الاستثمارات المرصودة لإقليمها وحجم صافي الهجرة لها إلى وجود علاقة طردية متوسطة حيث بلغت القيمة (+٠,٦١١).

إقليم القناة: يحظى توزيع الاستثمارات الموجهة لإقليم القناة بأهمية كبيرة لعدة أسباب، يأتي في مقدمتها أنه أكبر الأقاليم من حيث عدد المحافظات وأنه تحول خلال الفترة التعدادية الأخيرة إلى إقليم طارد للسكان بعد أن كان يشكل جهة جذب سكاني، فضلا عن أن الدولة تعول عليه كثيرًا في خططها التنموية، وقد استحوذت محافظتا الإسماعيلية والشرقية على أعلى متوسط نصيب نسبي من الاستثمارات بلغ تقريبًا ٢٣٪ لكل محافظة منهما، بينما حصلت السويس في المتوسط على الخمس (١٩,٥%) يليها شمال سيناء ١٧,٨٪ فبورسعيد ١١٪ وأخيرًا جنوب سيناء بمتوسط نصيب نسبي أقل من ٥٪، وقد شهد توزيع الاستثمارات بالإقليم تغيرًا واضحًا خلال فترة الدراسة، فبعد أن كانت الشرقية وشمال سيناء تستحوذان معًا على نصف الاستثمارات تقريبًا خلال الفترة (٢٠٠٨- ٢٠١٢)، أصبحت الأولوية للسويس والإسماعيلية في الحصول على أكبر حجم من الاستثمارات خلال الفترة (٢٠١٣- ٢٠١٦)، ارتبط ذلك بالتركيز على محافظات قناة السويس مع البدء في تنفيذ مشروع تنمية محور قناة السويس، كما ارتبط الانخفاض الكبير في حجم الاستثمارات الموجهة لشمال سيناء فيما بين الفترتين السابق الإشارة إليهما إلى الأوضاع الأمنية التي سادت في المحافظة منذ عام ٢٠١٣ مما أعاق الكثير من خطط تنميتها، وتعكس قيمة معامل الارتباط بين متوسط الاستثمارات الموجهة لمحافظات الإقليم وحجم صافي الهجرة لها وجود علاقة طردية ضعيفة بينهما بقيمة بلغت (+٠,١٩٥)، حيث تستحوذ محافظات الجذب والطرد على نصيب نسبي متقارب من الاستثمارات.

إقليم الدلتا: مال توزيع الاستثمارات بمحافظات الإقليم مع بداية فترة الدراسة (٢٠٠٨- ٢٠١٢) إلى التركز من خلال توجيه ثلث الاستثمارات لمحافظة الغربية، إلا أن التوزيع أصبح أكثر عدالة خلال الفترة (٢٠١٣ -٢٠١٦) ليتراوح النصيب النسبي للمحافظات ما بين الربع للدقهلية و١٥,٦٪ لدمياط، وقد

انعكس هذا التوزيع خلال الفترتين السابق الإشارة إليهما على متوسط نصيب كل محافظة من الاستثمارات خلال الفترة بأكملها، حيث تصدرت الغربية محافظات الإقليم وتليها الدقهلية، وهما من محافظات الجذب، في حين تذيلت دمياط – محافظة الطرد الرئيسية بالإقليم- محافظات إقليمها من حيث متوسط نصيبها النسبي من الاستثمارات، وكشفت قيمة معامل الارتباط والبالغة (+٠,٧٢٥) وجود علاقة طردية قوية بين متوسط النصيب النسبي لمحافظات الإقليم من استثماراته وحجم صافي الهجرة لها، حيث توجه لمحافظات الطرد (دمياط وكفر الشيخ) أقل نسبة من الاستثمارات، في حين تستحوذ محافظات الجذب (الدقهلية والغربية) على النصيب النسبي الأكبر.

إقليم شمال الصعيد: اتسم توزيع الاستثمارات على محافظات هذا الإقليم كما في إقليم القاهرة بالثبات طوال فترة الدراسة، واستحوذت المنيا على أكبر نصيب نسبي بلغ ٤٣,٧٪ في حين تقاسمت الفيوم وبني سويف النسبة المتبقية ليبلغ متوسط نصيبهما النسبي على الترتيب ٢٩,١٪ و٢٧,٢٪، ومن ثم حصلت بني سويف والتي تعد محافظة الجذب الرئيسية في الإقليم على أقل نصيب من الاستثمارات، في حين وجهت النسبة الأكبر لمحافظتي الطرد السكاني، ولذلك جاءت قيمة معامل الارتباط بين متوسط نصيب كل محافظة من الاستثمارات وصافي الهجرة من إقليمها لتعكس علاقة عكسية وإن كانت ضعيفة، حيث بلغت القيمة (-٠,٢٠٨).

إقليم أسيوط: تبدو العلاقة بين التبادل السكاني لمحافظتي الإقليم ومتوسط نصيب كل منهما من الاستثمارات المرصودة للإقليم واضحة تمامًا، فالمحافظة الطاردة للسكان وهي أسيوط تستحوذ على النسبة الكبرى من الاستثمارات (٥٨,٢%) في حين يوجه للوادي الجديد ٤١,٨٪، واتسم هذا التوزيع النسبي بالثبات خلال فترة

الدراسة، ونتيجة لهذا التوزيع جاءت العلاقة الارتباطية بين صافي الهجرة لكل محافظة ونصيبها من الاستثمارات الموجهة لإقليمها علاقة عكسية تامة (-١)، والحقيقة أنه إذا كانت أسيوط التي تعد جهة طرد سكاني ليس فقط في إقليمها بل على خريطة المحافظات المصرية عامة، بحاجة لنسبة أكبر من الاستثمارات كي تحتفظ بسكانها، فإن الوادي الجديد كأحد المحافظات الصحراوية التي تلعب دورًا رئيسيًا في إعادة توزيع السكان على مساحة الدولة من خلال جذبهم لها ليس فقط من أسيوط بل من كل المحافظات المصرية تحتاج لتوجيه نسبة أكبر من الاستثمارات نحو إقليمها أولا ونحوها هي ثانيًا.

إقليم جنوب الصعيد: تتصدر البحر الأحمر محافظات الإقليم من حيث متوسط نصيبها النسبي من الاستثمارات المرصودة للإقليم والذي بلغ ٢٨,١٪، ويليها محافظات سوهاج وأسوان وقنا بنسبة الخُمس لكل محافظة على حدة، ثم الأقصر بأصغر نصيب نسبي يبلغ العُشر، ويبدو هذا التوزيع النسبي ثابتا تقريبًا طوال فترة الدراسة، كما يبدو أن هذا توزيع للاستثمارات في علاقته بصافي الهجرة للمحافظات من داخل إقليمها يتجه نسبيًا نحو محافظات الجذب (البحر الأحمر وأسوان) ولذلك جاءت قيمة معامل الارتباط موجبة (+٠,٤٨٥) لتعكس علاقة طردية متوسطة القوة.

ونخلص من العرض السابق ذكره لتوزيع الاستثمارات المخصصة للأقاليم على محافظاتها وربطها بصافي الهجرة لذات المحافظات من داخل إقليمها إلى أن هذه العلاقة لم تأخذ اتجاهًا واحدًا واضحًا بكل الأقاليم، وإنما تباينت العلاقة من إقليم لآخر، فببعض الأقاليم كانت المحافظات التي استحوذت على النسبة الكبرى من الاستثمارات محافظات طاردة فشلت في الاحتفاظ بسكانها، كمحافظة أسيوط بإقليمها والشرقية بإقليم القناة، في حين اتجهت النسبة الكبرى من

الاستثمارات ببعض الأقاليم نحو محافظات ظهرت كجهات جذب بينما لم تكن من أهداف خطط التنمية لأقاليمها تأكيد هذا الجذب بتوجيه الاستثمارات نحوها، كما هي الحال في الإسكندرية بإقليمها والغربية في إقليم الدلتا، فضلا عن ذلك اتجهت النسبة الكبرى من الاستثمارات لبعض المحافظات التي ظهرت كجهة جذب سكاني، وكانت خطط التنمية تهدف لتعزيز هذا الجذب كالبحر الأحمر في إقليم جنوب الصعيد والإسماعيلية بإقليم القناة.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره، كان استحواذ بعض المحافظات وبالتحديد القاهرة على النسبة الكبرى من الاستثمارات بإقليمها لا يرجع إلى الدور الذي تلعبه المحافظة في الهجرة داخل إقليمها وإنما لتجاوزها إقليمها لما هو أبعد كعاصمة للدولة تتجاوز أهميتها أي اعتبارات إقليمية وتجذب للسكان من جميع أقاليم الجمهورية، وقد كان من المتوقع أن تشارك جميع المحافظات الصحراوية محافظة القاهرة في استحواذها على النسبة الأكبر من استثمارات إقليمها لما لها من أهمية كبيرة ليس فقط على مستوى إقليمها وإنما تتجاوزه هي الأخرى لما هو أبعد وفقا لخطط الدولة التنموية لتجذب السكان من كل المحافظات المصرية بما يسهم في إعادة توزيع السكان على إجمالي مساحة الجمهورية، إلا أن ذلك لم يتحقق إلا في البحر الأحمر بجنوب الصعيد في حين اختفت ببقية محافظات الحدود إما بحصولها على نصيب نسبي محدود من استثمارات إقليمها كمطروح وشمال وجنوب سيناء، أو نصيب نسبي أكبر كالوادي الجديد، ولكن من استثمارات إقليمها المحدودة والتي يتذيل بها قائمة الأقاليم التخطيطية من حيث نسبة الاستثمارات الموجهة إليها.

ومن ثم يمكن القول إن الاستثمارات العامة الموجهة للأقاليم التخطيطية خلال الفترة (٢٠٠٨- ٢٠١٦) اتخذت اتجاهًا عامًا في علاقتها بالهجرة الداخلية

بين الأقاليم باستحواذ إقليم الجذب السكاني الوحيد على خريطة الجمهورية على النصيب النسبي الأكبر منها، في حين اتسمت بالتباين وصعوبة تحديد اتجاهٍ عام للعلاقة بين توزيع الاستثمارات الموجهة لكل إقليم على محافظاته وحجم صافي الهجرة للمحافظات من داخل إقليمها مما يدل على عدم وضوح سياسة توزيع الاستثمارات داخل الأقاليم وعدم توافقها مع حجم الهجرة وتياراتها.

الخاتمة:

تعد مصر إحدى دول العالم التي يظل تحقيق التنمية فيها متوقفا على تنفيذ أهداف سكانية محددة يأتي في مقدمتها إعادة توزيع السكان على إجمالي مساحة الدولة، وتعد الهجرة الداخلية أحد أهم آليات تنفيذ هذا الهدف من خلال توجيه تياراتها من مناطق المعمور نحو مناطق اللامعمور، وقد شهدت الجمهورية خلال الفترة التعدادية الأخيرة تحركات سكانية داخلية هدفت الدراسة إلى تناولها بالبحث والتحليل للكشف عن أهم تياراتها على مستوى الأقاليم التخطيطية ومحافظاتها، ومحاولة تقييم الأهداف السكانية لخطط الدولة التنموية التي تم تنفيذها خلال ذات الفترة في ضوء تيارات الهجرة الداخلية، فضلا عن ذلك حاولت الدراسة الكشف عن طبيعة العلاقة بين حجم الاستثمارات الموجهة للأقاليم بخطط الدولة التنموية وصافي الهجرة لها خلال آخر الفترات التعدادية.

وقد انتهت الدراسة إلى صحة الفرض الأول والخاص بحجم الهجرة الداخلية في مصر، والذي انخفض عما كان عليه خلال الفترات التعدادية السابقة ليبلغ ١,٢٪ عام ٢٠١٧، وهو ما يمكن تفسيره بالتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها مصر في منتصف فترة الدراسة بداية من ٢٠١١ وحتى ٢٠١٤ وما ارتبط بها من تقلص لحركة السكان على خريطة الجمهورية.

وأثبتت الدراسة صحة الفرض الثاني، حيث شكلت الهجرة الداخلية بين أقاليم مصر التخطيطية النسبة الأكبر من التحركات السكانية على خريطة مصر بنسبة ٥٥,٢٪، واتجه الحجم الأكبر من تيارات الهجرة الوافدة إلى إقليم القاهرة والذي سجل أعلى معدل للهجرة الوافدة بلغ ١٤,١ في الألف، في حين خرجت النسبة الأكبر من الهجرة النازحة من إقليمي القناة والدلتا وسجلا أعلى معدلات الهجرة النازحة والتي بلغت على الترتيب ١٣ و٧,١ في الألف.

وجاءت نتائج الدراسة لتؤكد خطأ الفرض الثالث الذي أشار إلى أن أقاليم القاهرة والإسكندرية والقناة تعد أقاليم الجذب لتيارت الهجرة الداخلية بين أقاليم مصر التخطيطية، حيث خلصت النتائج إلى أن إقليم القاهرة هو إقليم الجذب الوحيد على خريطة الأقاليم التخطيطية والذي يجذب السكان من كل الأقاليم، في حين كانت بقية الأقاليم طاردة للسكان، وتراوحت جهات الطرد بها من واحدة كما في إقليم الإسكندرية الذي يخسر سكانه لصالح إقليم القاهرة فقط في حين يجذب السكان من كل الأقاليم الأخرى، إلى كل الأقاليم كما في إقليم الدلتا والذي يخسر سكانه لصالح كل الأقاليم التخطيطية.

وقد انتهت الدراسة إلى صدق الفرض الرابع عن عدم التوافق بين الأهداف السكانية واتجاهات الهجرة، حيث خلص تقييم الأهداف السكانية بخطط الدولة التنموية في ضوء تيارات الهجرة في الفترة التعدادية الأخيرة إلى أن بعض هذه الأهداف السكانية لم تتحقق كليًا مثل الحد من تيار الهجرة المستمر إلى إقليم القاهرة، في حين تحقق بعضها الآخر جزئيًا، وبالتحديد الأهداف المتعلقة بتوجيه السكان نحو اللامعمور ومحافظات الصحارى وأقاليمها، إلا أن مستوى الجذب السكاني لمناطق اللامعمور ظل محدودًا.

وجاءت دراسة تيارات الهجرة داخل الأقاليم التخطيطية وبين محافظاتها لتؤكد صحة الفرض الخامس جزئيًا، فلم تشكل كل المحافظات الحضرية جهات الجذب السكاني بإقليمها حيث ظهرت القاهرة والسويس وبورسعيد كمحافظات طاردة تخسر سكانها لصالح بقية محافظات إقليمها، في حين كانت كل المحافظات الصحراوية محافظات جاذبة للسكان من إقليمها خاصة البحر الأحمر وجنوب سيناء وإن ظلت قوة الجذب محدودة بمحافظات الوادي الجديد ومطروح وشمال سيناء.

وقد انتهى تقييم الأهداف السكانية لخطط الدولة التنموية في ضوء تيارات الهجرة داخل الأقاليم إلى أن تيارات الهجرة داخل الأقاليم لا تتوافق كليًا مع ما تسعى الدولة لتحقيقه من أهداف سكانية شملتها خطتها للتنمية الإقليمية وهو ما يؤكد صدق الفرض السادس، حيث ركزت الأهداف السكانية على توجيههم إما نحو المحافظات الصحراوية بأقاليم (الإسكندرية والقناة وأسيوط وجنوب الصعيد) وهو ما تحقق جزئيًا بحجم محدود، أو نحو مراكز تنموية محددة كمحافظات السويس والإسماعيلية وبورسعيد بإقليم القناة وأسوان والأقصر بإقليم جنوب الصعيد، ولم تظهر من هذه المحافظات جهات للجذب السكاني داخل إقليمها إلا الإسماعيلية وأسوان، أو أخيرًا نحو المدن الجديدة داخل الأقاليم، وهو ما لم يتحقق حيث لم تصل أي من هذه المدن إلى حجمها السكاني المستهدف لعام ٢٠١٧.

وخلصت الدراسة أيضًا إلى صحة الفرض السابع، حيث كانت هناك علاقة طردية قوية بين التوزيع الجغرافي للاستثمارات التنموية على الأقاليم التخطيطية وحجم صافي الهجرة بينها، وذلك نتيجة استحواذ إقليم الجذب السكاني على أكبر حجم من الاستثمارات في حين يقل نصيب أقاليم الطرد عنه، أما عن توزيع

الاستثمارات المخصصة لكل إقليم على محافظاته وعلاقة هذا التوزيع بصافي الهجرة للمحافظات من الهجرة داخل إقليمها فقد جاءت النتائج لتؤكد صحة الفرض الثامن جزئيًا، حيث كان هناك ارتباط طردي قوي بين المتغيرين في بعض الأقاليم كإقليم الدلتا، في حين كان عكسيًا بأقاليم أخرى كإقليم القاهرة، بينما كان الارتباط ضعيفا بإقليمي القناة وشمال الصعيد.

وقد خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات كما يلي:

١. ضرورة إعادة النظر في تقسيم الأقاليم التخطيطية لتلافي العيوب الهيكلية ببعض الأقاليم كالإسكندرية وأسيوط وشمال الصعيد والتي تعيق تحقيق الكثير من أهداف خطط التنمية بها خاصة الأهداف السكانية.
٢. البدء في تنفيذ التقسيم الإداري المقترح للمحافظات المصرية والأقاليم التخطيطية والتي سبق وأعلنت الحكومة عنه عام ٢٠١٢.
٣. إعادة النظر في تبعية العاصمة الإدارية الجديدة لإقليم القاهرة، حيث من المتوقع أنه في حال استمرار هذه التبعية سيزداد حجم تيار الهجرة الوافد للإقليم.
٤. إعلان إقليم القاهرة إقليمًا مغلقا كحل عاجل لوقف تيارت الهجرة المتوجهة للإقليم من غيره من الأقاليم.
٥. صياغة الأهداف السكانية بخطط الدولة التنموية المستقبلية بشكل أكثر تفصيلا وتحديدًا لسهولة قياس مدى تحققها من عدمه.
٦. ضرورة البحث مع أجهزة المدن الجديدة خاصة بأقاليم الصعيد عن أسباب ضعف جذب هذه المدن للسكان مما تسبب في ظهورها بحجم سكاني قزمي وعدم قدرتها على استيعاب الزيادة السكانية بمحافظات إقليمها.

٧. محاولة تقليص النسبة غير الموزعة جغرافيًا من الاستثمارات العامة، وتوجيه النسبة الأكبر منها نحو الأقاليم خاصة مع تراجع نسبة الاستثمارات العامة أمام الاستثمارات الخاصة.

٨. وضع سياسة ومعايير واضحة لتوزيع الاستثمارات العامة بما يتوافق مع الأهداف السكانية للخطط التنموية وتيارات الهجرة القائمة على خريطة الأقاليم التخطيطية.

الملاحق:

ملحق (١) الحجم السكاني والمساحي للأقاليم التخطيطية في مصر ومعدل النمو السكاني.

الأقاليم	حجم السكان عام ٢٠٠٦	%	حجم السكان عام ٢٠١٧	%	النمو السكاني (٢٠٠٦-٢٠١٧)	المساحة الكلية كم٢	%	المساحة المأهولة	% من المساحة الكلية
القاهرة	١٨٣٢٢٢٨١	٢٥,٣	٢٣٧٩٩١٢٠	٢٥,١	٢,٤	١٧٣٤٢	١,٧	٢٤١٢,٦	١٣,٩
الإسكندرية	٩١٦٣٠٩٠	١٢,٧	١١٧٦٠٩٩١	١٢,٤	٢,٣	٢٢٤٠٧٥,٩	٢٢,٢	١١١٨٣	٥
القناة	٧٧٨٧١٧٧	١٠,٧	١٠٤٩٧٧٠٥	١١,١	٢,٧	٨٠٥٨٨,٧	٨	٣٩١٩٢,٧	٤٨,٦
الدلتا	١٥٩٤٣٨٨٥	٢٢	٢٠٦٥٢٥٦٥	٢١,٨	٢,٤	١٢٣٥٧,٤	١,٢	١٢٠٥٣	٩٧,٥
شمال الصعيد	٨٩٤٢٤٩٠	١٢,٤	١٢٢٤٨١٤٩	١٢,٩	٢,٩	٦٦٥٥٠	٦,٦	٤٣٤١,٧	٦,٥
أسيوط	٣٦٠١١٨٨	٥	٤٦٢٤٥٣٢	٤,٩	٢,٣	٤٠٢٤٣١	٣٩,٩	٢٦٧٩	٠,٧
جنوب الصعيد	٨٥٨٩٠٠٨	١١,٩	١١٢١٥٧٥٧	١١,٨	٢,٤	٢٠٦٠٥٥	٢٠,٤	٤٦٣٨	٢,٣
إجمالي الجمهورية	٧٢٣٤٩١١٩	١٠٠	٩٤٧٩٨٨١٩	١٠٠	٢,٥	١٠٠٩٤٠٠	١٠٠	٧٦٥٠٠	٧,٦

المصدر: النسب المئوية والمعدل من حساب الباحثة بناء على:

سكان ٢٠٠٦: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٨، مايو.

سكان ٢٠١٧: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٧ ديسمبر.

المساحة الكلية والمأهولة: الهيئة العامة للتخطيط الإقليمي، ٢٠٠٨.

ملحق (٢) حجم الهجرة الوافدة والنازحة بين أقاليم مصر التخطيطية عام ٢٠١٧.

الأقاليم	القاهرة	الإسكندرية	القناة	الدلتا	شمال الصعيد	أسيوط	جنوب الصعيد	إجمالي الهجرة الوافدة
القاهرة	٠	٥٦٩٨٨	٩٥٥٢٣	٦٨٤٧٠	٦٥٧٨٧	٢٠٢٢٨	٢٧٩١٦	٣٣٤٩١٢
الإسكندرية	١٣٧٦٣	٠	١١٤٠٢	٢٣٢١٣	٣٦٢٤	٣٦٢١	٩٤١٨	٦٥٠٤١
القناة	٢١١٢٥	٦٢١٤	٠	٢٢٨٧١	٦٩٠٦	٢٠١١	٥٥١٥	٦٤٦٤٢
الدلتا	٢٣٦٧٣	١٢٦٨١	١٤٨٢٩	٠	١٩٣٦	١٤٧٣	٢٣٠٣	٥٦٨٩٥
شمال الصعيد	١٨١٩٠	٢١٦٣	٤٢٨٥	٢٢٣٣	٠	١٨٥٩	١٦٧١	٣٠٤٠١
أسيوط	٦٥٨٧	١٢٩٠	٢٢٨١	٥٠٨٢	١٢٤٨	٠	٢٧٨١	١٩٢٦٩
جنوب الصعيد	١٤٨٢٦	٤١١٨	٧٧٠٦	٥٨٦٠	٣٩٢٠	٢٦٥٦	٠	٣٩٠٨٦
إجمالي الهجرة النازحة	٩٨١٦٤	٨٣٤٥٤	١٣٦٠٢٦	١٢٧٧٢٩	٨٣٤٢١	٣١٨٤٨	٤٩٦٠٤	٦١٠٢٤٦

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٩، فبراير)، والنسب من حساب الباحثة.

ملحق (٣) حجم الهجرة الكلية بين أقاليم مصر التخطيطية عام ٢٠١٧.

الأقاليم	القاهرة	الإسكندرية	القناة	الدلتا	شمال الصعيد	أسيوط	جنوب الصعيد	إجمالي الهجرة الكلية
القاهرة	٠	٧٠٧٥١	١١٦٦٤٨	٩٢١٤٣	٨٣٩٧٧	٢٦٨١٥	٤٢٧٤٢	٤٣٣٠٧٦
الإسكندرية	٧٠٧٥١	٠	١٧٦١٦	٣٥٨٩٤	٥٧٨٧	٤٩١١	١٣٥٣٦	١٤٨٤٩٥
القناة	١١٦٦٤٨	١٧٦١٦	٠	٣٧٧٠٠	١١١٩١	٤٢٩٢	١٣٢٢١	٢٠٠٦٦٨
الدلتا	٩٢١٤٣	٣٥٨٩٤	٣٧٧٠٠	٠	٤١٦٩	٦٥٥٥	٨١٦٣	١٨٤٦٢٤
شمال الصعيد	٨٣٩٧٧	٥٧٨٧	١١١٩١	٤١٦٩	٠	٣١٠٧	٥٥٩١	١١٣٨٢٢
أسيوط	٢٦٨١٥	٤٩١١	٤٢٩٢	٦٥٥٥	٣١٠٧	٠	٥٤٣٧	٥١١١٧
جنوب الصعيد	٤٢٧٤٢	١٣٥٣٦	١٣٢٢١	٨١٦٣	٥٥٩١	٥٤٣٧	٠	٨٨٦٩٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٩، فبراير)، والنسب من حساب الباحثة.

ملحق (٤) صافي الهجرة داخل الأقاليم التخطيطية لمصر عام ٢٠١٧.

إقليم القاهرة	القاهرة	القليوبية	الجيزة	صافي الهجرة
القاهرة	٠	-١٢٤٢٩٨	-١٩٩٢٢٩	-٣٢٣٥٢٧
القليوبية	١٢٤٢٩٨	٠	-١٥٣٨	١٢٢٧٦٠
الجيزة	١٩٩٢٢٩	١٥٣٨	٠	٢٠٠٧٦٧
إقليم الإسكندرية	الإسكندرية	البحيرة	مطروح	صافي الهجرة
الإسكندرية	٠	٦٩٢٢	-١٢٠٥	٥٧١٧
البحيرة	-٦٩٢٢	٠	-١٢١١	-٨١٣٣
مطروح	١٢٠٥	١٢١١	٠	٢٤١٦

إقليم القناة	بورسعيد	السويس	الإسماعيلية	الشرقية	شمال سيناء	جنوب سيناء	صافي الهجرة
بورسعيد	٠	-٥٣٨	-٢٠٩٣	-١٠٣٤	٢٨	-١٥٢	-٣٧٨٩
السويس	٥٣٨	٠	-٣٤٣١	-٢٢٠٥	٢٠	-٢٧٦	-٥٣٥٤
الإسماعيلية	٢٠٩٣	٣٤٣١	٠	٤٤٩٣	١١٥٩	٧٥	١١٢٥١
الشرقية	١٠٣٤	٢٢٠٥	-٤٤٩٣	٠	-٢٣٢٢	-٦٣٦	-٤٢١٢
شمال سيناء	-٢٨	-٢٠	-١١٥٩	٢٣٢٢	٠	-١٨٢	٩٣٣
جنوب سيناء	١٥٢	٢٧٦	-٧٥	٦٣٦	١٨٢	٠	١١٧١

إقليم الدلتا	دمياط	الدقهلية	المنوفية	الغربية	كفر الشيخ	صافي الهجرة
دمياط	٠	-١٩٥٤	-٥٨١	-١٣٤٠	-٤١٢	-٤٢٨٧
الدقهلية	١٩٥٤	٠	-١٤٦	٢٥٩	٣٢٦	٢٣٩٣
المنوفية	٥٨١	١٤٦	٠	٤٥٣	١٢٢	١٣٠٢
الغربية	١٣٤٠	٢٥٩	-٤٥٣	٠	٧١١	١٣٣٩
كفر الشيخ	٤١٢	٣٢٦	-١٢٢	-٧١١	٠	-٧٤٧

إقليم شمال الصعيد	الفيوم	بني سويف	المنيا	صافي الهجرة
الفيوم	٠	-١٣٥	-١٩٢	-٣٢٧
بني سويف	١٣٥	٠	٢٣٤	٣٦٩
المنيا	١٩٢	-٢٣٤	٠	-٤٢

إقليم أسيوط	أسيوط	الوادي الجديد	صافي الهجرة
أسيوط	٠	-١٢٤٠	-١٢٤٠
الوادي الجديد	١٢٤٠	٠	١٢٤٠

إقليم جنوب الصعيد	سوهاج	قنا	الأقصر	أسوان	البحر الأحمر	صافي الهجرة
سوهاج	٠	-١٨٥	-٣٠٤	-٧٦٢	-١٧٨٢	-٣٠٣٣
قنا	١٨٥	٠	-٣٣٢	-١٣٤٧	-٨٣٩١	-٩٨٨٥
الأقصر	٣٠٤	٣٣٢	٠	-٧٤	-١١٧٨	-٦١٦
أسوان	٧٦٢	١٣٤٧	٧٤	٠	-٨٩١	١٢٩٢
البحر الأحمر	١٧٨٢	٨٣٩١	١١٧٨	٨٩١	٠	١٢٢٤٢

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٩، فبراير.

المصادر والمراجع:

١. أبو سالم، أحمد إسماعيل محمود. (٢٠١٩). الهجرة الداخلية بين الأقاليم التخطيطية المختلفة في مصر وعلاقتها بالتنمية. *مجلة الإسكندرية للبحوث الزراعية*، (٦٤)، ٢٩١- ٣١٧.

٢. أبو عيانة، فتحي محمد. (١٩٨٦). *مدخل إلى التحليل الإحصائي في الجغرافيا البشرية*، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

٣. أبو عيانة، فتحي محمد. (٢٠٠٠). *جغرافية السكان أسس وتطبيقات*، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

٤. إسماعيل، مجدي سعد الدين حميد. (٢٠٢٠). *الهجرة وأثرها على النمو الحضري في محافظة البحر الأحمر: دراسة جغرافية* (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الآداب جامعة سوهاج. سوهاج.

٥. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٠٥). اتجاه ونمط الهجرة الداخلية من وإلى إقليم القاهرة الكبرى. *المؤتمر العربي الإقليمي (الترابط بين الريف والحضر)*، القاهرة: وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، جامعة الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكو)، والمعهد العربي لإنماء المدن.

٦. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٠٨، مايو). *النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والظروف السكنية*. القاهرة.

٧. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٧، ديسمبر). *التعداد العام والإسكان والمنشآت ٢٠١٧* . القاهرة.

٨. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٩، فبراير). *النتائج النهائية لتعداد السكان والظروف السكنية بالتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ٢٠١٧ نتائج العينة (الاستمارة المطولة)*.

٩. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٢٠، يناير). الهجرة الداخلية في مصر، *السكان: بحوث ودراسات*، (٩٩)، ٥٦- ٩٠.

١٠. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٢٠) *الاستمارة المطولة لخصائص الأسرة والظروف السكنية (رقم ٢)*. متاح على

https://www.capmas.gov.eg/Pages/Forms.aspx?page_id=٥٠٣٣

١١. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٢١) *معدل البطالة السنوي*. متاح على

https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?Ind_id=١١١٧

١٢. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٢١) عدد *المنشآت في الإنتاج الصناعي – القطاع الخاص*. متاح على

https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?page_id=٦١٢٩&ind_id=١١٩٧

١٣. الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (٢٠٢١). *المشروعات القومية الكبرى*، متاح على

https://www.investinegypt.gov.eg/Arabic/Pages/Projects.aspx

١٤. الهيئة العامة للتخطيط العمراني. (١٩٩٨، يونيو). خريطة التنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية عام ٢٠١٧: التقرير العام، القاهرة: وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

١٥. الهيئة العامة للتخطيط العمراني (٢٠٠٦- ٢٠٠٨). *استراتيجية التنمية لمحافظات الجمهورية*. القاهرة. وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية.

١٦. الهيئة العامة للتخطيط العمراني (٢٠٢١) خريطة أقاليم مصر التخطيطية. متاحة على

http://gopp.gov.eg/eg-map/

١٧. حسانين، محمد أحمد علي. (٢٠٠٩). *الهجرة الداخلية في مصر خلال الفترة (١٩٦٠- ١٩٩٦): دراسة جغرافية* (رسالة دكتوراة غير منشورة)، كلية الآداب جامعة القاهرة. القاهرة.

١٨. حمد، صبري محمد محمد (٢٠٠٣). الهجرة في محافظات الصحاري المصرية فيما بين ١٩٨٦- ١٩٩٦، *المجلة الجغرافية العربية*، الجمعية الجغرافية المصرية، (٤١)، ٥٥٩ - ٦١٦.

١٩. زكي، فاطمة أنور. (٢٠١٧). *الهجرة الريفية – الحضرية وأثرها على النمو العمراني في حلوان – جنوبي القاهرة: دراسة جغرافية* (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الآداب جامعة القاهرة. القاهرة.

٢٠. سعد، رمضان شعبان سيد أحمد. (٢٠٠٣). *الهجرة إلى مدن السادات وبرج العرب والنوبارية: دراسة جغرافية* (رسالة دكتوراة غير منشورة)، كلية الآداب جامعة المنيا. المنيا.

٢١. سليمان، سامية محمد وخلاف، أحمد شوقي. (١٩٩٢، يناير). اتجاهات وأنماط الهجرة بين محافظات جمهورية مصر العربية: من واقع بيانات تعداد ١٩٨٦، *السكان: بحوث ودراسات*، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (٥٥)، ١- ٣٣.

٢٢. عبد الجليل، راوية محسوب النبي. (٢٠١٣، إبريل). الهجرة الداخلية الوافدة لمدينة الغردقة، *مجلة كلية الآداب*، كلية الآداب جامعة القاهرة، (٧٣)، ٦١- ١٢٢.

٢٣. عبد الستار، محمد حسين بكر. (٢٠١٦). *الهجرة السكانية المغادرة من محافظة الفيوم: دراسة في جغرافية السكان* (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الآداب جامعة الفيوم. الفيوم.

٢٤. معهد التخطيط القومي. (٢٠٠٣، يناير). تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية، *سلسلة قضايا التخطيط والتنمية*، (١٦٢). القاهرة.

٢٥. معهد التخطيط القومي. (٢٠١٦، أغسطس). آليات تحقيق سياسة التنمية الإقليمية المتوازنة في مصر، *سلسلة قضايا التخطيط والتنمية*. (٢٧٠). القاهرة.

٢٦. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. (٢٠١٨، مايو). *الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٨/٢٠١٩ - ٢٠٢١/٢٠٢٢* . القاهرة.

٢٧. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (٢٠٢٠). رؤية مصر ٢٠٣٠. متاح على

https://mped.gov.eg/EgyptVision

٢٨. Abd El-Azeem, H., (٢٠١٣). Wadi El Natroun Town: A Geostatistical Analysis of Urban and Sociodemographic Characteristics, Bulletin of the Egyptian Geographical Society, (٨٦), ٤١- ٧٠.

٢٩. Bakewell, O., (٢٠٠٨). Keeping Them in Their Place: The Ambivalent Relationship between Development and Migration in Africa, *Third World Quarterly*, (٢٩), ١٣٤١ – ١٣٥٨.

٣٠. Bell, M., Charles-Edwards, E., Ueffing, P., Stillwell, J., Kupiszewski, K. & Kupiszewska, D., (٢٠١٥ Mar). Internal Migration and Development: Comparing Migration Intensities Around the World, *Population and Development Review*, (٤١), ٣٣- ٥٨.

٣١. Castles, S., (٢٠٠٩). Development and Migration—Migration and Development: What Comes First? Global Perspective and African Experiences, *Theoria: A Journal of Social and Political Theory*, (٥٦), ١- ٣١.

٣٢. Herrera, S. & Badr, K. (٢٠١٢). Internal migration in Egypt: levels, determinants, wages, and likelihood of employment, *Policy Research Working Paper (6166)*, The World Bank.

٣٣. Lee, E., (١٩٦٦). A Theory of Migration, Demography, (٣), ٤٧- ٥٧.

٣٤. Ravenstein, E., (١٨٨٥ Jun). The Lows of Migration, Journal of The *Statistical Society of London*, (٤٨), ١٦٧- ٢٣٥.

٣٥. Skeldon, R. (٢٠١٠). Migration and Development over twenty years of research: progress and prospects, In C. Audebert & M. Doraï (Eds), *Migration in A Globalised World: New Research*

Issues and Prospects, (pp. ١٤٥- ١٦٠). Amsterdam: Amsterdam University press.

٣٦. Stouffer, S., (١٩٤٠Dec). Intervening Opportunities: A Theory Relating Mobility and Distance, *American Sociological Review*, (٥), ٨٤٥ – ٨٦٧.

٣٧. Todaro, M., (١٩٦٩). A Model of Labor Migration and Urban Unemployment in Less Developed Countries, The American Economic Review, (٥٩), ١٣٨ – ١٤٨.

٣٨. Zohary, A., (٢٠٠٥). *Interrelationships between Internal and International Migration in Egypt: A Pilot Study*, Development Research Centre on Migration, Globalisation and Poverty, Falmer, Brighton (United Kingdom): University of Sussex.

Internal Migration Between and Inside Planning Regions and Its Relationship with State's Development Plans: A Geographic Study.

Abstract

The research dealt with the relationship between the trends of internal migration in Egypt, whether between its planning regions or within these regions between its governorates, on the one hand, and the state's development plans on the other hand, specifically the population goals of these plans and the geographic distribution of government investments over the regions and governorates. This study is based on the 2017 census data, which reflects the population movement during the last census period (2006- 2017), and government reports that included the plans that were developed and implemented during the period (2008- 2016).

The study concluded that the Cairo region is the only pull region on the Egyptian's planning regions map, and the migration streams during the last census period reveal that the population goals of the state's development plans have not been fully achieved, as some have been partially achieved and others have not been achieved at all. As for the geographical distribution of investments among the regions, it was associated with a strong positive relationship with net migration between regions.

The study of the trends of migration within the planning regions and between its governorates showed that the population goals of the state's development plans within the regions were partially and limitedly achieved, and the relationship between the net migration of the governorates from the population movement within its region and the distribution of investments to the governorates of the regions did not take one direction, but rather varied from one region to another. The study concluded with the necessity of reconsidering the division of planning regions, defining population goals in a clearer and more accurate manner that can be measured.

Key words: Internal migration – Planning regions - State development plans - Government investments - Population geography.